

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد

-تلمسان-



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود، بنوك ومالية

الموضوع:

التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي

دراسة حالة الجزائر

تحت إشراف: د. بن بوزيان محمد

من إعداد الطالب: شكوري سيدي محمد

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا:	بجامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بونوة شعيب
مشرفاً:	بجامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. بن بوزيان محمد
ممتحنا:	بجامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلمقدم مصطفى
ممتحنا:	بجامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بن حبيب عبد الرزاق
ممتحنا:	بجامعة تلمسان	أستاذ محاضر	د. طويل أحمد

السنة الجامعية 2005-2006

الإهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .
أهدي عملي هذا إلى الأب العزيز والأم الحنون حفظهما الله وأطال في عمرهما.

بجاءة نتيجـة وتقدير

لا يسعني وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف على هذا العمل الدكتور بن بوزيان محمد لما قدمه لي من إرشادات هادفة وحرص دائم على متابعة البحث في مختلف مراحلـه .

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى كل الأصدقاء والزملاء على تشجيعاتهم وأخص بالذكر: بن أحمد، محمد مقيـدش، عبد الحق، عبد القادر، محمد، مزروعـي، عبد الرحيم.

الفهرس

IV.....	قائمة الجداول
VI.....	قائمة الأشكال
أ.....	مقدمة عامة
الفصل الأول: النظام المالي والمصرفي ومكائهما في الاقتصاد	
01.....	مقدمة
02.....	المبحث الأول: هيكل النظام المالي والمصرفي
02.....	المطلب الأول: هيكل النظام المالي
09.....	المطلب الثاني: النظام المصرفي ومكوناته
14.....	المطلب الثالث: السياسة النقدية والبنك المركزي
19.....	المبحث الثاني: العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي
19.....	المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي
21.....	المطلب الثاني: عوامل النمو الإقتصادي
25.....	المطلب الثالث: دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي
28.....	المبحث الثالث: خلفيات كبح القطاع المالي في الدول النامية
28.....	المطلب الأول: خصائص النظام المالي والمصرفي في الإقتصاديات النامية
31.....	المطلب الثاني: كبح القطاع المالي في الدول النامية
37.....	المطلب الثالث: ضرورة الإصلاح المالي
39.....	خاتمة
الفصل الثاني: الأسس النظرية للتحرير المالي	
40.....	مقدمة
41.....	المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي

45.....	المبحث الثاني: أعمال Mckinnon و shaw في التحرير المالي
45.....	المطلب الأول: أعمال Mckinnon (1973)
50.....	المطلب الثاني: أعمال shaw (1973)
52.....	المطلب الثالث: توافق أعمال Mckinnon و shaw حول أهمية التحرير المالي
55.....	المطلب الرابع: أعمال أخرى تدعم أعمال Mckinnon و shaw في التحرير المالي
58.....	المبحث الثالث: تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي
58.....	المطلب الأول: تفاعل بين المؤسسات المالية والنمو في نماذج النمو الذاتي
61.....	المطلب الثاني: التحرير المالي وسيلة لتطورّ المالي والنمو الاقتصادي
69.....	خاتمة
	الفصل الثالث: التحرير المالي من النظرية إلى محيط التطبيق.
70.....	مقدمة
71.....	المبحث الأول: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي
71.....	المطلب الأول: انتقادات الكنزيون الجدد للتحرير المالي
74.....	المطلب الثاني: التحرير المالي وعدم كفاءة الأسواق المالية
80.....	المطلب الثالث: مدرسة الهيكلين المحدثين ودور القطاع المالي الغير الرسمي
81.....	المبحث الثاني: دروس من أولى تجارب التحرير المالي في الدول النامية
81.....	المطلب الأول: تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية
83.....	المطلب الثاني: التحرير المالي في بلدان أمريكا اللاتينية
86.....	المطلب الثالث: التحرير المالي في دول شرق آسيا
91.....	المبحث الثالث: شروط نجاح التحرير المالي
91.....	المطلب الأول: إستقرار الإقتصاد الكلي
95.....	المطلب الثاني: التدرج في عملية التحرير المالي

102.....	الخاتمة
	الفصل الرابع: تحليل نظري ودراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
103.....	مقدمة
104.....	المبحث الأول: النظام المالي والمصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي
104.....	المطلب الأول: ملخص لأهم الإصلاحات المالية خلال مرحلة التخطيط المركزي
108.....	المطلب الثاني: طبيعة النقود في الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي
113.....	المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وأثرها على دور النظام المصرفي
117.....	المبحث الثاني: الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر
117.....	المطلب الأول: ملخص لأهم إصلاحات التحرير المالي في الجزائر
125.....	المطلب الثاني: برامج الإصلاح المالي مع مؤسسات النقد الدولية
130.....	المطلب الثالث: هيكل النظام البنكي والمالي الجزائري بعد 1998
135.....	المطلب الرابع: إصلاحات التحرير المالي وآثارها على المؤشرات النقدية والمالية
	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى
142.....	2004
142.....	المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي
149.....	المطلب الثاني: تحليل للطريقة المستعملة في الدراسة القياسية
153.....	المطلب الثالث: دراسة العلاقة في المدى الطويل بين مؤشرات التطور المالي والنتائج الداخلي الخام
158.....	الخاتمة
160.....	الخاتمة العامة
165.....	المراجع

قائمة الجداول:

الفصل الأول:

1-الجدول (1-1): طبيعة العمليات الخاصة بالوساطة المالية.....07

الفصل الثاني:

1-الجدول (2-1): أثر معدل الفائدة الحقيقي على معدل النمو الاقتصادي.....57

الفصل الثالث:

1-الجدول (3-1): تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية82

2-الجدول(3-2): تطور القطاع المالي في كوريا الجنوبية خلال سنوات 1980-1984-1987....88

الفصل الرابع:

1-الجدول(4-1): تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام.110

2-الجدول(4-2): هيكل الكتلة النقدية من 1964 إلى 1985.....111

3-الجدول(4-3): نسبة النقود الورقية من مجموع الكتلة النقدية.111

4-الجدول(4-4): نسبة الإكتناز من مجموع النقود الورقية112

5-الجدول (4-5): مقارنة معدلات الفائدة على القروض.....114

6-الجدول (4-6): تطور الإيداع.....115

7-الجدول(4-7): البنوك العمومية في الجزائر سنة 2004.....131

8-الجدول (4-8): البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر في 2004.....134

9-الجدول(4-9): المؤسسات المالية التي تم منحها الإعتماد حتى 2003.....133

10-الجدول (4-10): تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام من 90 إلى 2004.....135

11-الجدول (4-11): تطور معدلات الفائدة والتضخم خلال الفترة الممتدة من 90 إلى 2004.....137

12-الجدول (4-12): تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية من 90 إلى 2004.....138

13-الجدول (4-13): القروض الموزعة من طرف البنوك على كل من القطاعين العام والخاص.....139

14-الجدول (4-14): هيكل القروض الموزعة للإقتصاد حسب مدتها.....140

15-الجدول (4-15): نسبة كل من القطاعين العام والخاص من القروض المقدمة للإقتصاد.....140

- 145..... الجدول (4-16): مستوى التطور المالي والنمو الإقتصادي..... 16-17
- 146..... الجدول (4-17): تطور $M2/PIB$ 17-18
- 148..... الجدول (4-18): تطور QM/PIB 18-19
- 148..... الجدول (4-19): تطور CP/PIB 19-20
- 149..... الجدول (4-20): تطور المؤشر CP/PIB في بعض الدول العربية..... 20-21
- 155..... الجدول (4-21): إختبار ADF 21-22
- 155..... الجدول (4-22): إختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات..... 22-23
- 156..... الجدول (4-23): إختبار $johansen$ 23

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر النظام المالي أهم عنصر في عملية التنمية الاقتصادية، وتظهر أهمية هذا النظام من خلال وظيفته بإعباره المجمع للموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفوائض المالية وتوزيعها على الوحدات الاقتصادية ذات العجز، وفي هذا المجال يعتبر كل من (1934) j-shumpeter (1960) Gurley.shaw من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لأهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في التنمية الاقتصادية، بإعباره يمثل أهم وسيط للتبادل، له صفات الاستقرار والقبول على نطاق واسع، يقلل من تكاليف المعاملات، يسهل من العمليات التجارية، يشجع على الإدخار ويزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية.

ونظرا لأهمية هذا النظام كمصدر للتمويل والنمو، فقد جعلت الحكومات في الدول النامية من التدخل والسيطرة على نظمها المالية أداة هامة من أدوات إستراتيجيتها المتعلق بالتنمية الاقتصادية، وقد لجأت معظم هذه الدول إلى فرض مجموعة من القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا من خلال:

- التحكم في معدلات الفائدة البنكية وتحديدتها عند مستويات منخفضة.

- إجبار البنوك على توجيه الإئتمان إلى القطاعات ذات الأولوية والأنشطة الحكومية بأقل تكلفة.

- إحتكار الدول كليا لمختلف الأنشطة المالية والمصرفية.

فأدت كل هذه القيود المفروضة إلى على القطاع المالي إلى ما يسمى بالكبح المالي، وهو المصطلح الذي أطلقه كل من Shaw وMckinnon في كتابيهما المصدرين سنة 1973 على وضعية القطاعات المالية في البلدان النامية التي تخضع لتدخل متزايد من طرف السلطات.

إلا أن سياسات الكبح المالي في الدول النامية لم تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، فالحدود القصوى التي طبقت على معدلات الفائدة لم تسمح بتطور القطاعات المالية، وشجعت على هجرة رؤوس الأموال المحلية، كما أن السياسات المالية التوسعية وضعف فاعلية البنوك في تعبئة الإدخار المحلي، زادت من عبئ المديونية الداخلية والخارجية لهذه الدول، في مرحلة (بداية الثمانينات) تميزت بأزمة اقتصادية عالمية وصعوبة الحصول على التمويل الخارجي.

وفي ظل هذه الوضعية وبيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين،¹ إتخذت العديد من الدول النامية إجراءات لإصلاح قطاعها المالية، وقد إعتمد هذا الإصلاح على منهج التحرير المالي، الوارد في أعمال شاو وماكينون (1973).

ويتمثل التحرير المالي² في إلغاء مختلف القيود والضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية إستقلالها التام، وتحرير معدلات الفائدة، وأسعار مختلف العمليات المالية وجعلها تتحدد في السوق طبقا لقوانين العرض الطلب، بالإضافة إلى فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وهذا تشجيعا للمنافسة بين البنوك .

وبالنسبة لمؤيدي التحرير المالي فإن أول ما يبرر هذا التحرير هو النمو الإقتصادي ، حيث يمكن إعتبار أن إلغاء القيود على إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، وتحرير القطاع المالي يوفر الإطار الملائم لتحقيق مستوى نمو إقتصادي ملموس، من خلال مجموعة من الميكانزمات:

- إن إلغاء القيود الكمية على إنتقال رؤوس الأموال يسمح بتوفير التمويل بطريقة سريعة وفعالة للإستثمارات المنتجة في الإقتصاد الوطني.

- إن تحرير معدلات الفائدة والخدمات المصرفية يشجع على المنافسة، ويخفض من تكلفة الوساطة المالية. - إن تفاعل هذه الميكانزمات يساهم في تخصيص أمثل للموارد المالية التي يمكن إقراضها بأقل تكلفة لطالبي القروض الأكثر إنتاجية، مما يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي خضع فيها النظام المالي والمصرفي ولفترة طويلة-منذ الإستقلال إلى بداية التسعينات- لسيطرة الحكومة بإعتباره أداة هامة لتمويل الإقتصاد العمومي والتخطيط المركزي، وقد أدت هذه السياسة إلى هميش البنوك والتقليل من دورها فيما يتعلق بتعبئة الإدخار وتخصيص الموارد المالية.

¹ محمد صفوت محي الدين " القطاع المالي بين الكبح و التحرير "،مجلة المال والصناعة، الكويت، عدد11،1993، ص19
² درمزي زكي "العولمة المالية"، دار المستقبل العربي ، الطبعة الأولى1999، ص73

ومع نهاية فترة الثمانينات، وإنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقعت الجزائر في أزمة مالية حادة أرغمتها على اللجوء إلى البنك وصندوق النقد الدوليين من أجل الحصول على التمويل، وكان هذا مقابل إلتزامها بتطبيق مجموعة من الإصلاحات، كان أهمها هو تحرير القطاع المالي.

فقامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية ومالية، التي كانت ترمي إلى تحديث القطاع الإقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص وتدعيم القطاع المصرفي والمالي، فصدر الإصلاح النقدي عام 1986 (القانون 86-12) ثم قانون تكييف الإصلاح سنة 1988 (القانون 88-01)، وقد كان أهم إصلاح في القطاع المالي الجزائري هو قانون النقد والقرض الصادر في 14 أفريل 1990، الذي كان يهدف إلى تحرير القطاع المالي وتكييفه مع الأوضاع الإقتصادية العالمية.

الإشكالية والفرضية:

وحاليا وبعد مرور ما يقارب العقدين عن بداية أولى خطوات التحرير المالي في الجزائر يحق لنا أن نتساءل على نتائج هذه السياسة بالنسبة للإقتصاد الجزائري، وهي الإشكالية التي نريد معالجتها في هذا البحث والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

هل يمكن إعتبار أن سياسة التحرير المالي التي تم إنتهاجها في الجزائر أدت إلى تطور النظام المالي والمصرفي المحلي، وزادت من مساهمته في تحقيق النمو الإقتصادي؟
ولإجابة على هذه الإشكالية فقد وضعنا الفرضية التالية:

إن سياسة إصلاح وتحرير القطاع المالي في الجزائر والتي تجلت أولى خطواتها في سنة 1990 من خلال قانون النقد والقرض، لم تحقق نتائج مقبولة على مستوى تطوير البنوك الجزائرية وزيادة فاعليتها في دعم النمو الإقتصادي.

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية الموضوع من الدور الذي أصبح يطلع به النظام المالي و المصرفي كمحرك للتنمية الإقتصادية المحلية، وأداة نحو الإندماج في الإقتصاد العالمي، الذي أصبح يتميز بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات إقتصادية عامة.

أما فيما يتعلق بأهداف البحث فإنها تتمثل أساسا في تقييم إصلاحات تحرير القطاع المالي والبنكي في الجزائر، ومعرفة أسباب هذا البطء المسجل في تطبيق هذه السياسات الإصلاحية، وهذا بغية إقتراح حلول وتوصيات، من شأنها المساعدة في تسريع وإنجاح الإصلاحات المصرفية في الجزائر.

دوافع إختيار الموضوع:

إن من بين الأسباب الموضوعية التي دفعتنا إلى إختيار هذا البحث، هو محاولة معرفة الأسس النظرية والخلفيات التي إرتكزت عليها الجزائر في تطبيقها لسياسات إصلاح قطاعها المالي، بالإضافة إلى فهم طبيعة العلاقة بين تحرير القطاع المالي والنمو الإقتصادي.

أما فيما يتعلق بالدوافع الذاتية، فقد تمثلت في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد لاسيما الجانب النظري منه بإعتبار أن جل الدراسات السابقة كانت تركز على الإصلاحات في الجزائر دون التطرق للأسس التي إرتكزت عليها، ومن جهة أخرى لإرتباط البحث بموضوع التخصص.

منهجية البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع اعتمدنا المنهج الوصفي في دراستنا للجانب النظري، والمنهج التحليلي في عرض تطورات النظام المالي والمصرفي الجزائري من 1962 إلى 2004، واعتمدنا المنهج الكمي ممثلا في دراسة قياسية لأثر تحرير القطاع المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2004.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا في الموضوع قمنا بالإطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع والتي نذكر منها الدراسات التالية:

○ بلعزوز بن علي " أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر سنة 2004، وقد تناول هذا البحث جانبا هاما من مكونات التحرير المالي، ألا وهو تحرير معدلات الفائدة في الدول النامية، وهذا في دراسة احتوت على سبعة فصول، توصل فيها الكاتب أن نموذج التحرير المالي الذي صاغه كل من شاو وماكينون هو النموذج الذي ينطبق على الإقتصاد الجزائري، وأن تحسن

التوازنات النقدية الإقتصادية الداخلية والخارجية في الجزائر لم يكن سببه تحرير معدلات الفائدة وإنما كان مرتبطا أساسا بارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي.

○ مصطفى قارة أمال "إصلاح النظام البنكي الجزائري" رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة تلمسان 2004، إتممت في دراستها هذه المنهج الوصفي لأهم إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر.

محتويات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول رئيسية، تكلمنا في الفصل الأول على علاقة النظام المصرفي بالنمو الإقتصادي، بالإضافة إلى أوضاع النظم المالية في الدول النامية خلال مرحلة السبعينات والثمانينات والتي كانت تتميز بوضعية من الكبح المالي، أما في الفصل الثاني فقد تناولنا بالتحليل الأسس النظرية للتحرير المالي والتي وردت في أعمال شاو و ماكينون سنة 1973، بالإضافة إلى أعمال أخرى تدعم هذه النظرية، أما الفصل الثالث فقد أشرنا فيه لأهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي، وأولى تجارب التحرير المالي في الدول النامية، وخلصنا لإستنتاج أهم الشروط التي ينبغي توفرها لنجاح سياسة التحرير المالي في أي دولة .

أما الفصل الرابع والأخير فقد خصصناه لدراسة تحرير القطاع المالي في الجزائر وآثره على النمو الإقتصادي، من خلال تحليل نظري ودراسة قياسية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي.

الفصل الأول

النظام المالي والمصرفي ومكانتهما في الإقتصاد

مقدمة: X

يحتل النظام المالي مركزا حيويا في الهيكل الإقتصادي للدول، من خلال ما ينتجه من خدمات متنوعة، تستخدمها العائلات ودوائر الأعمال والحكومات عبر مجموعة متنوعة من الأدوات المالية تتراوح بين النقود وأصول مالية مختلفة تستعمل كأوعية للإدخار والاستثمار، ومؤسسات مالية تتراوح بين بنوك تجارية بنوك إستثمارية شركات تأمين وأسواق مالية.

كما أن وجود نظاما ماليا يتسم بقدر من الكفاءة من شأنه أن يخفض من تكلفة الإقراض والإقتراض والمخاطرة، ويشجع الإدخار، ويضمن التخصيص الجيد للموارد المالية، وكلما كان النظام المالي أكثر تطورا ومتانة زادت مساهمته في تعزيز النمو الإقتصادي.

أما فيما يتعلق بالدول النامية، وسعيا منها لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة، خاصة بعد حصول العديد منها على إستقلاله فإنها اتبعت المنهج التدخلي، وفرضت الكثير من الضوابط والقيود على أنظمتها المالية إعتقادا منها أن نظاما ماليا مقيدا تحت سيطرة الحكومة بإمكانه توفير تمويلا بأقل تكلفة يكون له الأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي.

وتماشيا مع منهجية البحث فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تكلمنا في مبحثه الأول على هيكل ومكونات النظام المالي والمصرفي بصفة عامة، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الدراسات التي أعطت أهمية كبرى لدور النظام المالي في تحقيق النمو الإقتصادي، ثم تناولنا في المبحث الثالث خصائص النظام المالي والمصرفي في الدول النامية، الذي كان يتميز بوضعية من التقييد والكبح، وخلصنا إلى حتمية الإصلاحات المالية في هذه الدول.

المبحث الأول: هيكلية النظام المالي والمصرفي:

يوفر النظام المالي بمختلف مكوناته خدمات للإقتصاد لا يمكن الإستغناء عنها باعتباره وسيطا للتبادل ووسيطا ماليا بين المدخرين والمستثمرين، له صفات الإستقرار والقبول على نطاق واسع كما توفر وحدات النظام المالي أصولا مالية ذات عوائد مجزية تتوفر فيها السيولة والحماية من المخاطر مما يشجع الإدخار في صورته المالية.

المطلب الأول: هيكلية النظام المالي:1-تعريف النظام المالي:

"يعبر النظام المالي عن الهيآت والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل، وللآخرين بإستخدام وتوظيف مدخراتهم"¹.

والنظام المالي يتكون من مجموعة من المؤسسات والصكوك والأسواق²، أما المؤسسات المالية المكونة للنظام المالي فهي تتراوح بين البنوك التجارية، بنوك الإستثمار، صناديق المعاشات، شركات تأمين، بيوت سمسرة، بورصات الأوراق المالية ومؤسسات مالية أخرى.

والصكوك المالية تتكون من العملات في التداول، والشيكات، والكمبيالات وصكوك الرهن، بالإضافة إلى الأسهم والسندات التي تصدرها المؤسسات، وحدثنا ظهرت معاملات مالية جديدة، تتمثل خاصة في العقود المستقبلية، عقود الإختيار وعمليات المبادلات المالية.

ويتم تداول هذه الصكوك والأدوات المالية في الأسواق النقدية والأسواق المالية، وتتكون هذه الأخيرة من الأسواق المالية المنظمة والتي يجري فيها التعامل في مكان محدد داخل مقصورة البورصة، وأسواق مالية غير منظمة يتم التعامل فيها من خلال بيوت السمسرة (لا يوجد مكان محدد للتعامل).

2-مكونات النظام المالي:

يمكن تقسيم النظام المالي إلى فئتين من المتعاملين، مستخدمو الخدمات المالية وهم العائلات قطاع الأعمال والحكومة، ومقدمو الخدمات المالية وهم الأسواق المالية بالإضافة إلى مجموع المؤسسات المالية.

¹ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسة الإقتصادية للكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية 2003، ص 260.
² البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1989، ص 55.

1-2 مستخدمو الخدمات المالية:

تقدم المؤسسات المالية والأسواق المالية خدمات متعددة، لكل من قطاع الأعمال، والعائلات والحكومات. أ-العائلات: يتكون قطاع العائلات من المنشآت الصغيرة غير الخاضعة للتنظيمات الصناعية بالإضافة إلى الأفراد، وتمثل الإحتياجات المالية لقطاع العائلات في خدمات المدفوعات، الحصول على قروض صغيرة، وحاجاتها لأصول مالية سائلة تودع فيها مدخراتها، ويبحث هذا القطاع في معاملاته مع القطاع المالي على السيولة، الأمان وبساطة المعاملات.

ب- قطاع الأعمال: يضم قطاع الأعمال، مختلف المؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة، والأسر الميسورة الحال والتي لها إحتياجات مالية كبيرة وتحتاج لخدمات مالية أكثر تعقيدا، كما تحتاج إلى المشورة في المسائل المالية والمحاسبية، ويحتاج قطاع الأعمال إلى التمويل والذي قد يكون قصير، متوسط أو طويل الأجل لتمويل إستثماراته وتمويل توسعه الرأسمالي.

ج-الحكومات: الحكومة بالإضافة إلى تعاملها مع القطاع المالي فهي تنظم وتضبط عملياته وتراقب النظام المصرفي كما تستخدم الحكومة النظام المالي كمصدر لتمويل نفقاتها الجارية والرأسمالية، وتمويل عجز الميزانية من خلال بيع أوراق مالية للجمهور (سندات حكومية، أذونات الخزانة).

2-2 - مقدمو الخدمات المالية:

في معظم البلدان توجد إلى جانب البنك المركزي خمسة أنواع رئيسية من المؤسسات المالية هي: مؤسسات الإيداع والإئتمان، مؤسسات المدخرات التعاقدية، مؤسسات الإستثمار الجماعي، أسواق الأوراق المالية، والمشروعات المالية غير الرسمية¹.

¹ البنك العالمي، تقرير عن للتنمية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص 56.

3- أساليب تدفق الأموال داخل النظام المالي:

3-1- نظام التمويل المباشر:

يعتمد هذا النظام على تحويل الموارد المالية بين المقرض والمقترض بشكل مباشر وبدون وجود مؤسسة مالية وسيطة، ويكون ذلك من خلال إصدار مستخدم الأموال أصل مالي (أسهم، سندات) يتم شراؤه من قبل الأعدان ذوي الفائض المالي، وتتم هذه الآلية عبر السوق.¹

إذن فأساس نظام التمويل المباشر هي الأسواق المالية التي تمثل ركنا أساسيا من أركان هيكل النظام المالي الإقتصادي.

3-1-1- تعريف سوق الأوراق المالية: هي سوق مستقرة ثابتة في المكان تقام في مراكز التجارة والمال، في مواعيد محددة يغلب أن تكون يومية يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماسة للتعامل في الأوراق المالية وفقا لنظم ثابتة ولوائح محددة.²

إذن فالسوق المالي يظهر كآلية هامة لتجميع الموارد المالية المتاحة في الإقتصاد وتوظيفها في مشاريع استثمارية، من خلال اقتناء الأفراد والمؤسسات لما تصدره هذه السوق من أوراق مالية مختلفة، ويتكون السوق المالي من:

أ- السوق الأولية (سوق الإصدار): التي يتم فيها تداول الأوراق المالية التي يتم إصدارها لأول مرة عن طريق عملية الإكتتاب، وتخلق هذه السوق مؤسسات متخصصة تعرض فيه للجمهور أوراق مالية قامت بإصدارها لحساب منشآت الأعمال أو جهة حكومية.

ب- السوق الثانوية (البورصة): ويجري فيه تداول الأوراق المالية التي تم إصدارها في السوق الأولى بعد إستكمال إجراءات الإكتتاب فيها، وتتحدد الأسعار في هذا السوق بالتقاء العرض والطلب على الورقة المالية، كما أنه يوفر السيولة للمستثمرين في الأوراق المالية.

¹ صلاح الدين حسن السبسي، "فضايا إقتصادية معاصرة"، دار غريب، 2002، ص 86.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 264.

3-2- نظام التمويل غير المباشر:

يتم التمويل غير المباشر عن طريق الوسطاء الماليين، حيث تحول الأموال من المقرضين إلى المقترضين من خلال وسطاء ماليين، الذين يقومون بإقتراض الأموال من أصحاب الفائض المالي وإقراضها إلى أصحاب العجز المالي.

3-2-1- تعريف الوساطة المالية: الوساطة المالية هي تلك الهيآت التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين المحتملة إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، وتقوم هذه الهيآت بتعبئة الإدخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة، والقيام بمنح قروض لأطراف أخرى¹.

إن ما يبرر الوساطة المالية، إذن هو وجود طرفين أساسيين وهما من جهة أصحاب الفوائض المالية ومن جهة أخرى أصحاب العجز المالي، والوساطة المالية تمثل تلك الهيآت التي تربط بينهما، وهي تجمع الفوائض المالية في شكل إدخارات، وتقدمها في شكل قروض إئتمانية لأصحاب الحاجة المالية.

3-2-2- أنواع الوساطة المالية: يوجد عدد كبير من المؤسسات المالية التي تقوم بدور الوسيط المالي، وهذا في حدود خصائصها التنظيمية وطبيعتها وظيفتها، وبالرغم من قيام كل الوسطاء الماليين بنفس الوظيفة الأساسية، والتي تتمثل في قبول الأوراق المالية الأولية التي تصدرها المؤسسات التي هي بحاجة إلى التمويل وإصدار أوراق مالية ثانوية (مثل بوالص التأمين على الحياة وشهادات الإدخار والإيداع وشهادات الإستثمار لدى البنوك التجارية) لفائدة من لديهم أموال أو مدخرات، إلا أنه يوجد إختلاف بينهم، وإجمالاً يمكن تصنيف هذه المؤسسات المالية إلى ثلاث أنواع رئيسية²:

أ- وسائط الودائع (المؤسسات الإيداعية): وتعتبر البنوك وخاصة البنوك التجارية، المثال التقليدي لهذا النوع من الوسطاء حيث يلجأ العملاء إلى البنوك لفتح حسابات جارية أو الإيداع لأجل، أو الحصول على خدمات مصرفية متنوعة، نظر لوجود عاملي الأمان والسيولة في التعامل مع البنك.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص7
² عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص22.

ب- وسطاء التعاقد: تقوم هذه المؤسسات المالية الوسيطة بتجميع مواردها المالية على فترات دورية وعلى أساس تعاقدى بين الوسيط المالي والعملاء لحماية الممتلكات أو للتأمين على الحياة مثلا، كما أنها تقوم بإستثمار هذه الأموال في أسهم وسندات في السوق المالي أو قروض عقارية، ومن بين وسطاء التعاقد نجد شركات التأمين على الحياة والممتلكات، صناديق التعاقد (الخاصة والعامة).

ج- وسطاء الإستثمار: تقوم هذه المؤسسات بتقديم للجمهور أوراق مالية، يمكنهم الإحتفاظ بها والحصول على عائد، أو القيام ببيعها إذا ما رغب العميل في ذلك¹، كما تتيح مؤسسات الإستثمار الجماعي للمدخرين الصغار النصح والمشورة والإدارة الكفؤة وتنويع المخاطر، هذا ما يشجعهم على الإدخار في مختلف الأوراق المالية، ويضم هذا النوع من الوسطاء الماليين كل من شركات التمويل، بنوك الإستثمار والصناديق التعاونية.

وبناء على ما سبق فإن الوساطة المالية تمارس مهامها أساسية في الإقتصاد الوطني، وقد ازدادت أهميتها حديثا، وأصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية المحلية، من خلال قيامها بوظيفتها الرئيسية المتمثلة في قبول الودائع ومنح القروض وبالتالي توفر التمويل للإقتصاد، ويوضح الشكل التالي مختلف العمليات التي تقوم بها الوساطة المالية.

¹ عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص 18-19

الجدول (1-1): طبيعة العمليات الخاصة بالوساطة المالية

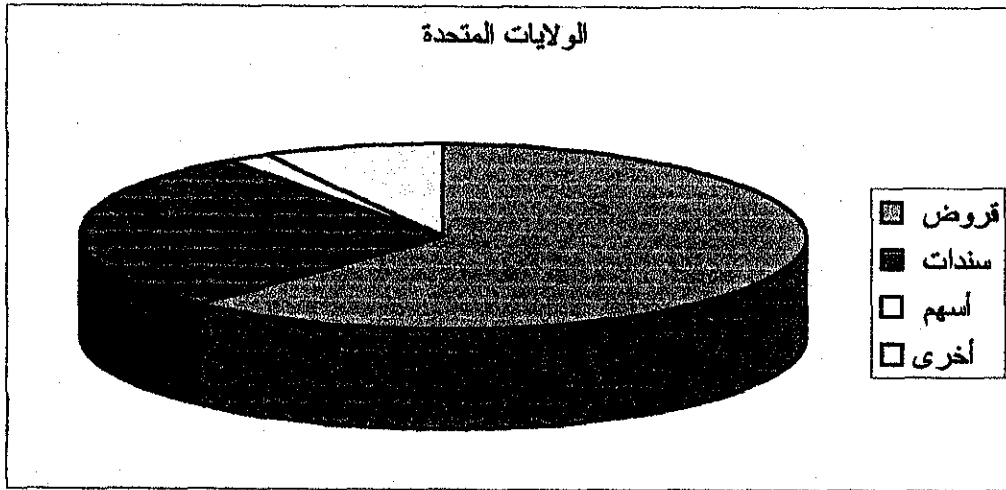
وحدات العجز → المالي ↓ المقترض النهائي	أوراق مالية → أولية (أسهم سندات كمبيالات) → قروض استثمارية خدمات مالية ← أخرى	بنوك تجارية → شركات التأمين صناديق الإدخار والإستثمار والوساطة الآخرون	أوراق مالية → ثانوية والخدمات الأخرى → حسابات جارية ودائع إدخارية بوالص تأمين تدفق المدخرات	وحدات → الفائض المالي ↓ المقرضون ووحدات الإدخار
---	--	--	--	---

المصدر: عبد الغفار حنفي " إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2002، ص 22.

4- أهمية التمويل المباشر:

خلافًا لما يعتقد الكثير من الناس، فإن التمويل غير المباشر وهذا بالإعتماد على الوساطة المالية (القروض البنكية) يعتبر أهم مصدر لتمويل النشاط الإقتصادي، مقارنة بالتمويل المباشر الذي يتم من خلال الأسواق المالية عبر الأسهم السندات، ويتضح هذا جليا في الشكل (1.1) الذي يبين مصادر تمويل قطاعات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة من 1975-1985، والشكل (2.1) الذي يبين أهمية التمويل المباشر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى خمسة دول صناعية أخرى.

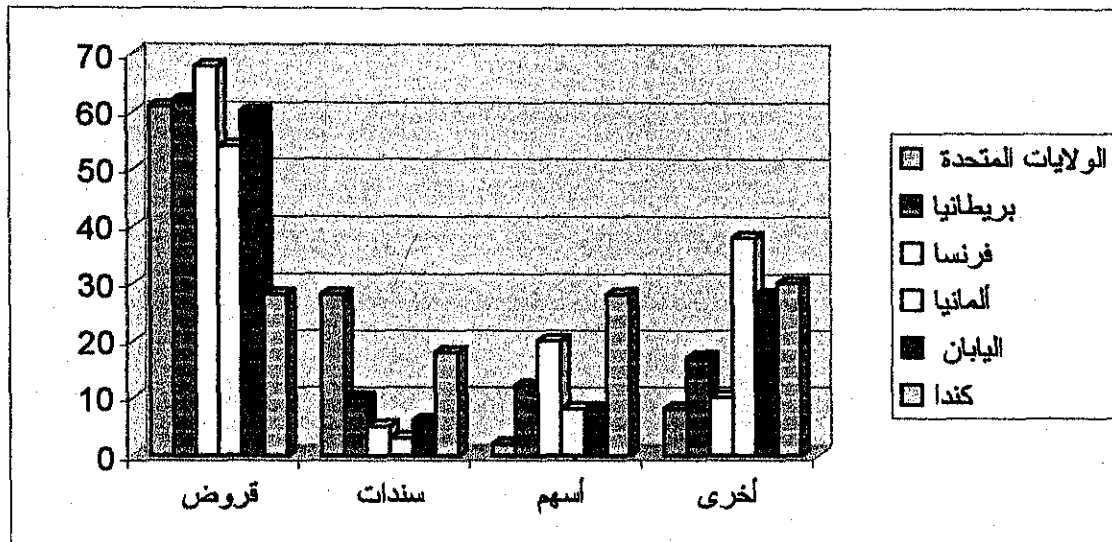
الشكل (1-1): مصادر تمويل قطاعات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية



Source : frediric S.Mishkin, "the economics of money, banking and financial markets", Addison-Wesley, Columbia University, 1997, P197.

الشكل (1-2): مصادر تمويل قطاعات الأعمال، مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وخمسة دول

صناعية أخرى .



Source : frediric S.Mishkin, ibid, P197.

كما يتضح في الشكل الأول فإن التمويل المباشر باستعمال كل من الأسهم والسندات، لا يمثل إلا نسبة قليلة في تمويل قطاع الأعمال في الولايات المتحدة، حيث أن حصة التمويل بالأسهم لا تتجاوز 2.1% وبالمقابل تصل نسبة التمويل بالسندات إلى 29.8% وهي نوعاً ما مرتفعة مقارنة بالأسهم، ويدل هذا على أن التمويل المباشر في الولايات المتحدة لا يمول إلا ثلث (31.9) احتياجات المؤسسات الاقتصادية الأمريكية.

وكذلك الأمر بالنسبة للدول الصناعية الأخرى فالتمويل المباشر لا يمثل أهم مصدر لتمويل قطاعات الأعمال فيها، باستثناء كندا.

وبالمقابل فإن التمويل غير المباشر الذي يدمج أنشطة الوساطة المالية يعتبر في الكثير من الأحيان أكثر أهمية من التمويل المباشر، فمن خلال ملاحظتنا للشكل أعلاه، يتضح أن أول مصدر لتمويل قطاعات الأعمال في العالم يتم عن طريق القروض البنكية، والتي تمثل أكثر من 61.9% من إجمالي التمويلات في الولايات المتحدة، وتعتبر نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بالتمويل عن طريق الأسهم والسندات (31.9%)، وكذلك الأمر بالنسبة لفرنسا وباقي الدول الصناعية الأخرى، أين تحتل البنوك مكانة هامة في أنظمتها المالية.

المطلب الثاني : النظام المصرفي ومكوناته:

يعتبر النظام المصرفي جزءاً من النظام المالي للإقتصاد، ويشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط الإقتصادي، إلا أنه قد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة.¹

1-تعريف النظام المصرفي:

- أ- يتحدد النظام المصرفي في شكل هرم من المؤسسات المصرفية، يتربع على قمته البنك المركزي، وتشكل أضلاعه من المصارف التجارية مصارف الإدخار، والمصارف المتخصصة، وتمثل البنوك التجارية والبنك المركزي، المؤسسات المالية القادرة على خلق النقود، أي تحويل الأصول الحقيقية إلى الأصول نقدية، أما المصارف الإدخارية والمتخصصة فإنها لا تستطيع خلق النقود.²
- ب- النظام المصرفي يقصد به مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالإئتمان ومن تم تكون وظيفة النظام المصرفي هي توفير الإئتمان اللازم على الصعيدين القومي والفردي.³

¹ عبد الغفار حنفي مرجع سبق ذكره ص 35

² محمود حمزة الزبيدي "إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الإئتمان"، مؤسسة الوراق عمان، 2000، ص 16

³ أسامة محمد الفولي، مجدى محمود شهاب "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999، ص 158

إذن فالنظام المصرفي (البنكي) يتمثل في مجموعة المؤسسات المالية التي تؤمن التمويل للأنشطة الاقتصادية إنطلاقاً من وظيفتها الأساسية والتمثلة في تجميع الإدخار من العائلات والمؤسسات والمهيات الحكومية، ومنح قروض بنكية لمن هم بحاجة إلى التمويل، بالإضافة إلى دورها بتوفير قنوات جديدة للإدخار، بإصدار الأوراق المالية الثانوية كشهادات الإيداع التي تصدرها البنوك، وهذا ما يوفر آلية فعالة لحشد الإدخارات وخلق قوة شرائية جديدة.

2- الوسطة البنكية (البنوك):

1-2- تعريف البنك:

أ- البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال والدولة لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة¹.

ب- البنك هو عبارة عن وسيط مالي يقوم بتجميع فوائض الأموال للمدخرين من مختلف الأعوان والأفراد ليقرضها للمحتاجين إليها من المستثمرين في شكل قروض في أغلب الحالات، ويأخذ نظير هذه الوساطة الفرق بين معدل الفائدة الدائنة (على الودائع) ومعدل الفائدة المدينة (على القروض)².

ومن خلال هاذين التعريفين يظهر البنك كمؤسسة مالية تعمل كأوعية لتجميع المدخرات والأموال ليعاد إقراضها لمن هم في حاجة إليها، وبهذا العمل يعتبر البنك كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

2-2- أنواع البنوك:

يمكن أن تقسم البنوك بصفة عامة إلى أربعة أنواع رئيسية³:

أ- البنوك التجارية: تعرف البنوك التجارية بأنها عبارة عن مؤسسات إئتمانية غير متخصصة، تطّلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب عند الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الإئتمان القصير الأجل⁴.

ومن خلال هذا التعريف يمكن تلخيص أهم أعمال المصرف التجاري فيما يلي:

¹ شاكر القزوني "محاضرات في اقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25

² نور اسماعيل الهواري "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الطباعة، 1993، ص 18

³ شاكر القزوني، مرجع سابق، ص 31، 32

⁴ نور اسماعيل الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 120

- تجميع المدخرات والأموال من الأفراد والمؤسسات على شكل ودائع والتي تعتبر أهم الموارد المالية للبنك، وتنوع هذه الودائع بين ودائع جارية قصيرة الأجل، وودائع إيداعية استثمارية توضع في البنك لمدة محددة، بالإضافة إلى قيامه بتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات للعملاء.

- تشغيل هذه الأموال على شكل قروض وإستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة البنك وربحيته وأمن أموال المودعين.

- تستطيع البنوك التجارية أن تمنح قروضا أكثر من الودائع التي يجوزها، حيث أنها تقدم قروضا من ودائع ليس لها وجود لديها، أي أنها تخلق هذه الودائع على شكل حسابات جارية، وتتمكن البنوك التجارية من القيام بخلق النقود إنطلاقا من قيامها بالوظيفة الأولى والثانية أي قبول الودائع وإقراضها.

ب-بنوك الإستثمار: تعتمد في إقراضها للغير على رأسمالها بالدرجة الأولى والذي يفترض أن يكون كبيرا نسبيا، وعلى الودائع لأجل، وعلى الإقتراض من الغير لفترة محددة بتاريخ (سندات)، كما أن لها دورا كبيرا في تمويل الإستثمارات طويلة الأجل.

ج-بنوك متخصصة: والتي يختص كل منها في تمويل نشاط معين، كالتمويل الصناعي (بنوك التنمية الصناعية) والتمويل الزراعي (بنوك التنمية الزراعية)، التمويل العقاري (البنوك العقارية) أو العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية (بنوك تمويل التجارة الخارجية)، وتعتمد هذه البنوك في منح التمويل على رؤوس أموالها الخاصة وعلى ما تصدره من سندات، كما أنها تقوم بالإستثمار المباشر كإنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال مشروعات وتقديم الخبرة والمشورة.

د-البنوك الإسلامية: يقصد بالمصارف الإسلامية أو بيوت التمويل الإسلامية تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال المصرفية، مع إحتناها التعامل بالفائدة أحيانا وعطاءا، بوصفه تعاملًا محرما شرعا، وإحتساب أي عمل آخر يخالف الشريعة الإسلامية.

ويمكن تلخيص الخصائص الأساسية لهذه البنوك فيما يلي:

- إستبعاد التعامل بالفائدة.

- الإعتداد في معاملاتها على أساليب التمويل الإسلامية من مضاربة، مشاركة ومراجعة.

- الإستثمار المباشر بأموال الودائع في مشروعات إنتاجية.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي.

3- البنك المركزي:

تمثل البنوك المركزية القطب الرئيسي لأي نظام مالي ومصرفي في الاقتصاديات المعاصرة.

- يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة المسؤولة عن تنظيم الهيكل النقدي والمصرفي للدولة، وعن قيادة السياسة النقدية و الائتمانية على النحو الذي يحقق أكبر منفعة للدولة¹.
- البنك المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي في البلد ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في الدولة ويشرف على تنفيذها².

أي أن البنك المركزي يمثل قمة النظام المصرفي، ويمثل المؤسسة المسؤولة عن الإصدار النقدي والإشراف على المؤسسات المصرفية المحلية والتحكم وضبط عرض النقود، كما أنه يقوم بإعادة تمويل البنوك عند حاجتها للسيولة، ويقوم بتقديم تسهيلات للحكومة، في إطار القوانين السائدة، كما أنه يتدخل في سوق الصرف لدعم العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية عند الحاجة.

3-1- وظائف البنك المركزي:

إن الوظيفة الأساسية للبنك المركزي هي الرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية، و رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وعلى الائتمان وعرض النقود تتم من خلال قيامه بمجموعة من الوظائف التي يقوم بها والتي تميزه عن مختلف البنوك، والتي نوجزها فيما يلي³:

أ- وظيفة إصدار النقود القانونية: تحتكر البنوك المركزية في كافة الدول عملية إصدار النقود القانونية، ويتم إصدار النقود القانونية من طرف البنك المركزي نتيجة حصول هذا الأخير على أصول متعددة (حقيقية ونقدية) من قبل أشخاص إقتصادية أو مصرفية (بنوك ومؤسسات مصرفية محلية أو أجنبية) وتكون ما يسمى بغطاء الإصدار، ويقوم البنك المركزي بتحويلها إلى نقود محلية ويترتب على ذلك زيادة النقود القانونية المتداولة.

¹ إسامة محمد الفولبي، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 196.

² د. زياد رمضان، محفوظ جودي " الاتجاهات المعاصرة على إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الأردن، 2000 ص 173

³ د. إسامة محمد الفولبي، مجدي محمود شهاب مرجع سبق ذكره، ص 200، 205.

وترتبط مقدرة البنك المركزي على خلق النقود القانونية برؤيته للوضع الإقتصادي بصفة خاصة، وسلطته التقديرية لتطور الأمور من جانبها النقدي.

ب- قيام البنك المركزي بوظيفة بنك الحكومة: وهذا من خلال تقديمه مجموعة من الخدمات للحكومة تتمثل بالإحتفاظ بما تملكه الدولة من ذهب و عملات أجنبية، تقديم تسهيلات إئتمائية للحكومة وقروض مباشرة لتمويل عجز الميزانية وإصدار الأوراق المالية الحكومية كأذونات الخزانة، وإدارة الدين الخارجي، والعمل كمستشار قانوني في المسائل النقدية والمالية.

ج- البنك المركزي بنك البنوك: ويقوم بهذه الوظيفة بإعتباره المقرض الأخير للبنوك والمؤسسات المالية¹، حيث تلتزم البنوك بالإحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها سائلة لدى البنك المركزي، و تلجأ إليه عند حاجتها للسيولة، وهذا من خلال تقديم قروض مباشرة لها أو إعادة خصم أوراق مالية أو عن طريق عمليات السوق المفتوحة، بإعتباره المصدر النهائي للسيولة في النظام المالي.

د- الإشراف والرقابة على البنوك والمؤسسات المالية: يهدف البنك المركزي من خلال هذه الوظيفة إلى المحافظة على سلامة وإستقرار الجهاز المصرفي، وحماية أموال المودعين والمساهمين، وقد زادت أهمية هذه الوظيفة في السنوات الأخيرة بالنظر لتزايد عدد المؤسسات المالية والمصرفية، وتعدد أنشطتها المحلية والتنوع المتزايد للخدمات والمنتجات المصرفية التي تقدمها نتيجة الإبتكارات المصرفية والإبداعات المالية، ويراقب البنك المركزي الهيآت المصرفية والمؤسسات المالية بما يضمن سلامة مركزها المالي وهذا بمراجعة وتدقيق قوائمها المالية وحساباتها، وإصدار التعليمات والتوجيهات، والقيام بالتفتيش الدوري للبنوك للوقوف على مدى إلتزامها بالتعليمات والضوابط الرقابية التي يصدرها.

هـ- إدارة السياسة النقدية والإئتمانية: تعتبر من أهم الوظائف الحديثة للبنك المركزي، بالنظر للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على النشاط الإقتصادي، كما تعتبر هذه الوظيفة من أكثر القضايا إثارة للجدل سواء من الجانب المصرفي والمالي أو الإقتصادي والسياسي.

وترتبط رقابة البنك المركزي على الإئتمان من خلال السياسة النقدية، ولهذه السياسة أدواتها الخاصة التي يستخدمها البنك المركزي في التحكم في عرض النقود.

¹ بخراز يعدل فريدة "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 98-99

المطلب الثالث: السياسة النقدية والبنك المركزي:

إن الوظيفة الأساسية للبنك المركزي حاليا هي وضع وتنفيذ السياسة النقدية بغرض تنظيم وضبط عرض النقود المتوفرة في المجتمع، على النحو الذي يحقق إستقرار الأسعار والتحكم في التضخم.

1-تعريف السياسة النقدية:

المقصود بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، والمتمثلة في تحقيق التنمية الإقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والمحافظة على إستقرار المستوى العام للأسعار¹.

والسياسة النقدية تمثل مجموعة من الإجراءات التي تمكن السلطات النقدية من التحكم في عرض النقود والإئتمان حتى يتماشى مع حاجة الإقتصاد الوطني، وتشمل السياسة النقدية على نوعين من القرارات، إحداها تخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة، والثانية تتعلق بالوسائل التي تمكن تلك السياسة من تحقيق غاياتها والتوصل لأهدافها.

وقد إرتبطت السياسة النقدية في الدول النامية بتحقيق مجموعة من الأهداف، تتمثل في تحقيق النمو الإقتصادي، تطوير المؤسسات المالية، المحافظة على إستقرار سعر صرف العملة وضمان قابلية العملة للتحويل، تحقيق الإستقرار النقدي وتخفيض التضخم، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ودعم السياسة الإقتصادية للدولة.

2-أدوات ووسائل السياسة النقدية في الرقابة على الإئتمان:

يقوم البنك المركزي بالتأثير في عرض النقود والرقابة على الإئتمان من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية، وتنقسم هذه الأدوات بين أدوات مباشرة وأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية:

¹ ضياء مجيد الموسوي "الإقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص173

2-1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تستخدم هذه الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي الموجه لقطاعات معينة من القطاعات الاقتصادية، كما تعمل على الحد من مقدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وعلى حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض أنشطتها، ويصعب على البنوك تجنبها بوسيلة أو بأخرى، ومن أهم هذه الوسائل:¹

- **سقف الائتمان:** حيث يقوم البنك المركزي بتحديد سقف الائتمان الممنوح من طرف البنوك بطريقة إدارية، كأن يحدد نسبة من القروض الموزعة لا يمكن للبنوك تجاوزها.
- **تأطير القروض (توجيه الائتمان):** والذي يتمثل في تحديد حجم الائتمان الموجه لقطاع معين أو لغرض معين، كتشجيع منح القروض الموجهة للصناعة على حساب القروض الموجهة لقطاعات إقتصادية أخرى.

- **تحديد حصص إعادة الخصم، أو إعادة التمويل التي يسمح بها البنك المركزي لكل بنك.**
- **نسبة السيولة القانونية:** حيث يجبر البنك المركزي، البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسبة دنيا تحدد عن طريق بعض الأصول منسوبة لبعض مكونات الخصوم، وهذا لتجميد بعض الأصول السائلة للحد من سيولة البنوك التجارية بالتالي من قدرتها على منح القروض.

- **تحديد أسعار الفائدة:** الذي يتمثل في تحديد معدلات فائدة منخفضة تمييزية على القروض لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى تحديد أسقف لمعدلات الفائدة على الودائع.

- **الإقناع الأدي:** الذي يتمثل في التصريحات التي يدلي بها محافظو البنوك المركزية، وهذا بالطلب من البنوك بإتباع سياسات معينة في منح القروض (توسعية أو إنكماشية)، بالإضافة إلى النصائح والإرشادات التي توجه لمسؤولي البنوك بطريقة ودية وغير رسمية.

إلا أن هناك اتجاهات متزايدة في العقود الأخيرة سواء من الدول المتقدمة أو النامية للتخلي عن هذا النوع من الرقابة لصالح الرقابة الغير المباشرة، حيث أدت الأساليب المباشرة للرقابة إلى²:

- تراجع دور الوساطة المالية، حيث تنتقل الأموال إلى القطاع المالي غير الرسمي وإلى الخارج.

¹ د. محمد ديودار وأسامة الفولي "مبادئ الاقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة" مصر، 2003، ص 260-261
² د. مصطفى رشيد شبيحة "النقود والمصارف الائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999، ص 140-145

- الحد من قدرة البنوك في تعبئة الإيداع والتخصيص الكفء للموارد المالية نحو الإستثمار.
- خفض المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية نتيجة الإفراط في تحديد نشاطها من خلال السقف وتحديد معدلات الفائدة على القروض عند مستوى منخفض .
- التأثير السلبي على تطور النظام المالي والمصرفي.

2-2- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

تمكن هذه الأدوات البنك المركزي من التحكم في حجم الائتمان بصورة غير مباشرة كما أن اعتمادها على قوى العرض والطلب في السوق يعطي البنوك أكثر حرية ومرونة في التعامل معها، وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- **معدل إعادة الخصم:** يمثل معدل الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل توفير السيولة النقدية اللازمة للبنوك وهذا عندما يقرض البنوك التجارية قروضا مباشرة، أو من خلال إعادة خصم أو شراء الأوراق التجارية والسندات¹ .

وتعتبر عملية إعادة الخصم شكل من أشكال إعادة تمويل البنوك، كما أن لمعدل إعادة الخصم تأثيرا مباشرا وعلاقة إيجابية مع معدلات الفائدة (على القروض والودائع) في البنوك وعلى كمية وسائل الدفع وعلى إقبال البنوك على خصم ما لديها من أوراق تجارية، وهذا بالتأثير على سيولتها وعلى قدرتها على منح الائتمان.

ب- **الإحتياطي الإجباري:** يفرض الإحتياطي الإجباري على البنوك التجارية الإحتفاظ بنسبة معينة من حجم ودائعها بصفة دائمة لدى البنك المركزي، والغرض من هذا الإحتياطي هو حماية أموال المودعين والتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، حيث يؤدي إرتفاع هذه النسبة إلى الحد من قدرة البنوك على خلق النقود وبالتالي على منح القروض، وعلى العكس فإن إنخفاض نسبة ما تحتفظ به البنوك لدى البنك المركزي يزيد من سيولتها وبالتالي من قدرتها على منح الائتمان.

¹ اسامة محمد الفولي ومجدى محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 213

ج- عمليات السوق المفتوحة: تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخّل البنك المركزي في السوق النقدية والمالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية (أذونات خزانة، سندات حكومية) والتجارية، والعملات الأجنبية وبهذا التدخّل فإن البنك المركزي¹ يؤثر بطريقة غير مباشرة على سيولة السوق النقدي وبالتالي على سيولة البنوك التجارية باعتبارها أهم أطراف هذا السوق.

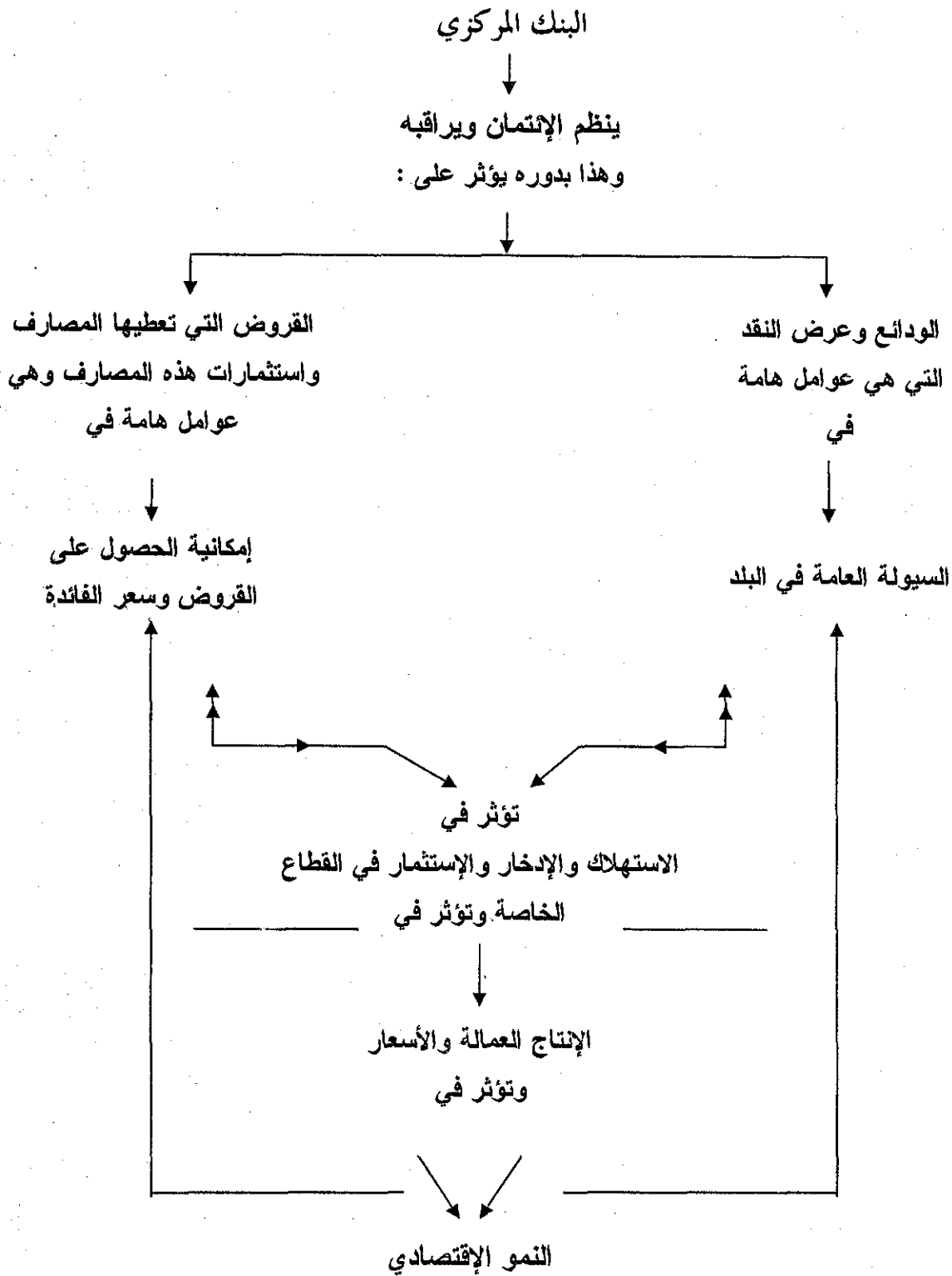
وتتوقف فعالية السوق المفتوحة على مدى تطور وإتساع السوق النقدي، وتنوع أدواته المالية ومدى إقبال المؤسسات على إقتناء السندات الحكومية، ويرتبط هذا بمدى الثقة في النظام المالي للدولة.

ويبين الشكل (1-1) دور البنك المركزي في الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية، والتحكّم في الائتمان وتأثيراته المختلفة على الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار، الإنتاج، التشغيل، الأجور و النمو الإقتصادي للبلاد².

¹ بخراز بعدل فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 166-167

² دزياد رمضان ومحفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 188.

الشكل (1-3): دور البنك المركزي التنظيمي



المصدر: زياد رمضان محفوظ جودة "الإتجاهات المعاصر في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، 2000، عمان، ص 189

المبحث الثاني: العلاقة بين النظام المالي والنمو الإقتصادي:

إن الوظيفة الرئيسية للنظام المالي في أي دولة تتمثل في إمداد الإقتصاد المحلي بالتمويل اللازم لعملية التنمية الإقتصادية وهذا عن طريق تجميع الأموال من المدخرين وتوزيعها على مجالات الإقراض في مختلف القطاعات الإقتصادية، كما تتوقف مساهمة النظام المالي في النمو الإقتصادي على مدى كفاءة الخدمات التي يقدمها في تعبئة المدخرات وتخصيص الإئتمان.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي:

تعتبر نظرية النمو الإقتصادي حديثة نسبيا، وظهرها في النظرية الإقتصادية يعود إلى فترات الحرب العالمية الثانية، بالرغم من أن بعض المفاهيم المتعلقة بنظرية النمو الإقتصادي قد تم تناولها قبل هذه المرحلة. وهناك العديد من الإقتصاديين الذين اهتموا بالمجالات المتعددة للنمو الإقتصادي، ويتعلق الأمر خاصة بـ: E.DOMAR, A.HANSEN, R.F.HARROD, KALDOR, LECAILLON وغيرهم من الإقتصاديين¹.

وقد اعتبر بعض الإقتصاديين أن النمو الإقتصادي يعني الزيادة في الدخل الوطني، كما يرى آخرون أن النمو الإقتصادي يتمثل في زيادة حجم السلع والخدمات، وكلا الفريقين يقيس النمو الإقتصادي إما إجماليا أو بالنسبة للفرد.

1-تعريف النمو الإقتصادي:

أ- يعرف Jacques LECAILLAN² النمو الإقتصادي، "بمقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل"، وحسب هذا التعريف، فالنمو هو نمو في حجم الإنتاج الكلي الخام، والذي يشير إلى حجم السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة، كما أن النمو الإقتصادي يتمثل في كونه ظاهرة مستمرة تدريجية وتراكمية، وليست ظاهرة مؤقتة أو فورية، خاصة في البلدان المتخلفة التي تتميز بإنخفاض مستويات الإدخار بسبب الفقر وضعف أنظمتها المالية في تعبئة تلك المدخرات المتوفرة في المجتمع.

¹ Belmokadem. M "Efféience de l'appareille productif Algérienne ",2^{ème} version Tlemcen, 1994. p 06

² Jacques Lecaillon " la croissance économique ", Edition Cujas,Paris, 1972,P10

ب- حسب تعريف Josephe SHUMPUTER، "فإن النمو يشير إلى النمو الإقتصادي والذي يمكن الإستدلال عليه في حجم إرتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، من خلال الدورة الإقتصادية للموارد المتاحة"¹.

وحسب هذا التعريف، فإن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان²، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي في هذه الحالة، يشير إلى نمو نصيب الفرد في المتوسط من دخل المجتمع الكلي. ونستنتج من هذا أن النمو الإقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي، وإنما هو أكثر من ذلك، بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد يعكسه زيادة نصيبه، من الدخل الكلي. والنمو الإقتصادي هو مفهوم مادي يطلق على الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي الفردي خلال فترة من الزمن، ويقاس بمعدل النمو السنوي.

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + تحويلات المواطنين المقيمين في الخارج - تحويلات الأجانب المقيمين في البلاد.

أو، الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي ± صافي التحويلات. والناتج المحلي الإجمالي "هو مجموع القيم النقدية لكافة السلع النهائية والخدمات التي تنتج داخل حدود الدولة الجغرافية خلال فترة زمنية محددة سواء كان المنتجون مواطنون أم أجانب"³.

2- التنمية الإقتصادية:

تعرف التنمية الإقتصادية كسياسة إقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للإقتصاد خلال فترة زمنية طويلة⁴. وكلمة عملية في مفهوم التنمية الإقتصادية، تعني تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة طويلة من الزمن تؤدي إلى إحداث تغيرات جوهرية وهيكلية على مجموعة من المتغيرات داخل الإقتصاد القومي.

¹ جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، دكتوراه علي الغانم "علم اجتماع التنمية"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1999، ص 37، 38.
² د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية "إنجازات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 11.
³ توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وأسناذه آخرون "الإقتصاد"، إصدارات المجمع العربي للمحاسبين للقانونيين، 2001، ص 194.
⁴ د. كامل بكري "التنمية الإقتصادية"، الدار الجامعية، 1988، ص 63.

وتشمل هذه التغييرات¹، حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل وتغير في هيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بالإضافة إلى التغيير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط.

إذن فالتنمية الاقتصادية لا تركز على التغيير الكمي، إنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلية. كما يمكن أن تعرف التنمية الاقتصادية "بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيرا شاملا ومتواصلا مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلية في الإنتاج"².

وبهذا تصبح التنمية الاقتصادية تنمية شاملة تعني تغيير الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي على حد سواء، وترى الدكتورة كلثم على الغانم³ بأنه يجب أن تكون هناك تنمية حتى يكون هناك نمو اقتصادي، وأن النمو يكون لاحقا للتنمية ونتاجا عنها، حيث تسفر عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لكافة قوى المجتمع إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: عوامل النمو الاقتصادي:

I- هناك ثلاثة عوامل رئيسية تحدد النمو الاقتصادي، وتتخذ هذه العوامل على شكل مجتمعات وتمثل في كل من العمل، رأس المال والتطور التقني، إلا أنه يبقى من الصعب تحديد أي من هذه العوامل الثلاثة يلعب دورا رئيسيا في النمو الاقتصادي، لأن هذا يتوقف على خصائص كل اقتصاد ومدى تطوره⁴.

1- نوعية اليد العاملة (العمل): يحدد كل من عدد السكان، والإرادة في العمل لدى أفراد المجتمع عرض العمل، والعنصر الأهم في كل هذا هو نوعية اليد العاملة سواء تعلق الأمر بحالتها الصحية أو بمستواها التكويني وكفاءتها⁵.

¹ د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص 17

² د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، نفس المرجع، ص 17

³ د. جهينة سلطان العيسى، خضر زكرياء، كلثم علي الغانم، مرجع سبق ذكره، ص 45

⁴ Belmokadem. M, op-cité, p 11.12

⁵ Jacques Lecaillon , op-cité, p 13

2- رأس المال: يعرف رأس المال في الفكر الإقتصادي كسلعة تستعمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى، كما يعتبر العديد من الإقتصاديين أن الإستثمار وتراكم رأس المال عنصران أساسيان وضروريان للنمو الإقتصادي.

كما يركز التحليل الإقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل تراكم رأس المال المادي ومعدل النمو الإقتصادي، أي أن رأس المال أصبح يمثل المتغير الإستراتيجي المهيمن في تحقيق كل من النمو والتنمية الإقتصادية وأن توفر أكبر حجم من الموارد الإدخارية وإستثمارها، يمكن البلاد النامية من كسر حواجز التخلف الإقتصادي والإنطلاق نحو النمو الإقتصادي¹.

3- التقدم التقني والإبداع: إن للمعارف العلمية والتقنية الحديثة مساهمة كبيرة في نمو الناتج الوطني، كما أن الإبداعات تخلق فرصا جديدة للإستثمار، وتغير طبيعة السلع والخدمات المتاحة للمجتمع². وقد زادت حديثا أهمية التقدم التقني، خاصة في ميدان البحث الإقتصادي، كما تم إدماجه في النماذج الحديثة للنمو الإقتصادي.

ويتمثل التقدم التقني في تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي في وسائل وعمليات الإنتاج والتي تسمح بزيادة ونمو حجم الإنتاج، كما أن التقدم التكنولوجي يمكن من إنتاج سلع جديدة وذات نوعية جيدة، ويؤدي إلى تطور النظام الإقتصادي ككل.

وفي ظل هذه الشروط، وإذا أئتم تصرف الأفراد بالعقلانية، فلا بد من وجود علاقة ثابتة بين حجم الإنتاج الحقيقي (Y)، مخزون رأس المال (K) حجم العمل المستخدم (L) والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج (T) ويمكن كتابة هذه العلاقة كما يلي³:

$$Y = (K, L, T)$$

وتعبر هذه الصياغة الرياضية عن الدالة الكلية للإنتاج.

¹ د. محمد عبد العزيز عجمية، د. إيمان عطية ناصف "التمية الإقتصادية"، قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2000، ص 105

² توفيق إبراهيم أيوب، عبد الكريم النخالة وآخرون، المرجع سبق ذكره، ص 198، 199، 200

³ د. حسن عمر "التطور الإقتصادي"، دار الفكر العربي، 1988، ص 213، 214.

II- ومن جهة أخرى فقد قام Mc CONNELL (1990) بتقسيم العوامل والأسباب التي تؤدي إلى

النمو الإقتصادي، إلى أسباب مرتبطة بجانب العرض، وأخرى مرتبطة بجانب الطلب¹ :

أ- من جانب العرض لدينا:

1- كمية ونوعية الموارد الطبيعية.

2- كمية ونوعية الموارد البشرية.

3- المتوفر من السلع الرأسمالية.

4- التكنولوجيا.

وكلما زادت كمية ونوعية كل من الموارد الطبيعية، وكذلك اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى توفر قدر كافي من عرض الموارد المالية ممثلا في الإدخار، وتكنولوجيا منظورة، فإن هذا يؤدي إلى مزيد من الإنتاج الحقيقي، وبالتالي إلى زيادة مستوى النمو الإقتصادي.

ب- وبالإضافة إلى هذه العوامل، فإن هناك عاملان آخران² يساهمان في النمو الإقتصادي،

ويرتبطان بجانب الطلب وهما:

1- تزايد الطلب الكلي: حيث أن إرتفاع حجم الطلب الكلي يؤدي إلى التوظيف الكامل لعناصر

الإنتاج، وبالتالي إستعمال كل قدرات الإنتاج المتاحة في المجتمع، مما يزيد من حجم الناتج الوطني.

2- الإستخدام الأفضل للموارد: إن الإستخدام الكامل لهذه الموارد قد لا يكفي وحده لتحقيق الزيادة

في الإنتاج، لهذا ينبغي أيضا تحقيق التخصيص الأمثل لهذه الموارد، وهذا بتوجيه الموارد الإقتصادية والمالية

بالطريقة التي تسمح بتحقيق مستويات أكبر في الإنتاج.

ويوضح الشكل البياني (1-4) خط إمكانيات الإنتاج (AB) للدولة، والذي يمثل البدائل المختلفة

التي يمكن إنتاجها بالموارد المتاحة، والتي تحقق كل من شرطي التوظيف الكامل والإستخدام التام لعوامل

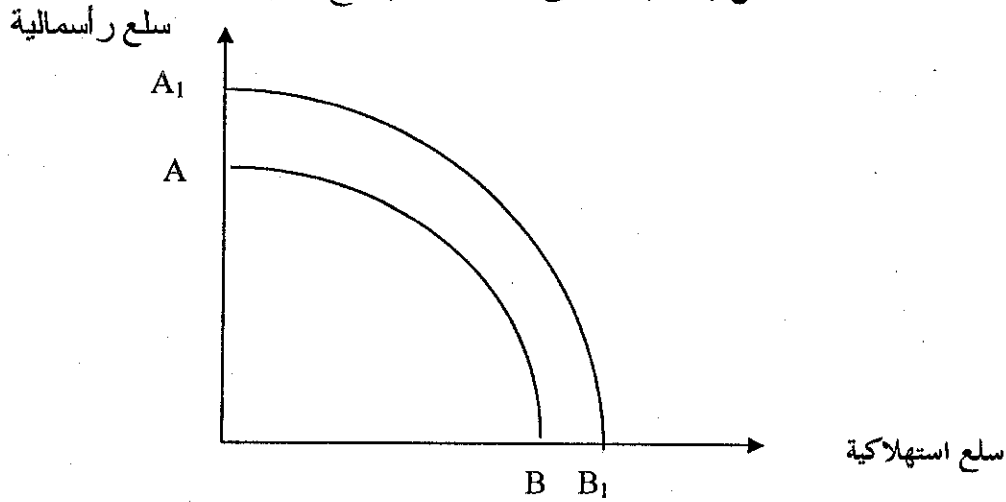
الإنتاج، والنمو الإقتصادي في هذه الحالة يمثله إنتقال منحنى خط إمكانيات الإنتاج إلى جهة اليمين وإلى

الأعلى، أي الإنتقال من AB إلى A_1B_1 والذي يعكس زيادة حجم الإنتاج الحقيقي.

¹ Louis Lagnance "la croissance économique", presses universitaires de France, Paris, 1980, p 158

² توفيق ابراهيم ايوب، ابراهيم عبد الكريم النخالة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 198.

الشكل (1-4): منحى إمكانيات الإنتاج للدولة:

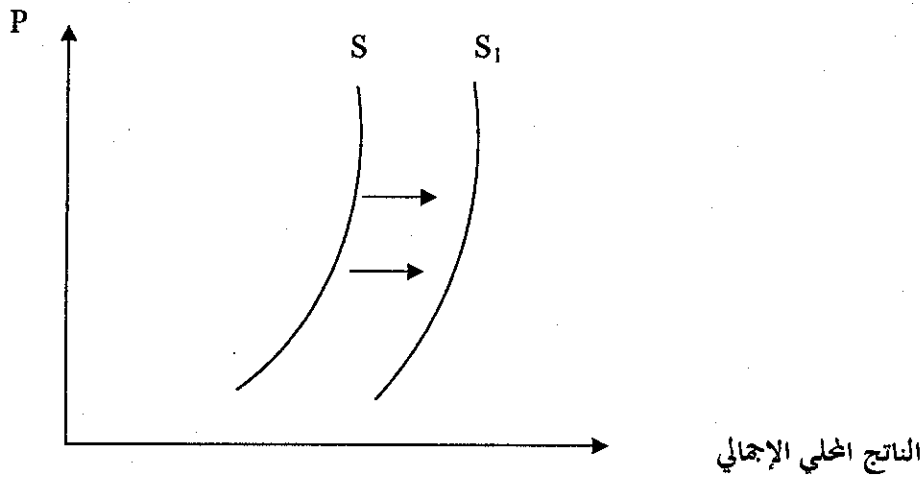


المصدر : توفيق ابراهيم أيوب، ابراهيم عبد الكريم النخالة، مرجع سبق ذكره ص 199.

وبالرغم من أهمية عوامل الطلب، فإن لعناصر العرض تأثيرا مهما على النمو الإقتصادي، وهي تمثل

العوامل التي تؤدي إلى إنتقال منحى العرض الكلي إلى اليمين، من S إلى S_1 كما يوضحه الشكل (1-3).

الشكل (1-5): منحى العرض الكلي



المصدر: نفس المرجع السابق، ص 199

- يعكس إنتقال منحى العرض الكلي إلى اليمين مقدار الزيادة في حجم الإنتاج الحقيقي للبلاد،

والذي يمكن أن يتأثر بإحدى العاملين التاليين:

1- زيادة كمية الموارد المتاحة.

2- زيادة إنتاجية تلك الموارد.

وتتأثر الإنتاجية بدرجة التقدم التكنولوجي، أي مدى تطور التقنيات المستعملة في الإنتاج وتقديم الخدمات، وحجم رأس المال المستخدم، بالإضافة إلى نوعية اليد العاملة وتخصصها، ومقدار الكفاءة في توزيع الموارد في المجالات الأكثر إنتاجية.

ومن خلال هذا التحليل يتضح الدور الرئيسي والأهمية التي يحتلها تراكم رأس المال، عن طريق توفير إيداع بقدر كافي يوجه نحو إستثمارات أكثر إنتاجية تؤدي إلى تحقيق مستويات مقبولة من النمو الإقتصادي، ومن هنا تظهر أهمية المؤسسات التي تعمل على توفير هذا التمويل، ممثلة في النظام المالي والمصرفي.

المطلب الثالث: دور القطاع المالي في تحقيق النمو الإقتصادي:

يعتبر النظام المالي أساس عملية التنمية الإقتصادية، وتنبع أهمية هذا النظام من وظيفته باعتباره المجمع للموارد المالية من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض وتحويلها إلى الوحدات الإقتصادية ذات العجز، وهو بهذا يحقق هدفين المساهمة في التنمية الإقتصادي وتحقيق الأرباح التي هي ضرورية لإستمرار عمل البنوك والوساطة المالية¹، بالإضافة إلى دوره في تعبئة المدخرات الكافية، والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الإستثمارات المختلفة، وهذا ما يجعل من النظام المالي أداة هامة من أدوات الإستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية، وبالتالي يكون النظام المالي حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الإقتصادي².

وقد اهتمت النظريات الإقتصادية الحديثة بالدور الذي يلعبه القطاع المالي في دفع النمو الإقتصادي، وذلك بعكس النظريات الإقتصادية القديمة التي كانت تعتبر أن دور القطاع المالي هو دور محايد، وربما يكون سلبيا في بعض الأحيان.

1- أعمال Joseph Shumpeter (1911):

ومن أوائل الكتاب الذين تعرضوا لهذا الموضوع هو الإقتصادي J. Shumpeter (1911) والذي إعتبر في تحليلاته أن النظام المالي وخاصة النظام البنكي جوهر عملية التنمية الإقتصادية، كما اعتبر أن البنك هو الشريك المفضل للمؤسسة وهو يمددها بالتمويل اللازم لمختلف أنشطتها الإنتاجية والإبداعية، وأن النظام

¹د.عبد بن عبد الله الجهني الكشي، "تطور النظم المصرفية وأثره على النمو الإقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"، الإمارات العربية المتحدة، أفاق اقتصادية، عدد 2001، 86، ص 67

²صلاح الدين حسن السبسي، مرجع سبق ذكره، ص 25

البنكي يمثل قوة دفع للنمو الإقتصادي، ويرى Shumpeter أن الخدمات التي تقدمها البنوك ومؤسسات الوساطة المالية والتي تلتخص في جذب المدخرات وتوجيهها وتقييم المشروعات ، وتسهيل عملية التبادل، هي خدمات مهمة لدفع النمو الإقتصادي¹.

2- أعمال Gurley و Shaw (1960):

وفي كتاب بعنوان "النقود في نظرية المال" عن أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق النمو الإقتصادي، يرى Gurley و Shaw (1960) أن نظاما ماليا متنوعا ومتطورا يسمح بالتخصيص الكفء للموارد المالية ويؤدي إلى النمو الإقتصادي، ولتوضيح هذه الفكرة إفترض Gurley و Shaw (1960)، ثلاثة أنواع من الأنظمة المالية²:

• النوع الأول: يمثل نظام مالي إبتدائي (متخلف) حيث لا يوجد إنتقال للأموال بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، ويتم الإعتماد فقط على التمويل الذاتي.

هذه الوضعية تؤدي إلى إنخفاض كل من الإدخار والإستثمار وبالتالي إنخفاض النمو الإقتصادي.

• النوع الثاني: يمثل نظاما للتمويل المباشر (أسهم، سندات)، والذي يؤثر إيجابيا على الإدخار والإستثمار وبالتالي تحسن تخصيص الموارد.

• النوع الثالث من الأنظمة المالية: يتميز بتعدد وتنوع الأصول المالية سواء المصدرة من طرف المؤسسات المالية أو غير المالية، وفي هذا النظام يبرز خاصة دور الوساطة المالية، والتي تسمح من جهة بتنويع المحفظة المالية للمتعاملين ومن جهة أخرى بتخصيص جيد للإدخار نحو الإستثمار.

وحسب Gurley و Shaw (1960) فإن أهمية القطاع المالي ظهرت من خلال ثلاثة وظائف رئيسية³:

- الوظيفة الأولى: هي ظهور النقود كوسيط في المبادلات التجارية بدلا من نظام المقايضة المبني على

تبادل السلع بطريقة مباشرة، مما ساهم في توسيع أشكال المبادلات التجارية وزيادة حجمها بين الدول.

- الوظيفة الثانية: وهي دور الوساطة الذي تلعبه النقود بين الشركات والمؤسسات التي تمتلك فائضا

نقديا وتلك التي تعاني من عجز مالي أو نقدي.

¹ عيد بن عبد الله الجهني الكشي، مرجع سبق ذكره، ص 68

² Pierre Llau "économie financière publique", Thémis, presses universitaire de France, 1^{ère} édition, 1996, p177.180

³ حسن علي مهران، "القطاع المالي والتنمية الإقتصادية"، www.google.com

-**الوظيفة الثالثة:** تتمثل في دور الوسيط المالي الذي يقوم به النظام المالي بفضل مؤسسات الوساطة المالية، التي تتمثل في تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة إلى علاقة غير مباشرة، وبهذا فهي تخلق قناة جديد تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي¹، والتي تقوم بتعبئة الإدخارات من الأفراد والمؤسسات التي تمتلك فائضا ماليا من خلال ما تتوفر عليه من نقود، والقيام بإقراض الشركات والمؤسسات التي لها عجز مالي، وتساهم هذه الوظيفة في زيادة مستويات النشاط والإنتاج، لأن الأموال المتوفرة في الإقتصاد سوف يزداد تشغيلها.

مؤسسات الوساطة المالية مثل البنوك وبنوك الإستثمار ومؤسسات الإئتمان، تلعب دورا أساسيا من خلال تقديم خدمات أكثر تخصصا مصممة لتلبية إحتياجات مختلف العملاء سواء من حيث الآجال أو الفائدة، أو طرق التسديد أو العملة، وهذا يتيح للمدخر الذي يريد توظيف أمواله دون أن يتكبد مخاطر، توظيفا كفوا، مما يشجع كافة المدخرين على اللجوء لمؤسسات الوساطة المالية من أجل توظيف أموالهم، فيرتفع الإدخار وينعكس هذا إيجابا على الإستثمار والإنتاج، وهذه الوظيفة الثالثة للنظام المالي تركز على كفاءة إستخدام الأموال الفائضة بما يخدم التنمية الإقتصادية.

وحسب هذان الإقتصاديان فإن تطور النظام المالي يسمح بتركيز أكبر للإدخار داخل النظام المالي، ويزيد من المنافسة بين الوسطاء الماليين، بفضل تنوع المؤسسات المالية، وكل هذا يؤدي إلى تخصيص الإدخار نحو الإستثمار بطريقة مثالية بفضل السوق.

و بالإضافة إلى هذه الأعمال، فقد اهتم العديد من الإقتصاديين بدور القطاع المالي في عملية التنمية الإقتصادية، وخاصة تأثير العوامل المالية على النمو الإقتصادي، ومن بين أهم هذه الأعمال وأكثرها تفصيلا هي أعمال كل من Mckinnon (1973) و Shaw (1973)² من خلال مدرسة ستانفورد، وقد ركزا هذان الإقتصاديان على الدور الإيجابي للقطاع المالي في النمو الإقتصادي، كما أنهما أسسا لمنهج جديد لإصلاح الأنظمة المالية في البلدان النامية.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 7

² - Garip Turunc " Développement du secteur financière et croissance: le cas des pays émergents méditerranéens " Revue Région et développement. université mantesquies bordeau IV ,n° 10-1999, P 90

وبما أن شاو وماكينون وضعوا فرضيات نموذجيهما إنطلاقاً من خصائص النظم المالية في الدول النامية والتي تتميز بتخلفها، وباعتبار أن أعمالهما صيغت أساساً لتمكين الدول النامية من تطوير أنظمتها المالية وإعطائها دوراً مهماً في تحقيق النمو الإقتصادي، وللضرورة المنهجية وقبل أن نتناول أعمالهما بالتفصيل في الفصل الثاني، علينا أولاً أن نبدأ بدراسة أهم خصائص ومعالم النظم المالية والمصرفية في البلدان النامية، وهذا ما سوف نتعرض له في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثالث: خلفيات كبح القطاع المالي في الدول النامية وأثره على النمو:

لقد تميّزت الإقتصاديات المتخلفة بمجموعة من الخصائص التي كانت تعيق النشاط التمويلي، وتؤثر سلباً على دور الأجهزة المالية والمصرفية في هذه الدول، وقد كانت هذه الخصائص ذات أبعاد متعددة، سياسية إقتصادية ثقافية وقانونية، كما أن حاجة هذه الدول لتمويل عجز الميزانية بأقل تكلفة، وتأثرها بالفكر التنموي المبني على الفكر الكينزي السائد خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية حتى مرحلة السبعينات، كل هذه العوامل دفعت بالدول المتخلفة إلى تقييد وكبح أنظمتها المالية وجعلها تحت سيطرة الحكومة.

المطلب الأول: خصائص النظام المالي والمصرفي في الإقتصاديات النامية:

لقد خضعت معظم الدول النامية للإستعمار ولعقود طويلة من الزمن، وبعد حصول غالبية هذه الدول على إستقلالها، ورثت أنظمة مالية ومصرفية متخلفة متجزئة وغير متكاملة، تميّزت بمجموعة من الخصائص التي يمكن أن نوجز بعضها فيما يلي:

1- في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت النظم المالية الرسمية في الدول النامية تتألف من عدد قليل من المؤسسات المالية، مملوكة في معظمها للأجانب ولها فروع في المدن الرئيسية فقط، وكانت هذه المؤسسات تقتصر في تمويلها على الشركات التجارية والمناجم والمزارع التي كانت بدورها مملوكة في معظمها للأجانب، وكانت دوائر الأعمال المحلية تجد صعوبة في الإقتراض من هذه البنوك، أما المزارعين المحليين فلم يجدوا سبيلاً للوصول إليها، كما كان هناك قطاع مالي غير رسمي يتكون من المرابون والتجار

وسماسة رهونات يقدمون قروضا للمزارعين الصغار، ويتقاضون على ذلك معدلات فائدة مرتفعة مقارنة بالقطاع المالي الرسمي¹.

2- إن وجود قطاع مالي غير رسمي أكثر اتساعا إلى جانب القطاع المالي الرسمي، أوجد حالة من الإزدواجية المالية، ونظرا لتباين خصائص السوقين الرسمي وغير الرسمي، فإن أسس تحديد أسعار الفائدة المستخدمة داخل السوق الرسمي، تختلف عن تلك الأسس المستخدمة في السوق غير الرسمي، حيث أن أسعار الفائدة في السوق الرسمي تتحدد بطريقة إدارية مركزية وتظل جامدة لفترات طويلة، ولا ترتبط بالتغيرات الحاصلة في السوق من تفاعل العرض والطلب والتي لا تعكسها هذه الأسعار المحددة للفائدة، كما يتميز هيكل أسعار الفائدة في السوق الرسمي بتنوعه بدرجة كبيرة، حيث يوجد العديد من أسعار الفائدة المدبنة (أسعر فائدة تفضيلية عديدة، معدلات تمييزية بالنسبة لقطاعات إقتصادية معينة على حساب قطاعات أخرى)، علاوة على تدخل البنك المركزي في هذه السوق بتحديد حدود قصوى لمعدلات الفائدة الدائنة على الودائع.

أما في السوق المالي غير الرسمي، فتتحدد معدلات الفائدة في السوق حسب قوى العرض والطلب، وعادة ما تكون مرتفعة مقارنة بالسوق الرسمي فتظهر أنواع غير متجانسة لمعدلات الفائدة، تضعف من فعالية السياسة النقدية في التأثير على تكلفة الإستثمار (إقتراض) وتدل هذه الوضعية على تجزأ وتقسيم النظم الإقتصادية في الدول النامية².

3- تنتشر في البلدان المتخلفة ظاهرة الإزدواجية في القطاع البنكي، حيث يلاحظ أنه في العديد من هذه الدول، تتركز مؤسسات الجهاز المصرفي في مناطق محددة ولا تنتشر في كل أنحاء البلاد، ونتج عن هذا تراكم معظم المؤسسات المالية والبنوك في الأماكن والمدن التي تنتشر فيها المؤسسات التجارية والصناعية، مما أدى إلى ظهور سوق تمويلية متقدمة نسبيا في هذه الأماكن، وبالمقابل فقد أدى عدم إنتشار هذه المؤسسات المالية في المناطق الريفية إلى ضعف وعدم تطور أسواق التمويل فيها، وهذا ما يسمى بالإزدواجية المصرفية³ وهي ناتجة عن طبيعة إقتصاديات البلاد المختلفة، والتي تتميز بإعتمادها على الواردات من السلع

¹ - البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

² سميرة إبراهيم أيوب "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 54، 55.

³ زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره ص 177، 178.

الصناعة، وصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الأولية الخام، وهذا ما أدى إلى تخصص الجهاز المصرفي في تقديم الخدمات لقطاع التجارة الخارجية في الغالب، كما أن هذه الإزدواجية المصرفية قد تكون مرتبطة بمناطق معينة التي قد تكون فيها مؤسسات مالية جد متقدمة ومناطق أخرى تكون فيها المؤسسات متخلفة، و ترتبط كذلك بالقطاعات، أي وجود بنوك متقدمة في قطاع معين ، بينما توجد أخرى متخلفة في قطاعات أخرى.

4- ضحالة القطاع المالي في الدول النامية، والذي يتميز بعدم وجود خدمات مالية محددة، بالإضافة إلى ضعف وعدم تنوع هذه الأدوات المالية، خاصة في المناطق الريفية أين توجد بنوك تقدم خدمات محددة وقاصرة، مما يدفع المدخرين والمستثمرين إلى اللجوء إلى السوق المالي غير الرسمي، كما أن غياب أسواق للتعامل بالأجل يمنع المدخرين والمنتجين من أدوات للتغطية ضد مخاطر الإنتاج و ارتفاع معدل التضخم، وغياب المؤسسات المتخصصة للوساطة يقلل من أدوات الإدخار التي تتميز بسيولتها وانخفاض المخاطر فيها، مما يدفع العائلات إلى وسائل للتوقي من التضخم كالعقارات والمعادن النفيسة والسلع الإستهلاكية المعمرة¹.

5- نقص الوعي المصرفي وعدم نمو العادات المصرفية في نفوس الأفراد في الدول النامية، وهذا يؤدي إلى ضعف تعامل الأفراد مع الجهاز المصرفي مما ينتج عنه انخفاض في نسبة النقود المصرفية (الودائع) إلى حجم الكتلة النقدية وانخفاض نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات، وكثرة إستعمال السيولة² و النتيجة هي انخفاض الإدخار، والحد من قدرة البنوك على منح القروض.

6- تمييز النظم المالية في البلدان المتخلفة بقصور هياكل المعلومات، الأمر الذي يؤثر على عمليات إتخاذ القرار الذي يقوم به المدخرون والمستثمرون، حيث تلعب كل من المخاطر والمعلومات وتكاليف المعاملات دورا كبيرا في عرض الأموال، ولما كانت عملية الحصول على معلومات من المقترضين مكلفة جدا للمؤسسات المالية، بالإضافة إلى إفتقار هذه المعلومات وضعف الضمانات الإضافية، دفع البنوك إلى وضعية من تقييد الإئتمان.

¹ محمد صفوة محي الدين "القطاع المالي بين الكبح والتحرير"، المال والصناعة، البنك الصناعي الكويت، عدد 11، 1993، ص 14
² زياد رمضان محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 177

7- ضعف وتدني الإدارة المصرفية وعدم توفر سياسات إشرافية فعالة، و إلى إنعدام الرقابة على الجهاز المصرفي، أدت إلى إنتشار أساليب إدارية سيئة، ودخول المصارف على عمليات إقراض ذات مخاطر مرتفعة، تؤدي إلى تحمل البنك خسائر، تتحملها الدولة غالبا، باعتبارها مالكا للبنك.

المطلب الثاني: كبح القطاع المالي في الدول النامية:

لقد دعت كل هذه العوامل المتعلقة بأوضاع النظم المالية والمصرفية في الدول النامية، وحاجة هذه الحكومات لتمويل عجز الميزانية بتكلفة منخفضة إلى التدخل بدعوى إصلاح أنظمتها المالية، في مرحلة تميّزت بهيمنة التيار الفكري الكينزي، الحجد لتدخل الدولة في كافة الأنشطة الإقتصادية والمالية، حيث كانت الذاكرة مفعمة بأزمة الكساد الكبير في عالم ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية التي شهدتها النظام الرأسمالي، والتي أثبتت فشل المدرسة الكلاسيكية الليبرالية، وقد أدت هذه الأزمة إلى تغيير، راجعا إلى التأثير بأفكار جون مينارد كينز (1936) الذي احتواها كتابه الشهير " النظرية العامة في النقود والفائدة والتوظيف" والذي يعتبر أهم حدث في تاريخ الفكر الإقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين، وقد أوضح كينز أن معدل الفائدة يلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاج والإستخدام، وهذا بتأثيره في الطلب على الإستثمار، وعلى عكس الكلاسيك فقد اعتبر كينز أن الإدخار دالة في الدخل، وأن مستوى الإدخار لا يحدد مستوى الإستثمار، وأن هناك علاقة عكسية بين الإستثمار ومعدلات الفائدة، وأن زيادة معدلات الفائدة تؤدي إلى إرتفاع تكلفة الإستثمار مما ينعكس سلبا على حجمه وبالتالي على النمو الإقتصادي¹، ولهذا فقد دعا كينز إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وزيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى فرض رقابة الدولة على النظام المالي، وذلك بتخفيض معدلات الفائدة من أجل تشجيع الإستثمار، وبالتالي زيادة مستوى النمو الإقتصادي.

وغداة إنتهاء الحرب العالمية الثانية تبنت معظم البلدان الصناعية وكذلك البلدان النامية فيما بعد أفكار كينز من أجل جعل قطاعها المالية أكثر مساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية.

¹ ضياء مجيد الموسوي " النظرية الإقتصادية - التحليل الإقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص99.

وقد عرف Roubini و Sala-i- Martin الكبح المالي " بأنه مجموعة سياسات، قوانين، ضوابط، وقيود كمية ونوعية ورقابة مفروضة من طرف الحكومة والتي لا تسمح للوساطة المالية بتوظيف كامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تمتلكها"¹.

2- أنواع الكبح المالي:

وقد اتخذ الكبح المالي في هذه الدول صوراً عديدة فمنها: الصريحة ومنها المستترة:

2-1- الصور الصريحة للكبح المالي: وتمثل في الضرائب على الإيرادات الإجمالية للمصارف، ضريبة القيمة المضافة على الأعمال المصرفية، الضرائب على القروض، ضرائب على أرباح المصارف والرسوم المحصلة على المعاملات المصرفية.

2-2- الصور المستترة للكبح المالي: هي تلك التي لا تخضع لقوانين الضرائب التي تقرها المجالس النيابية، ولا تظهر في الميزانية العامة للدولة، ومع ذلك فهي ذات أحجام تتضاءل إلى جانب حصيلة الضرائب الصريحة على القطاع المالي²، وتأخذ صور كبح القطاع المالي هذه ثلاثة أشكال رئيسية:

أ- القيود الخاصة بأسعار الفائدة: حيث تتدخل الحكومة لتحديد معدلات الفائدة أقل من مستواها التوازني، وهذا يفرض حدود قصوى لمعدلات الفائدة على القروض والودائع، الأمر الذي يؤدي إلى إنتشار معدلات فائدة حقيقية سالبة خاصة في الدول التي تتميز بمعدلات تضخم مرتفعة، وغالبا ما تلجأ السلطات النقدية في الدول النامية إلى إنتهاج مثل هذه السياسات لتشجيع الإستثمار في بعض القطاعات، وهذا يتمكين بعض المشروعات المملوكة للدولة من الحصول على قروض بمعدلات فائدة تمييزية منخفضة³ من أجل ضمان توفير تمويل منخفض وطويل الأجل، قصد النهوض بالإستثمار والتصنيع، بالإضافة إلى المساهمة في تمويل عجز الميزانية من خلال فرض السلطات في هذه الدول على بعض المصارف شراء سندات حكومية وأذونات خزانة منخفضة العائد.

ب- متطلبات احتياطي كبيرة: هنا تلتزم البنوك التجارية بالإحتفاظ بجزء أو نسبة معينة من أصولها في شكل أصول سائلة لدى البنك المركزي، يطلق عليها نسبة الإحتياطي الإلزامي ويحق للبنك المركزي تغيير

¹ Baptiste Venet " les approches théoriques de la libéralisation financiers ",université Paris IV dauphine,2002, p 51.

² - محمد صفوت محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 18.

³ - زينب حسين عوض الله " اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 157.

هذه النسبة بالزيادة أو بالنقصان¹، إلا أنه في الواقع هذه النسبة قد تجاوزت الأغراض التي صممت من أجلها والتمثلة في ضمان سيولة البنك التجاري وحماية أموال المودعين، وإستعمالها كأداة من أدوات السياسة النقدية، وتودع هذه الإحتياطيات لدى البنك المركزي بمعدلات فائدة منخفضة أو معدومة في بعض الأحيان مما يتيح للدولة الحصول على تمويل بتكلفة جد منخفضة.

ج- الإئتمان الموجه: يهدف الإئتمان الموجه إلى توفير التمويل للقطاعات التي تعتبرها الدولة قطاعات أولوية بأسعار فائدة تفضيلية للإقراض، منخفضة إنخفاضاً كبيراً مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق، والتي أبقيت هي كذلك منخفضة ومحددة عند مستويات دنيا من طرف السلطات النقدية للدولة.

حيث فرضت السلطات في بوروندي تركيا وتونس على البنوك أن تستخدم 8%، 20%، 23% على التوالي من ودائعها لأغراض الإقراض للأجل المتوسط والطويل أو الإستثمار في أذونات القطاع العام، كما اشترطت السلطات على البنوك التجارية في البرازيل أن تخصص نسبة ما بين 20%، 60% من الودائع لتمويل قطاع الزراعة².

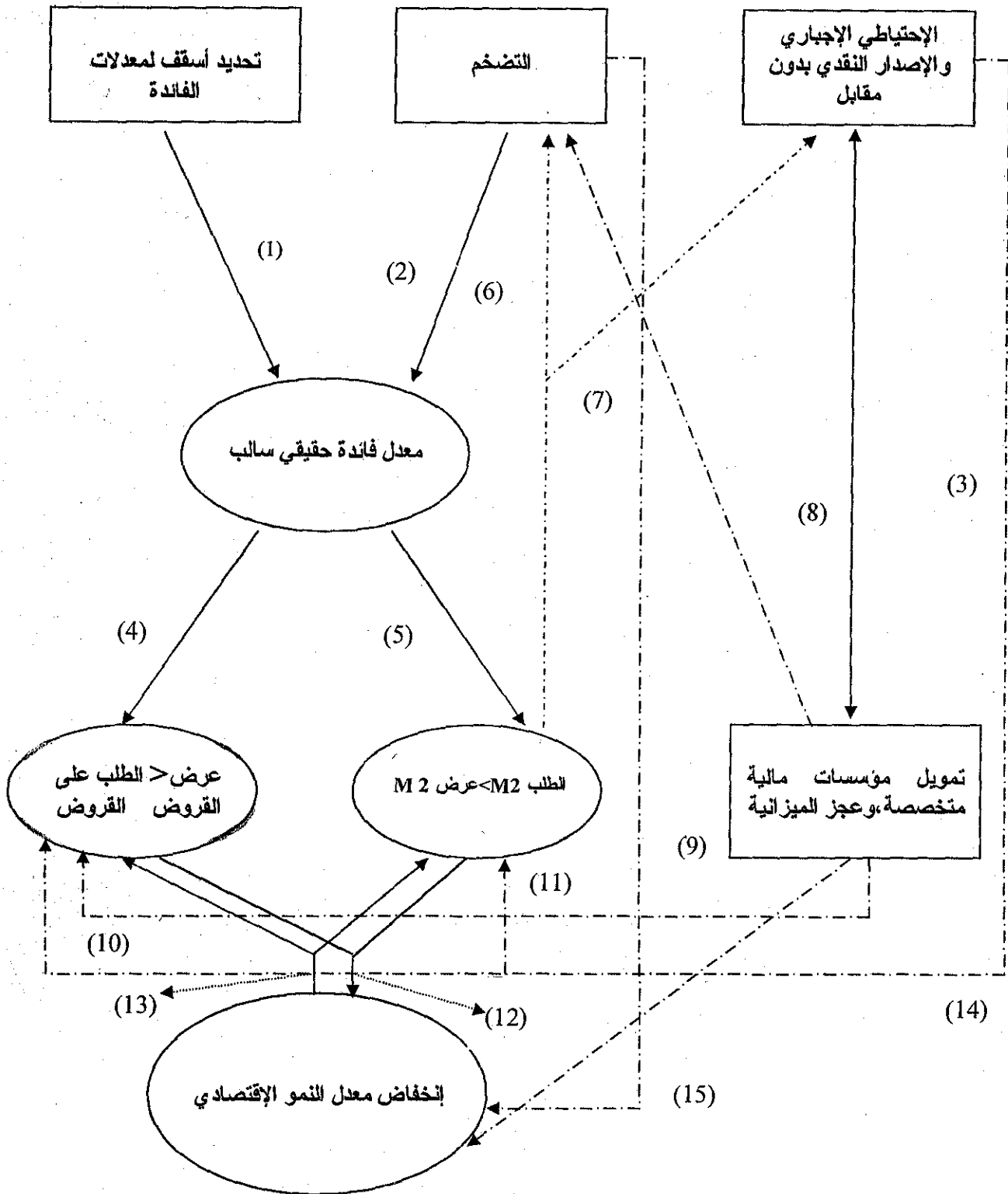
3- نتائج كبح القطاع المالي في البلدان لنامية:

إن هذه السياسات المتعلقة بكبح القطاع المالي في الدول النامية قد أضرت بالنظم المالية لهذه الدول ولم تحقق الأهداف التي خططت لها، وكان لها الأثر السلبي على توزيع الدخل وعلى النمو الإقتصادي، ويوضح الشكل (1-6) في مخطط بياني أهم الأسباب والنتائج المترتبة على تطبيق سياسة الكبح المالي في الدول النامية.

¹ د. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف " التنمية الإقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص 167.

² البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

الشكل (1-6): ملخص لأسباب كبح القطاع المالي وتأثيره على النمو الإقتصادي في الدول التنامية



Source :Baptiste venet ,les approches théoriques de la libéralisation financière,op-cite,p55

ويتضح من خلال هذا المخطط مايلي :

إن وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، هو نتيجة تحديد أسقف لمعدلات الفائدة الإسمية من طرف السلطات النقدية (1)، أو بسبب الإرتفاع الكبير في معدل التضخم في الكثير من الدول النامية (2)، كما يمكن أن تتخذ سياسة الكبح المالي شكل معدل مرتفع لمعامل الإحتياطي الإجباري الذي يطلبه البنك المركزي، أو إصدار متتالي لأرصدة إسمية (إصدار النقود) موجهة لتمويل النفقات العمومية ومؤسسات تمويل التنمية الوطنية المملوكة للدولة (لدى جميع الدول النامية مؤسسات خاصة لكل قطاع من قطاعات الأولوية) (3)، وتمول النفقات العمومية بنسبة مرتفعة من القروض البنكية، وهذا راجع لسياسة تخصيص الائتمان التي تفرضها الحكومة على المؤسسات المالية، وهذا يفرض تمويل بعض القطاعات الحكومية بمعدلات فائدة تفضيلية منخفضة، على حساب المشاريع الخاصة التي تجد صعوبة في الحصول على التمويل البنكي (10).

وإنخفاض معدلات الفائدة الحقيقية يزيد من الطلب على القروض، نظرا لإنخفاض تكلفتها، ويقلل من مستوى الإدخار لأن عائدته منخفض (4)، هذا ما يدفع السلطات النقدية إلى زيادة عرض النقود (5)، من أجل تعويض هذا النقص في الإدخار، و توفير التمويل للنفقات العمومية و المشاريع العمومية (11)، وتؤدي هذه الزيادة في الإصدار النقدي إلى إرتفاع معدلات التضخم.

وكما أشرنا إلى ذلك سابقا، فإن إنخفاض معدلات الفائدة على الودائع و ارتفاع نسبة الإحتياطي الإلزامي يقلل من حجم الموارد المالية المتاحة للبنوك، فتتخفف قدرتها على منح القروض، ويترتب على هذا ندرة في حجم الموارد المالية المتاحة للإقراض، التي تنعكس على كل القطاعات الاقتصادية بما في ذلك القطاعات التي تعتبرها الحكومة حيوية (الزراعة، الصناعة)، وهذا ما يدفع بالحكومة إلى تدعيمها وهذا بخلق مؤسسات تمويل خاصة بهذه القطاعات (9) يتم تمويلها بالإحتياطات الإجبارية المقتطعة من البنوك التجارية (3).

وعدم تلبية كل طلبات الإستثمار، نتيجة لإنخفاض عرض القروض من طرف البنوك، بالإضافة لإرتفاع معدلات التضخم (15) يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي (12)، نتيجة التخصيص الغير جيد للموارد المالية الموجودة نسبة كبيرة منها لدى مؤسسات مالية حكومية، تمويلها بمشروعات ذات عوائد رأسمالية منخفضة (14)، والنتيجة هي إنخفاض معدل النمو الإقتصادي، الذي يكون له أثر رجعي سلبي على الطلب على الإقراض و على الإدخار.

المطلب الثالث: ضرورة الإصلاح المالي:

منذ أواخر السبعينات شرعت العديد من الدول النامية بإصلاحات جذرية على مستوى أنظمتها المالية والإقتصادية، عجلت بها مجموعة من العوامل والمتغيرات على الصعيد العالمي والمحلي.

أ- على الصعيد العالمي: نجد أنه خلال هذه الفترة انهار النظام النقدي الدولي سنة 1973 (نظام برين وودن)، كما حدثت سنة 1973 أزمة إرتفاع أسعار البترول التي أحدثت صدمة عالمية كبيرة، وزادت من حدة عجز ميزان المدفوعات مختلف دول العالم، كما دخلت خلال هذه المرحلة الدول الصناعية المتقدمة في¹ أزمة هيكلية طويلة المدى، كان أهم معالمها ظهور الركود التضخمي، وهي ظاهرة يستحيل فهمها في إطار النظرية الكينزية.

وقد تجلّى هذا التغير على مستوى الإقتصاد العالمي في التحلّي عن السياسات الكينزية المبنية على التدخل الحكومي في الأنظمة المالية والإقتصادية، وتجدد الفكر الليبرالي المتجسّد في المدرسة الكلاسيكية الجديدة، وأصبح الإستقرار النقدي هو الهدف الرئيسي، والسياسة النقدية هي أفضل وسيلة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وفقا للنظرية الكمية لـ M.Freidman، وكذلك وخاصة ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، إذن فالليبرالية والنقدية أصبحتا تمثلا أساس السياسات الإقتصادية.

وفي هذه الظروف وفي ظل الإلتجاه الليبرالي، ظهر مفهوم جديد عرف بمفهوم "التحرير المالي" منذ أن نشر R.Mckinnon و E.Shaw أعمالهما المميّزة عن الكبح المالي، ومنذ ذلك الوقت وهناك العديد من الدراسات والمقالات التي تتكلّم عن ضرورات التحرير المالي، سواء من جانب الباحثين الأكاديميين أو من

جانب خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.²

ب- على الصعيد المحلي: القيود المفروضة على النظم المالية في الدول النامية، وزيادة تدخل الدولة في القطاع المالي، وفرض حدود قصوى على معدلات الفائدة، حالت دون تطور النظم المالية في هذه الدول، وشجعت على هروب رؤوس الأموال، كما أن السياسات المالية التوسعية دفعت الحكومات إلى الإقراض

¹ François Shesnais " Mondialisation financier- genèse, cout et enjeux ", Syros, Paris 1997. P101.

² رمزي زكي " العولمة المالية"، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 72، 73.

من الداخل والخارج، مما زاد من حدة المتاعب المالية للدول التي لها ديونا خارجية ضخمة، كما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم.

ونظرا لهذه النتائج السلبية المترتبة على السياسة التدخلية للدولة وتأثيرها على النظام المالي، والتي لم تشجع لا التراكم المالي ولا النمو الإقتصادي، والتي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العديد من الدول النامية، التي أصبحت في أمس الحاجة إلى التمويل الخارجي، كل هذه العوامل بالإضافة إلى التغيرات الخارجية، دفعت بالدول النامية إلى وضع سياسات تصحيحية، التي كانت محددة من قبل المنظمتين الدوليتين (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) على أساس رؤى إقتصادية ليبرالية¹.

وفي ظل هذه الأوضاع وبإيعاز من البنك وصندوق النقد الدوليين، اتخذ العديد من الدول النامية إجراءات تهدف إلى إصلاح القطاع المالي، وقد أعتمد في هذا، الإطار النظري الذي وضعه كل من E.Shaw و R.Mckinnon عام (1973) للتحرير المالي في الدول النامية، والذي تبنته المنظمتين الدوليتين كمنهج لتطبيق الإصلاحات المالية في الدول النامية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 269.

خاتمة:

تتميز معظم الدول النامية بسيطرة البنوك على أنظمتها المالية، إلا أن الدور الذي تلعبه في أنشطة الوساطة المالية والتنمية الإقتصادية يظل محدودا، ويعود هذا إلى سيطرة الحكومة على القطاع المالي، وغلق المجال المصرفي أمام القطاع الخاص والمنافسة الأجنبية، وقد أثرت هذه العوامل سلبا على دور هذا القطاع في التنمية الإقتصادية، وأدت إلى حالة من عدم الإستقرار الإقتصادي في هذه الدول، وانطلاقا من هذه الأوضاع ظهرت الحاجة إلى الإصلاح المالي لتمكين النظام المصرفي من أداء وظائف الوساطة المالية بشكل يؤدي إلى نمو القطاع الحقيقي، وقد كانت الإستراتيجية المتبعة في الإصلاح هي التحرير المالي، والذي تبناه صندوق النقد الدولي في سياساته المتعلقة بالإصلاح المالي في الدول النامية.

الفصل الثاني

الأسس النظرية للتحرير المالي

مقدمة:

لقد أسس كل من R.Mckinnon (1973) في كتاب بعنوان "النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية" و E shaw (1973) في كتابه "التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" المنهج جديد عرف باسميهما وهو منهج التحرير المالي؛ حيث أوضح هذان الإقتصاديان أن سياسة الكبح المالي التي اتبعتها معظم الدول النامية بعد الحرب العالمية الثانية والتي جعلت من السيطرة على أنظمتها المالية أدوات هامة من أدوات إستراتيجيتها المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لم تؤدي لا إلى تحسين تراكم رأس المال ولا إلى النمو الاقتصادي.

وبالمقابل فقد دعى إقتصاديي مدرسة ستانفورد إلى التحرير المالي كأفضل سياسة لتحقيق التطور الاقتصادي في هذه البلدان، ويرتكز هذا المنهج الجديد خاصة على رفع معدلات الفائدة الإسمية إلى أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية موجبة، والتخلي عن سياسة توجيه الإئتمان، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى التعمق المالي، فترتفع كفاءة النظام المالي في جمع الإدخار المحلي وتوجيهه نحو المشاريع الجيدة مما يحقق للإقتصاد نموا كبيرا.

ثم جاءت النماذج المتطورة لمدرسة ستانفورد لتؤكد هذا الطرح الذي تصول إليه Mckinnon و Shaw، هو أن نظاما ماليا أكثر تحررا له أثر إيجابي على النمو، وجاء الجيل الأول من إقتصاديي التحرير المالي من أمثال Kapur (1983/1976) Galbis (1977) و Matheison (1980/1979)، ليؤكد على أهمية البنوك والمؤسسات المالية في عملية التنمية من خلال دورها الأساسي في تعبئة الإدخار، والتخصيص الأمثل للموارد المالية نحو الإستثمارات المنتجة.

أما مساهمة الجيل الثاني فقد كانت بإثراء نظرية التحرير المالي بإدماج مفاهيم ونظريات إقتصادية حديثة، و من بينهم نذكر Sala -i- Martin و Roubini و Sala (1995/1992) و Pagano (1993) بدراستهم لتأثير الكبح المالي على النمو الاقتصادي في إطار نماذج للنمو الذاتي، حيث توصلوا إلى وجود علاق إرتباط بين تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي.

وفي هذا الفصل سوف نبدأ في المبحث الأول بتعريف التحرير المالي، وفي المبحث الثاني نقوم بدراسة الأعمال المؤسسة للتحرير المالي وتشمل كل من أعمال Shaw و Mckinnon، وفي المبحث الأخير نتطرق لدراسة العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي:

يمكن القول أن الآثار السلبية للكبح المالي، والإقتناع التام بالعلاقة الإيجابية بين النمو الإقتصادي والقطاع المالي، أدت إلى ظهور مفهوم التحرير المالي في بداية سنوات السبعينات في كتابات كل من R.Mckinnon (1973) و E. Shaw (1973)، وقد اعتبر هذان الإقتصاديان أن تحرير القطاع المالي يعتبر وسيلة فعالة وبسيطة لتحقيق مستويات أعلى من النمو الإقتصادي في الدول النامية.

ومنذ ذلك التاريخ وجدت نظرية التحرير المالي صدى إيجابي من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وكذلك من جانب بعض الدول النامية، فأصبح كل من التحرير والنمو يمثل جوهر السياسة الإقتصادية المطبقة من طرف المنظمين الدوليتين اتجاه إقتصاديات الدول النامية، فقد أصبح النمو هو الهدف الإقتصادي و التحرير المالي الأداة الأساسية لتحقيقه¹.

ولعل من أهم الدوافع وراء الإهتمام بنظرية التحرير المالي وتطبيقها في العديد من الدول النامية هو سهولة العمل بها ووضوح أهدافها والتي تتمثل في تنشيط الإدخارات المالية وتحسين مستويات الإستثمار والنمو الإقتصادي.

1-تعريف التحرير المالي:

" المقصود بالتحرير المالي هو إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة، وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان، توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض والطلب، كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة، وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية إسقلالها التام، وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية"².

من خلال هذا التعريف يتضح أن عملية التحرير المالي تتمثل في إلغاء القيود على تخصيص الائتمان المحلي وتحرير معدلات الفائدة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية حرية كبيرة في إدارة أنشطتها

¹ Philippe Mamas " libéralisation financière et croissance économique", paris 1, 2001/2002, www. Secco .paris,.ivfm.fr

² رمزي زكي "العلوم المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وإلغاء تدخل الدولة في القطاع المالي، بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات.

2- أنواع التحرير المالي: المطلب (4)

يشمل التحرير المالي كل من التحرير المالي الداخلي (المحلي) والتحرير المالي الخارجي (الدولي).

1-2- التحرير المالي الداخلي (المحلي):

والذي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة والتخلي عن سياسات توجيه الائتمان وعن الإحتياطي الإجباري، واعتماد أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية وتشجيع المنافسة بين المؤسسات المالية، خصوصاً البنوك العمومية، وفتح النظام المالي أمام المنافسة الخارجية¹، ويشمل ما يلي:

أ- تحرير معدلات الفائدة: والتي تتمثل في إلغاء تحديد أسقف لمعدلات الفائدة (المدينة والدائنة)، أي إعطاء هامش كبير من الحرية للبنوك في تحديد معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها، وعلى الودائع التي تتلقاها.

ب- تحرير القروض: والتي تتمثل في التخلي عن سياسة توجيه القروض نحو قطاعات إقتصادية معينة، أي عدم التأثير في مجالات إستخدام الائتمان المصرفي، وكذلك إلغاء²:

- تحديد أسقف قروض لبعض القطاعات الإقتصادية.
- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض.
- تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

ج- إلغاء الإحتياطات الإلزامية: التي تودعها البنوك لدى البنك المركزي ولا تحصل من وراء ايسداعها على عائد.

د- تحرير المنافسة البنكية: والتي تتمثل في إلغاء القيود على إنشاء البنوك المحلية والبنوك الأجنبية، الأمر الذي يمكن المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها في البلد الذي تحرر قطاعه المالي.

¹ Tijani Najeh " libéralisation et fragilité financière", le phare N°13, mai 2000, p 45

² Saoussen ben Gamra "libéralisation financière et crise bancaire ",P5,www.univ-paris13.fr

ويرى مؤيدو هذا المنهج أن التحرير المالي الداخلي إذا تم بنجاح فإنه يؤدي إلى زيادة تطور القطاع المالي، وإلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية عند مستويات إيجابية مقبولة، وتشجع الإيداع، و إلى كفاءة في تخصيص الائتمان، كما أن التحرير المالي الداخلي هو خطوة تسبق التحرير المالي الخارجي.

2-2- التحرير المالي الخارجي (الدولي):

يتمثل التحرير المالي الخارجي في إلغاء القيود على معاملات حساب رأس المال، وهو أمر لازم للتحرير والانفتاح الإقتصادي.

والمقصود بالتحرير المالي الخارجي، التحرر من الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات¹، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والإستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، كما أن تحرير حساب رأس المال يعني إلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي و الضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات²، ويشمل تحرير حساب رأس المال المعاملات التالية³:

أ- تحرير الأسواق المالية: والذي يرتبط بإلغاء الحظر على المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية (أسهم، سندات، صكوك سوق رأس المال، أوراق استثمار، والمشتقات وغيرها من الأدوات المالية)، وهي تشمل عمليات الشراء التي تتم محليا ويقوم بها غير المقيمين، أو عمليات البيع والإصدارات التي تتم في الخارج بواسطة مقيمين (تدفقات إلى الداخل) أو على مبيعات أو إصدارات يقوم بها محليا غير المقيمين أو عمليات الشراء التي يقوم بها في الخارج مقيمون (تدفقات للخارج).

ب- الإستثمار المباشر والمعاملات العقارية: والتي تتمثل في إلغاء القيود والضوابط على الإستثمار المباشر الوارد إلى الداخل أو المتجه إلى الخارج، أو على تصفية الإستثمارات، أو على بيع وشراء العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

¹باري إيشينجرين ومايكل موسى "صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال" التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 1998، ص 16.

²رمزي زكي "العملة المالية"، مرجع سبق ذكره، ص 82.

³باري إيشينجرين ومايكل موسى، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- ج- عمليات الإئتمان: تشمل كلاً من الإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات، وتسهيلات الدعم المالية التي تشمل كلاً من التدفقات إلى الخارج (الإئتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين) أو التدفقات للداخل (الإئتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير المقيمين).
- د- المعاملات التي تقوم بها البنوك التجارية: والتي تتمثل في إلغاء الحضر على الودائع غير المقيمة وعلى إقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) وعلى القروض والودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخارج).
- هـ- تحركات رؤوس الأموال الشخصية: والتي تشمل إلغاء الضوابط على الودائع والقروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو الشركات أو تسوية الديون.
- فالتحرير المالي الخارجي هو تكملة للتحرير المالي الداخلي، كما أنه يلعب دور قناة تسمح بالتدفقات الرأسمالية الأجنبية إلى الداخل، وهذا ما يرفع من حجم الموارد المالية المتاحة للإستثمار فيرتفع معه النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني: أعمال Mckinnon و Shaw في التحرير المالي:المطلب الأول: أعمال Mckinnon (1973):

إن تحليل Mckinnon (1973) يعتبر امتداداً لنظرية Shaw و Gurley (1960) فيما يتعلق بالدور المحوري الذي تلعبه الوساطة المالية في تخصيص الموارد وتوجيه الإدخار نحو الإستثمار¹. ويبدأ Mckinnon تحليله في إطار إقتصاد مجزأ (Fragmentée)² الذي لا تعكس فيه الأسعار الندرة النسبية للموارد الإقتصادية، وفي هذا الوضع فإن كل الوحدات الإقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي في تمويل إستثماراتها، كذلك يفترض أن الإستثمار غير قابل للتجزئة، أي أنه ممول كلياً تمويلًا ذاتياً يتطلب تراكمًا مسبقاً (إدخار)، وينقسم الإدخار إلى:

- إدخار على شكل أصول حقيقية غير منتجة.

- إدخار على شكل أرصدة نقدية (ودائع بنكية)، يفترض أنها دالة متزايدة لمعدل الفائدة على الودائع، أي أنه كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع يزيد الحافز على الإدخار، أي أن الأرصدة النقدية الحقيقية تعتبر قناة لتراكم رأس المال، أو ما أطلق عليه بتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية.

1- دالة الطلب على النقود في الدول النامية وتكاملية النقود ورأس المال:

إن المساهمة الرئيسية لنظرية Mckinnon تكمن في إعادة صياغة دالة طلب على النقود تتلاءم مع وضعية إقتصاد نامي.

- وقد وضع ماكينون فرضيته المتعلقة بتكاملية النقود ورأس المال في الدول النامية إنطلاقاً من انتقاده لنظرية المحفظة التي تعتبر أن النقود ورأس المال أصولاً بديلة³، وهذا ما يفرض صياغة دالة الطلب على النقود التالية⁴:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = H(Y, r, d - P^*) \dots \dots \dots (1)$$

¹ Elsa Assiden "le développement financière entre stabilisation et libéralisation financière ", université de paris IX dauphine, www. Dauphin.fr

² في الإقتصاد المجزأ هناك درجة كبيرة من الانفصال بين المؤسسات من جهة والعائلات من جهة أخرى، حتى أنهم يواجهون أسعاراً فعلية مختلفة بالنسبة للأرض، رأس المال، والسلع، وليس لديهم إمكانية الوصول إلى نفس التكنولوجيا.
³ النقود تعتبر كثرة يمكن أن تحل محل الأصول الأخرى (ومن بينها رأس المال) التي يفضل الأعوان الإقتصاديون حيازتها سواء كانوا منتجين أو مستهلكين.

⁴ Baptiste Venet " les approches théorique de la libéralisation financière ", Université Paris IV Dauphine, p19.

Y : الدخل الحقيقي الإجمالي.

r : العائد الحقيقي على رأس المال والأصول المالية الأخرى.

$d - P^*$: معدل الفائدة الحقيقي على الودائع ويساوي الفرق بين معدل الفائدة الإسمي على الودائع (d) ومعدل التضخم المتوقع (P^*).

$\partial H / \partial Y > 0$ ، كلما زاد الدخل يزيد الطلب على الأرصد الحقيقية (الإدخار).

$\partial H / \partial r > 0$ ، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الطلب على الأرصد الحقيقية ومعدل العائد على رأس المال والأصول المالية (r)، أي عندما يرتفع العائد على رأس المال ينخفض الطلب على النقود (يقبل الميل للإدخار) لأن الأفراد يفضلون في هذه الحالة استثمار أموالهم على شكل أسهم أو سندات عوض الاحتفاظ بها على شكل ودائع بنكية وهذا يدل على أن النقود ورأس المال تعتبر أصولاً بديلة ولا وجود لتكاملية بينهما.

$\partial H / \partial (d - P^*) > 0$ عندما يرتفع العائد الحقيقي على حيازة النقد يزيد الطلب على الأرصد الحقيقية (إيداعات بنكية).

وبالنظر لمفهوم الإقتصاد الجزأ والفرضيات المرتبطة به، فإن Mckinnon لا يعتقد أن هذه النظرية (نظرية المحفظة) يمكن أن تنطبق على إقتصاد متخلف يتميز بضعف القطاع المالي وعدم تنوع الأدوات والأصول المالية التي تتيح للمدخر الاختيار بين قنوات إدخار متعددة.

- وتقوم دالة الطلب على النقود في الدول النامية والتي وضعها Mckinnon على الفرضيات

التالية:¹

1- التمويل الخارجي غير ممكن، كل الوحدات الإقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي، وليس هناك حاجة للتفريق بين المدخرين (العائلات) والمستثمرين (المؤسسات)، أي أنه لا توجد وساطة مالية، وأن البنوك تتلقى الودائع وتعطي فائدة لأصحابها، دون أن تقوم بعملية الإقراض.

¹ Baptiste Venet, op- cité, p 20

2- عدم قابلية الإستثمار للتجزئة باعتبار أن حجم المؤسسات صغيرة، ويعتبر المنتجون الصغار أهم محرك للتنمية الإقتصادية في الدول النامية، وبالتالي فإنهم يعتمدون في تمويل إستثماراتهم على مواردهم الذاتية فقط.

3- الدولة لا تساهم بطريقة مباشرة في تراكم رأس المال، والمداخيل من الضرائب لا تستعمل إلا في تمويل الإستهلاك الجاري للدولة، أي أن البنوك لا تمنح قروضا للدولة ويقتصر دور الدولة على تحديد معدلات الفائدة على الودائع وكذلك التحكم في عرض النقود.

وانطلاقاً من هذه الفرضيات فإن الدالة الجديدة للطلب على الأرصدة الحقيقية تأخذ الصيغة التالية¹:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = L(Y, I/Y, d - P^*) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

Y : الدخل الجاري.

I/Y : الإستثمار إلى الدخل.

$d - p^*$: العائد الحقيقي على النقود (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع).

$\partial L / \partial (I/Y) > 0$ ، الطلب على الأرصدة الحقيقية دالة متزايدة في الإستثمار والذي يدل على وجود تكاملية بين النقود ورأس المال، وهذا يعني أن تراكم الإدخار يؤدي إلى تراكم رأس المال، وفي ظل إفتراض عدم قابلية الإستثمار للتجزئة فإن النقود تصبح قناة إلزامية لتراكم رأس المال، ويصبح الطلب على الإستثمار دافع جديد في دالة الطلب على النقود.

ليكن \bar{r} العائد المتوسط على رأس المال.

يمكن كتابة دالة الطلب على النقود كما يلي:

$$\left(\frac{M}{P}\right)^d = L(\bar{Y}, \bar{r}, d - p^*) \dots \dots \dots (3)$$

$$\partial L / \partial (d - p^*) > 0 \quad \partial L / \partial \bar{r} > 0 \quad \partial L / \partial \bar{Y} > 0 \quad \text{مع}$$

¹ Mourad Goumiri "l'offre de monnaie en Algérie", Edition ENAG Alger, 1993, p 36

إن أي إرتفاع في العائد المتوسط على رأس المال \bar{r} ، تؤدي إلى زيادة الطلب على الأرصد الحقيقية، لأن إيداع على شكل أرصدة يجب أن يسبق القيام بأي مشروع استثماري، وأن المستثمرون يراكمون أرصدتهم في شكل ودائع حتى تصل إلى الحد الأدنى المطلوب للإستثمار، وهذا ما يؤكد على تكاملية النقود ورأس المال.

و يتضح مما سبق أن العائد الحقيقي على النقود يلعب دورا هاما، حيث أنه كلما ارتفع هذا العائد كلما زاد إقبال المستثمرين على زيادة أرصدتهم الإيداعية من أجل الإستثمار. وقد اعتبر Mckinnon أن النقود تمثل قناة لتراكم رأس المال، وبالنظر لهذه الوظيفة فإنها تلعب دورا محوريا في عملية التنمية الإقتصادية، وأنه كلما إرتفع معدل الفائدة يزيد الإيداع الأمر الذي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال بسرعة وبنسبة أكبر.

وقد عرف Mckinnon الإستثمار بالمعادلة التالية¹:

$$I/Y = F(\bar{r}, d - p^*) \dots \dots \dots (4)$$

$$\partial F / \partial \bar{r} > 0 \quad \partial F / \partial (d - p^*) > 0$$

والإستثمار هو دالة متزايدة في كل من العائد الحقيقي على الودائع $(d - P^*)$ والعائد المتوسط

على رأس المال \bar{r} .

ووفقا لهذا النموذج فإذا ما رغبت أي دولة نامية في زيادة تراكم الإيداع اللازم لتمويل الإستثمار الجاري في الإقتصاد فإنه ينبغي عليها أن تركز على تشجيع زيادة الطلب الحقيقي على النقود في شكل ودائع مصرفية وهذا برفع معدل العائد على النقود.

ويظهر من هذا التحليل أن معدل الفائدة الحقيقي على الودائع يمثل الأداة الرئيسية في نموذج ماكينون، ولأن في هذه الدول عادة ما تتدخل السلطات بتحديد أسقف لمعدلات الفائدة أقل من مستواها التوازني في السوق، فإن ماكينون يرجع إنخفاض مستويات الإيداع إلى كبح القطاع المالي الذي يؤثر سلبا على التطور المالي، و بالقابل فإنه يدعو إلى تطبيق سياسة التحرير المالي التي تضمن عائد

¹ Mourad Goumiri "l'offre de monnaie en Algérie", op-cité, p 36 ;37

حقيقي موجب للنقود وتزيد من فعالية الوساطة المالية في تعبئة الإدخار وترفع من كفاءة وحجم الإستثمار مما ينعكس إيجاباً على التطور والنمو الإقتصادي.

2- التحرير المالي في ظل إقتصاد مفتوح:

في الجزء الأخير من كتابه "النقود ورأس المال في التنمية الإقتصادية" سنة 1973 درس Mckinnon نتائج التحرير المالي في ظل إقتصاد مفتوح، وتوصل إلى نفس النتائج التي حصل عليها في المرحلة الأولى، وهي أن معدل الفائدة يلعب دوراً جوهرياً في عملية تراكم رأس المال، وأنه على السلطات أن لا تتدخل في تحديده عند مستويات منخفضة، وإنما ينبغي تحريره.

وهذه السياسة سوف تؤدي إلى إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية مما قد يترتب عليه فارقاً موجباً بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الخارجية، وفي حالة الإقتصاد مفتوح، ولا توجد قيود على تدفقات رؤوس الأموال، فإن هذا الفارق الإيجابي لصالح معدلات الفائدة المحلية سوف يؤدي إلى تدفق كبير للإدخار الأجنبي إلى الداخل، فترتفع إحتياطات الصرف، مما يؤدي إلى نمو الكتلة النقدية، وفي هذه الوضعية فإن سياسة التحرير المالي قد تكون مصدراً لتضخم متزايد يأتي ليقوض الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة الاسمية.

وحسب Mckinnon فإن حل هذه المشكلة يتمثل في ضرورة وجود تقارب بين معدلات الفائدة المحلية ومعدلات الفائدة الأجنبية بالشكل الذي لا يؤثر على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب، وفي هذه الحالة فقط فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية لن تؤثر سلباً على النتائج الإيجابية المحققة من عملية تحرير القطاع المالي.

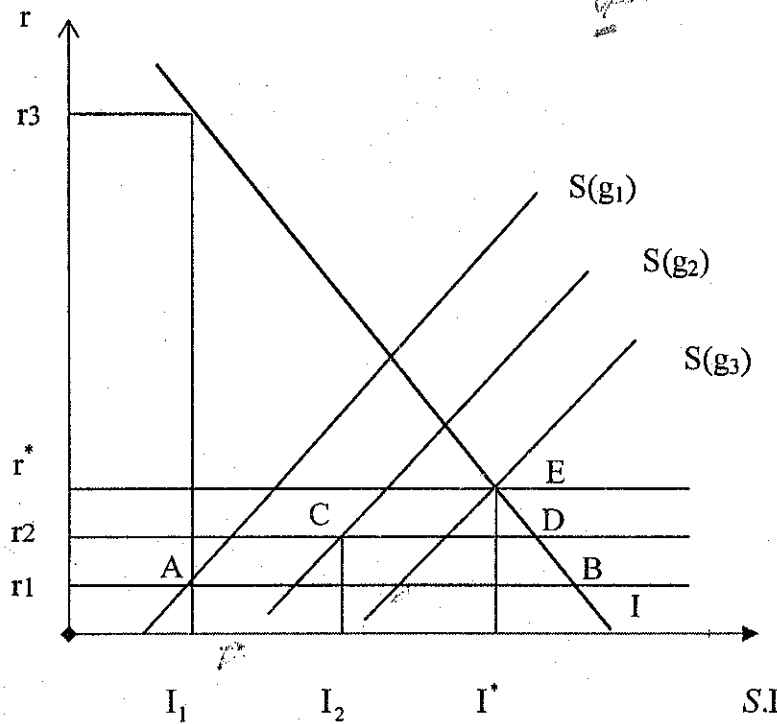
ويمكن تحقيق هذا التقارب بين معدلات الفائدة المحلية والأجنبية عن طريق التخفيض التدريجي لسعر الصرف، واتباع هذه الطريقة فإن الأرباح التي يمكن أن يحققها المستثمر الذي يقترض من الخارج بمعدل فائدة ملائم (منخفض عن معدل الفائدة المحلي) سوف تعوض بالتكاليف المرتفعة المرتبطة بتخفيض العملة الوطنية والتي سوف يتحملها هذا المستثمر.

المطلب الثاني: أعمال Shaw 1973:

في سنة (1973) نشر Shaw كتاب بعنوان "التعمق المالي في التنمية الاقتصادية" وقد اعتبرت مساهمته تكملة لما كتبه Mckinnon (1973) حول دور التحرير المالي في تحقيق مستويات أكبر من النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ومن خلال هذا الكتاب أراد Shaw أن يبين أن التعمق المالي (التطور المالي) يعتبر شرط ضروري لتحقيق مستويات أعلى للنمو الاقتصادي، وأن الأثر الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي يمر عبر تحرير معدلات الفائدة الحقيقية والتي يجب أن تتحدد في السوق حسب العرض والطلب على الموارد المالية، بشكل يعكس الندرة النسبية للإدخار، كما أن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة الإدخار وتسمح بالتخصيص الأحسن للموارد المالية، فيرتفع بذلك النمو الاقتصادي. ويمكن توضيح تصور Shaw لتأثير معدلات الفائدة المرتفعة على الإدخار، الإستثمار والنمو الاقتصادي في الشكل التالي.

الشكل (1-2): أثر رفع معدل الفائدة الحقيقي على الإدخار، الإستثمار والنمو.



Source : Baptiste venet "les approches théorique de la libéralisation Financiere" , Paris, 2000, p-34

يفترض Shaw أن المؤسسات المالية تتوسط بين المدخرين والمستثمرين، وترتبط مستويات الإدخار بمعدلات النمو الإقتصادي.

وكما هو الشأن بالنسبة للكلاسيك¹ Shaw يعتبر أن الإستثمار (I) دالة متناقصة في معدل الفائدة الحقيقي r ، والإدخار (S) دالة متزايدة في معدل النمو الإقتصادي (g) ومعدل الفائدة الحقيقي (r).

معدلات النمو الإقتصادي مرتبة كما يلي: $g_3 > g_2 > g_1$ أي أن معدل النمو الإقتصادي g_3 أكبر من g_2 و g_2 أكبر من g_1 .

معدلات الفائدة r_1, r_2 محددة من طرف السلطات وهي أدنى من المستوى التوازني في السوق. معدل الفائدة الحقيقي التوازني في السوق هو r^* الذي يتساوى عنده الإدخار والإستثمار أي:

$$I^* = S^*$$

معدل النمو الإقتصادي الابتدائي g_1 ، عند r_1 (معدل الفائدة الحقيقي على الودائع البنكية) المحدد من طرف الدولة، والذي يكون عنده مستوى الإدخار مساويا لـ I_1 ، وما يلاحظ أنه عند هذا المستوى من r_1 فإن كل من معدلات الإدخار والإستثمار منخفضة، أما إذا كانت البنوك تستطيع أن تحدد معدل الفائدة على القروض، فإنه سوف يكون عند r_3 (عند مستوى استثمار I_1)، فتحصل البنوك على هامش من الربح مساويا للفرق $(r_3 - r_1)$ ، وبما أن القطاع المالي مقيدا فإن هذا الهامش من الربح يمكن للبنوك أن تستعمله في المنافسة غير السعرية، أو تقديم خدمات مصرفية جديدة.

إن تحديد معدلات الفائدة الحقيقية (المدينة والدائنة) r_1 أدنى من مستواها التوازني في السوق يؤدي إلى إنخفاض مستويات الإدخار والإستثمار، ويجعل الإدخار غير كافيا لتلبية كل طلبات الإستثمار وهذا ما يظهر في المنحنى حيث أن الجزء $[AB]$ من الطلب على الإستثمار لم يحصل على التمويل اللازم نظرا لعدم كفاية الإدخار.

¹ Baptiste Venet "Libéralisation Financière et développement économique une revue critique de la littérature" ,crefed-cerpem.university ,paris IX dauphine, p 4, www.duaphine .fr

إن رفع سقف الفائدة الإسمية من r_1 إلى r_2 يؤدي إلى زيادة الإيداع وبالتالي زيادة مستوى الاستثمار حجما ونوعا، لأنه حتى تقوم البنوك بتمويل استثمار ما، يجب أن تكون مردوديته أكبر من معدل الفائدة الحقيقي r_2 ، وبهذا يتمتع المستثمرون عن تبني المشروعات التي يقل فيها عائد رأس المال عن r_2 ، وهذا من شأنه أن يحسن من نوعية الاستثمار بخروج المشروعات الخاسرة ذات العائد المتدني على الاستثمار من السوق، وتبقى فيه المشروعات ذات نوعية الاستثمار المرتفعة، ومن ثم يرتفع معدل النمو الإقتصادي إلى معدل أعلى g_2 الذي يرتبط به مستوى أفضل للإيداع $S(g_2)$ وبالتالي يزداد حجم الاستثمار من I_1 إلى I_2 (CD>AB).

وباستمرار رفع سقف الفائدة إلى الأعلى، حتى يتم إلغائه تماما نصل إلى المستوى التوازني r^* الذي تتقاطع عنده دالة الإيداع $S(g_3)$ مع منحنى الاستثمار I وهذا عند مستوى نمو إقتصادي مرتفع g_3 ، وعندئذ يصل حجم الاستثمار إلى I^* وبهذا تتم تلبية كل الطلبات على الاستثمار وهذا عند معدل فائدة توازني r^* ، وهو الوضع الأمثل الذي تتحقق عنده معدلات أعلى للنمو الإقتصادي، وترتفع عنده أحجام الإيداع والاستثمار، وكذلك تتحسن نوعية هذا الأخير .

ويتضح من خلال تحليل Shaw أنه من الآثار المترتبة على سياسة الكبح المالي هو تخفيض الإيداع، وتشجيع الإستهلاك، كما تؤدي سياسة توجيه الإئتمان إلى التأثير السلبي على الإستثمارات المرتفعة المردودية، وإلى تخفيض الإنتاج¹.

المطلب الثالث: توافق أعمال SHAW و McKINNON حول أهمية التحرير المالي:

لقد توصل كل من Shaw و McKinnon إلى أن التحرير المالي، وهذا يرفع معدلات الفائدة الحقيقية يؤدي إلى زيادة الإيداع، والذي يسمح بدوره برفع حجم الاستثمار وإحداث تعمق مالي. كما أن كل من ماكينون و شاو، ركزا على الدور الإيجابي للوساطة المالية في التخصيص الأمثل للموارد المالية، في إطار سوق مالي كفء، إلا أن هناك إختلافات جوهرية بين التحليلين، وتكمن في الإختلاف الواضح بين فرضيات شاو و ماكينون.

¹ Saidane Dhafer " libéralisation financière séquentialisation et marché des capitaux cas de la Tunisie " annales d'économie et de gestion , Tunisie,N°3, octobre 1995,p 77.

فجد أن ماكينون قام بتحليله في إطار إقتصاد مجزأ، مع إفتراضه أن البنوك تقوم بجمع الودائع من المدخرين، ولا تمنح قروضا بنكية، وأن الأفراد يعتمدون على التمويل الذاتي لتمويل إستثماراتهم، إذن فالنقود "خارجية" أي لا وجود للوساطة المالية، وأن كل إستثمار يتطلب تراكم مسبق، ونظرا لضعف الهياكل المالية في الدول النامية، فإن النقود باعتبارها وسيلة دفع تعتبر الأصل المالي الأكثر أهمية، وبهذا تصبح النقود قناة لتراكم رأس المال (تكاملية النقود ورأس المال)¹.

أما شاو، فإنه قد أدمج في تحليلاته وجود الوساطة المالية، التي تقوم بعملية الإقراض والإقتراض، إذن فالنقود "داخلية" ولا يمكن اعتبارها كثروة ولكن كدين على النظام المالي، كما أن شاو بالرغم من أنه يعترف بوجود التمويل الذاتي، إلا أنه لا يعتبره قاعدة عامة في الإقتصاد.²

ورغم هذه الإختلافات بين أعمال شاو و ماكينون حول طبيعة النقود، اعتبر البعض أن وجهتي النظر مكملتان لبعضهما، حيث أنه في إطار أي إقتصاد فإن هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وهو ما ذهب إليه ماكينون، ومشروعات أخرى تمويل بالإقتراض المصرفي وهو ما افترضه شاو، كما أن هناك مشروعات تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الإقتراض معا، وهذا ما دعى Molho (1986)³ إلى التأكيد على أنه لا ينبغي أن ينظر للفرضيتين أهما غير متكاملتين، وهذا ما كرسته الأعمال المكتملة لمنهج لتحرير المالي، وكذلك الأعمال التي انتقدته.

أهمية التحرير المالي:

إن وجود معدلات فائدة حقيقية منخفضة أو سالبة ومتطلبات الإحتياطي الضخمة المفروضة على البنوك بالإضافة إلى إجبارية توجيه الإئتمان تؤدي جميعا إلى قطاع مالي مقيدا، ويذهب كل من ماكينون و شاو إلى أن هذه الوضعية من الكبح المالي تؤدي إلى:

1- يقل تدفق الأموال القابلة للإقراض من القطاع المالي الرسمي وهذا ما يدفع بالمقترضين إلى الإعتماد على التمويل الذاتي.

¹ Sophie BRANA " la politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est", Harmattan 2001, p 54.

² Baptiste venet " libéralisation financière et développement économique : une revue critique de la littérature ", op - cité ,p 03.

³ صفوت محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- 2- انخفاض معدلات الفائدة يخفض من الحافز على الإدخار ويشجع الإستهلاك ويؤدي إلى انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال المحلية للخارج أملا في الحصول على عوائد حقيقية أكبر، وهذا ما يقلل من حجم الموارد المالية المتاحة للإستثمار المحلي، كما أن معدلات فائدة حقيقية سالبة لا تعكس التكلفة الحقيقية لعنصر رأس المال، وتدفع بالإستثمار إلى مجالات غير منتجة، كسواء العقارات، أو تخزين السلع كوسيلة لحماية رأس المال وحماية القوة الشرائية للنقود.¹
- 3- كبح القطاع المالي يؤثر سلبا على فعالية الوساطة المالية في تعبئة الإدخار والتخصيص الأمثل للإستثمار، وبالتالي فإنه لا يشجع على إحداث تعمق مالي في مؤسسات الوساطة المالية.

المطلب (3) أهمية سياسة التعمق المالي

وعلى العكس من هذا فإن التحرير المالي والذي يتمثل في رفع معدلات الفائدة الحقيقية يسمح بزيادة حجم الإدخار المحلي، والتخصيص الأمثل للموارد المالية، وتوسيع الأسواق المالية الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو الإقتصادي²، ويؤدي التحرير المالي إلى إحداث التعمق المالي من خلال:³

- 1- إن التحرير المالي يسمح بتدفق دخول رؤوس الأموال الأجنبية بسبب إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية المحلية.
- 2- التحرير المالي يقلل من دور القطاع المالي غير الرسمي، الذي لا يبقى أي سبب لوجوده عند رفع معدلات الفائدة الحقيقية، التي تصبح متساوية في كلا القطاعين، ويسمح كذلك بتساوي مردودية الإستثمارات وتوحيد الأسواق المالية المحلية، وهذا بتخفيض الفجوة في مردودية الإستثمارات بين مختلف جهات البلد، وكذلك مختلف القطاعات الإقتصادية المحلية.
- 3- التحرير المالي يسمح بظهور مؤسسات مالية متخصصة، مما يخفض من تكلفة إنتاج الخدمات المالية، كما أن تنوع المؤسسات المالية المتخصصة يزيد من درجة التعمق المالي.

اسميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص 39/38

² François Chesnais ,op- cité, p 215.

³ Baptiste Venet " les approche théorique de la libéralisation financière ",op-cité, p 35.

4- يسمح التحرير المالي بتنويع ونضج الأدوات المالية، الأمر الذي يسمح لكل من المقرضين والمقترضين بالتغطية من مخاطر السوق وزيادة مردودية محافظهم المالية، كما أن تحرير الأسواق المالية المحلية يحفز الابتكار المالي.¹

المطلب الرابع: أعمال أخرى تدعم أعمال Shaw و Mckinnon في التحرير المالي:

لقت أعمال شاو و ماكينون سنة (1973) والمتعلقة بالتحرير المالي، تأييدا من طرف عدد كبير من الإقتصاديين، والذين اقتنعوا بأهمية هذه السياسة في زيادة النمو الإقتصادي، ومن بين الإقتصاديين المؤيدين لهذا المنهج نذكر كل من: (1976) Kapur (1977), Galbis (1980), Matheisan (1989), A. Gelb (1989) M. Fry، والذين حاولوا إثراء وتطوير نظرية التحرير المالي بمجموعة متنوعة من الأعمال.

● فنجد أن كل من Galbis , Kapur² و Matheisan³ اهتموا في نماذجهم بدراسة أثر التحرير المالي على الإستثمار.

وفي هذا الصدد يذهب أنصار مدرسة ستانفورد، إلى أن أثر التحرير المالي على الإستثمار ينقسم إلى أثر على حجم الإستثمار وآخر على نوعيته، وأن سياسة التحرير المالي تحسن الإستثمار كما ونوعا، ويرون أن تخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي، يسمح بزيادة قدرة البنوك على عرض الإئتمان، كما أن إلغاء أو الحد من سياسة تدخل الدولة في توجيه الإئتمان يؤدي إلى تحسين عملية تخصيص الموارد المالية، ويؤدي تحرير معدلات الفائدة إلى زيادة الإدخار ويرجح كفة أشكال الإدخار المالية على أشكاله غير المالية مما يؤدي إلى زيادة مستويات الإستثمار، كما أن إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية تؤدي إلى تسعير الإئتمان بطريقة تعكس ندرته النسبية، فتخرج من السوق المشاريع الإستثمارية التي لا تدر عائدا يغطي تكلفة إقتراضها، وتبقى فقط المشاريع الإستثمارية ذات العوائد المرتفعة وذات النوعية الجيدة.

¹ جيرد هاوسلر "عولمة التمويل"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد 1، مارس 2002 ص 10.

² Chicot Eboue " la libéralisation financier dans les pays en developpement une évaluation préliminaire du cas africain ", Banque Mondiale institut de developpement économique, Abidjan 5-16 octobre 1998, p 3.8, www.imf.org

³ Sophie Brana , op -cité, p93-94.

• أما ¹ (1988) Maxwell Fry فقد قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة لـ22 دولة نامية، وتوصل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو الحقيقي في الإنتاج ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، كما لاحظ الأثر الإيجابي لارتفاع معدلات الفائدة على إنتاجية الاستثمار. وتوصل Fry إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ0.5%، كما توصل إلى أن الاستثمارات الممولة بمعدلات فائدة منخفضة هي إستثمارات تقليدية ذات عوائد منخفضة تتميز بالسهولة والأمان، وأن عدم قدرة البنوك على تحديد معدلات فائدة حقيقية (معدل الفائدة محدد إداريا) تتغير وفقا لتغير درجة المخاطرة، يجعلها تقتصر على تمويل المشاريع الأقل مخاطرة، كما تدفعها إلى تقييد الائتمان.

وبذلك فإن Fry لا يختلف عن Shaw و Mckinnon على ضرورة التحرير المالي ورفع معدلات الفائدة من أجل زيادة كفاءة الاستثمارات.

• أما ² (1989) A Gelb فقد قام بدراسة العلاقة بين متوسط أسعار الفائدة على الودائع والنتائج الداخلي الخام لعينة تتكون من 34 دولة نامية، من الفترة الممتدة من 1965 إلى 1985 فتوصل إلى أن معدلات النمو في الدول ذات معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة كانت أعلى بكثير مقارنة بالدول الأخرى، كما أن نمو الناتج الداخلي الخام في البلدان التي تتمتع بمعدلات فائدة موجبة زادت بثلاث مرات تقريبا مقارنة بالبلدان ذات معدلات الفائدة الحقيقية السالبة.

وقد استنتج A.Gelb كذلك أن هناك ارتباطا بين كفاءة الإستثمار ومعدلات الفائدة الحقيقية على الودائع، وأن معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة ساعدت على النمو بتأثيرها بالدرجة الأولى على تحسين نوعية الإستثمار، لا بزيادة حجمه فقط.

ومما سبق يتضح أن كل من M.fry و A.gelb توصلا إلى العلاقة الإيجابية القوية بين معدل الفائدة الحقيقي على الودائع والنمو الإقتصادي، وهذا ما يوضحه الجدول (1-2)، من دراسة Gelb لسنة 1989.

¹ بلعزوز بن علي "اثر تغيير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر -"، دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2003/2004، ص 169-170.

² بلعزوز بن علي، نفس المرجع، ص 165.

الجدول (1-2): أثر معدل الفائدة الحقيقي على معدل النمو الإقتصادي

1985-1974			1973-1965			المؤشر
سلبية		إيجابية	سلبية		إيجابية	
بصورة قوية	معتدلة		بصورة قوية	معتدلة		
13.0-	2.4-	3.0	13.7-	1.7-	3.7	معدل الفائدة الحقيقي
1.9	3.8	5.6	4.6	5.5	8.3	معدل نمو الناتج الداخلي الخام (PIB)
30.5	34.0	40.3	29.1	27.0	28.9	M3/PIB
23.0	23.2	26.9	21.4	19.7	21.4	الإستثمار/PIB
0.9-	8.2	16.6	6.4	12.8	18.7	الإدخار الحقيقي/M3
50.3	23.9	20.7	40.2	8.1	22.2	معدل التضخم

المصدر: البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم (1989)، ص 49،

المبحث الثالث: تطور القطاع المالي والنمو الإقتصادي:

يهدف التحرير المالي إلى بناء نظام مالي فعال ومتنوع أي متطور ونظريا فإنه من بين الأسس التي تركز عليها نظرية التحرير المالي هي فرضية أن التطور المالي هو الركيزة الأساسية للنمو الإقتصادي. وقد أسس هذا المنهج لقاعدة إستراتيجية جديدة للتطور الإقتصادي مبنية على التعمق المالي والبنكي، باعتبار أن نظاما ماليا أكثر تطورا يسمح بأحسن تخصيص للموارد المالية نحو الإستثمارات المنتجة بسبب قدرته الكبيرة على تسيير المخاطر وجمع المعلومات زيادة التجديد الإقتصادي، إذن فهيكلة النظام المالي ومدى تطوره لها تأثير كبير على ديناميكية النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: التفاعل بين المؤسسات المالية والنمو في نماذج النمو الذاتي:

إن تطور الوسائل المالية والبنكية يؤمن تعبئة جيدة للإدخار المتاح ويدعم النمو الإقتصادي، ويسمح كذلك بجمع الموارد المالية في الإقتصاد، كذلك تلعب الواسط المالية المتطورة دورا مهما في توزيع المخاطر المرتبطة بمشاريع الإستثمار الفردية، وتوفر للمدخرين توظيفات ذات عوائد مرتفعة، مما يشجع نمو الإدخار المالي في الإقتصاد، وهذا التوجه في الإدخار يساهم بدوره في تطور النظام المالي. وقد بينت العديد من نماذج النمو الذاتي هذا التفاعل بين العوامل المالية والنمو الإقتصادي، وهذا يدمج الوساطة المالية كعامل مهم في تحسين تخصيص الموارد المالية، كما هو الشأن في نموذج pagano (1993)، بالإضافة إلى مجموعة من الأعمال التي توصلت إلى أن وساطة مالية متطورة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي في المدى الطويل، مثل أعمال levine (1991) وBencivenga و Smith (1991)، Roubini sala-i- martin (1992).

1- نموذج PAGANO (1993):

وضع Pagano (1993) نمودجا مبسطا للنمو الذاتي يظهر من خلاله تأثير العوامل المالية على النمو الإقتصادي، وقد بدأ Pagano من نموذج AK المطور من طرف Robelo (1991) والذي يعني أن الإنتاج الإجمالي دالة في مخزون رأس المال.¹

¹ Garip Turunc " Développement du secteur financière et croissance :le cas des pays émergents méditerranéens" Revue région et développement ,université mantesquies bordau IV , N°10 ;1999.P :93-94

$$Y_T = AK_T \dots\dots\dots(1)$$

حيث K: مخزون رأس المال.

A: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

مع افتراض إستقرار عدد السكان ووجود منتج واحد في الإقتصاد، وهذا يعني أن الكمية المنتجة منه تساوي الكمية المستهلكة والمستقرة والتي تعبر على التوازن في سوق السلع.

-وقد أضاف PAGANO إلى هذا النموذج معادلة خاصة بالإستثمار.

$$I_T = K_{T+1} - (1 - \delta).K_T \dots\dots\dots(2)$$

وتشير هذه المعادلة إلى أن الإستثمار الحقيقي المنجز في الفترة T يعبر عن نمو مخزون رأس المال، الذي يسمح بالحصول في الفترة T+1 على مخزون أكبر لرأس المال وهذا يعني أن الإستثمار يؤدي إلى زيادة مخزون رأس المال في المدى الطويل¹.

وتمثل δ معدل إنخفاض رأس المال (إهلاك رأس المال) في فترة واحدة.

نحصل على التوازن في سوق رأس المال بافتراض أن جزء من الإيداع $(1 - \Phi)$ تتسرب خارج النظام المالي إما بسبب تكاليف الوساطة المالية أو عدم كفاءة السوق المالية.

$$I_T = \Phi S_T \dots\dots\dots(3)$$

معدل النمو الإقتصادي الذي يعبر عن مقدار الزيادة في الإنتاج في الفترة T+1:

$$Y_{T+1} = \frac{Y_{T+1} - Y_T}{Y_T} = \frac{Y_{T+1}}{Y_T} - 1 = \frac{K_{T+1}}{K_T} - 1$$

-باستعمال المعادلتين (2) و (3) نحصل على معدل النمو الإقتصادي g.

$$g = \frac{I + (1 - \delta)K}{K} - 1 \Rightarrow g = \frac{I + K - \delta.K}{K} - 1$$

$$g = \frac{I}{K} - \delta \Rightarrow g = A \cdot \frac{I}{Y} - \delta \Rightarrow g = A \cdot \Phi \cdot \frac{S}{Y} - \delta$$

$$g = A \cdot \Phi \cdot s - \delta \dots\dots\dots(4)$$

¹ Jacques Lecaillon "la croissance économique ", Edition cujas, 1972,p37

$$s = \frac{S}{Y}$$

تمثل معدل الإدخار

توضح المعادلة (4) مختلف القنوات التي يؤثر بها النظام المالي على النمو الإقتصادي، فيرتفع النمو الإقتصادي بـ:¹

1. زيادة Φ نسبة الإدخار الموجهة للإستثمار.

حيث يرى pagano أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة فعالية الوساطة المالية في تعبئة الإدخار وفي التخصيص الأمثل للموارد المالية، ويعتبر تحليل pagano موافقا لما ذهب إليه ماكينون وشاوا اللذان اعتبرا أن مشكلة ضالة معدلات الإدخار في الدول النامية عقبة أساسية أمام زيادة معدل النمو الإقتصادي ويعود هذا إلى ضعف أنظمتها المالية وعدم تطورها.

2. بزيادة A: الإنتاجية الحدية لرأس المال (فعالية رأس المال).

ويعود هذا أساسا إلى دور الوساطة المالية في جمع المعلومات والتشجيع على الإستثمار في مشاريع ذات مخاطرة مرتفعة نظرا لوجود تقاسم للخطر من طرف الوساطة المالية.

3. زيادة معدل الإدخار الخاص: S.

يؤثر النظام المالي على النمو الإقتصادي بواسطة معدل الإدخار الخاص (S) أو الميل للإدخار، وهذا يرتبط كذلك بنوعية الخدمات المقدمة من طرف الوساطة المالية إلى المدخرين، حيث أنه كلما زاد عرض وتنوع الأدوات المالية المتاحة للمدخرين، والعائد المتوقع على الإدخار، يقل الميل للإستهلاك والإدخار غير المنتج، وبالمقابل يرتفع الإدخار المالي مما يزيد من حجم الموارد المالية المتاحة للإستثمار، فيرتفع بذلك النمو الإقتصادي.

¹ Garip Turunc, op-cite, p 94

المطلب الثاني: التحرير المالي وسيلة للتطور المالي والنمو الإقتصادي:

من خلال النموذج السابق الذي وضعه pagano، وكما هو الشأن في أعمال Roubini و sala-i- martin (1992)¹، وانطلاقاً من العلاقة التي تم التوصل إليها والتي تربط الإدخار والاستثمار والوساطة المالية ($I = \Phi S$) يمكن توضيح أهمية التحرير المالي وأثره الإيجابي على التطور المالي والنمو الإقتصادي. حيث يفترض هؤلاء أن نسبة كبيرة من الإدخار تتسرب خارج النظام المالي عند تحوله إلى استثمار.

لدينا العلاقة التالية: $I = \Phi S$ و $0 < \Phi < 1$.

Φ : فعالية الوساطة المالية عندما لا تأخذ قيمة مساوية للواحد، وإختلافها عن الواحد يعكس عدم كفاءة المؤسسات المالية والأسواق المالية، أما في حالة افتراض كفاءة هذه المؤسسات فإن $1 = \Phi$.

S: الإدخار و I: الاستثمار

وسوف نبدأ بتوضيح كيف أن كبح القطاع المالي يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الإدخار.

ليكن: S1: ادخار العائلات.

S2: ادخار المؤسسات والذي يمثل تمويلهم الذاتي والذي يرتبط بالسياسة المتبعة فيما يخص توزيع

الأرباح على المساهمين.

- فيما يتعلق بالعائلات فإن نسبة قدرها Φ_1 فقط من إدخاراتهم تتجه إلى النظام المالي. بمجمله، حيث أنها تتحمل إقتطاعات ضريبية من جهة، وتكاليف المعاملات التي تقوم بها مع البنوك والوساطة المالية من جهة أخرى، وكذلك ولتجنب مخاطر السيولة تتجه العائلات لتوزيع جزء من أموالها على أصول قصيرة الأجل غير خطيرة، إذن فإن نسبة كبير من إدخار العائلات سوف تكون خارج النظام المالي في شكل أصول قصيرة الأجل، وهذا يرجع إما لعدم كفاءة النظام المالي في التغطية من مخاطر السيولة أو لعدم وجود منافسة كاملة بين البنوك تحفز العائلات على الإيداع في النظام المالي، ونسبة $(1 - \Phi_1)$ تمثل هذا الجزء المتسرب من الإدخار خارج النظام المالي.

¹Philippe darreau "croissance et politique économique", Edition deboeck, 1^{er} édition 2003, p132.

- نسبة قدرها Φ_2 من الموارد المالية المعبئة من طرف النظام المالي تصل إلى المؤسسات، وبدورها هذه الأخيرة تخصص نسبة Φ_3 من مجموع مواردها الكلية (التمويل الذاتي والتمويل الخارجي) للإستثمار.

فيحدد الإستثمار في المعادلة التالية:¹

$$I = \Phi_3 [(\Phi_2 \cdot \Phi_1 \cdot S_1) + S_2]$$

Φ_2 : الإدخارات المعبئة من طرف البنوك ومؤسسات الوساطة المالية، أي مجموع الموارد التي هي بحوزتها، والتي ترتبط بمجموعة من العوامل، منها ما هو مرتبط بمراقبة النظام المالي من طرف البنك المركزي، والتي تتمثل في:

- تكلفة الإحتياطي الإلزامي، حيث أن البنك المركزي يلزم البنوك بالإحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه على شكل سائل، والذي يقلل من مقدرتها على منح الإئتمان.

- تأمين الودائع لدى هيآت عمومية مختصة والذي قد تفرضه السلطات على البنوك.

- الإحتفاظ بنسبة السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي، كنسبة Cook والتي تجمد بعض الأموال السائلة للبنك.

- التكاليف المرتبطة بوظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض، والذي تلجأ إليه البنوك عند حاجتها للسيولة، وهذا يخصم أوراق تجارية مقابل تكلفة إعادة الخصم، بالإضافة إلى بعض القيود المرتبطة بالنشاط المصرفي، كمشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والقترضين والتي تجعل البنوك تقيّد منح الإئتمان، ولا يوجه جزء من إدخار النظام المالي لتمويل مشاريع تعتبر ذات مخاطرة مرتفعة.

Φ_3 : تمثل الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسات من النظام المالي والتي سوف تخصص للإستثمار،

وبدورها هذه النسبة ترتبط بمجموعة من العوامل:

¹ Chicot Eboue, op-cité, p11,12

فقد تحتفظ المؤسسات بنسبة كبيرة من Φ_3 على شكل سيولة لتوظيفها في الأسواق المالية لمواجهة المخاطر المرتبطة بالسيولة أو تستعملها لأغراض غير الإستثمار، وفي هذه الحالة فإن Φ_3 ترتبط بالمؤسسة والذي يمثل الإدخار الذي وصل إليها.

إذن فالكبح المالي يؤثر في كل من Φ_2 ويكون سبب في تسرب جزء من الإدخار خارج النظام المالي وخارج قنوات الإستثمار مما يؤثر سلبا على النمو، وهذا ما توصل إليه Roubini-sala-i-martin (1992) في نموذج للنمو الذاتي، حيث اعتبر أن كبح النظام المالي أو "ضريبة الكبح المالي" التي تفرضها الدولة على النظام المالي بغرض تمويل نفقاتها تؤثر سلبا على الخدمات المالية التي تقدمها هذه المؤسسات المالية، كما أنها تخفض كل من مخزون رأس المال الخاص والعام، ومخزون رأس المال البشري، وبالتالي تخفض معدل النمو الإقتصادي.

والتحرير المالي من خلال تحرير معدلات الفائدة ستزيد من حجم الموارد المالية المتاحة للنظام المالي Φ_2 ، إذ أن ودائع البنوك التي تقدم عائد تنافسيا ستجذب المدخرات التي كانت من قبل تتجه بعيدا عن القطاع المالي الرسمي، وهذا سوف يقلل من التسرب المالي خارج النظام المالي مما يرفع من حجم إدخار العائلات Φ_4 الموجهة للنظام المالي، كذلك فإن كفاءة الوساطة المالية توفر حافزا للمقترضين ليستمروا في أنشطة أكثر إنتاجية، وبذلك تتحسن إنتاجية الإقتصاد ككل، وعلى ذلك فإن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة كل من كم ونوع الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المالي.¹

¹ احسن علي مهران وبرنار لورنس "أسعار الفائدة نهج لتحريرها"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد 2، يونيو 1997 ص 8

المطلب الثالث : دور الوساطة المالية في النمو الإقتصادي:

لقد أثبتت حديثا بعض الدراسات القياسية والإحصائية التي قام بها بعض الإقتصاديين من أمثال:

Greewood-jovanic (1990), Goldsmith(1993), King-Levine(1993), Greenwood-smith (1997)

أن هناك ارتباطا واضحا بين تطور مؤسسات الوساطة المالية والنمو الإقتصادي¹.

وفي هذا السياق فقد أشار levine (1996) إلى وجود خمسة قنوات يمكنها أن تؤسس نظريا لوجود

علاقة إرتباط قوية بين التطور المالي "التعمق المالي" والنمو الإقتصادي:²

1. النظام المالي يسمح بالتغطية ضد الخطر وتوزيعه.

2. يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية.

3. يسمح بمراقبة جيدة للمسؤولين والمؤسسات من طرف المساهمين.

4. يسمح بتعبئة الإدخار المحلي.

5. وأخيرا فإن وجود نظام مالي متطور بما فيه الكفاية يؤدي إل نمو المبادلات المحلية والأجنبية

للسلع والخدمات.

يعتمد المفهوم التقليدي للوساطة المالية على دور هذه الأخيرة فقط في تحويل الإدخار نحو

الإستثمار، ولكن حديثا ومع التطور الذي عرفته الأنشطة المالية وظهور أدوات مالية جديدة أو ما

يسمى بالإبداعات المالية، إنتقل هذا التحليل أكثر على دور الوساطة المالية بتحويل الأصول غير الوسائل

ولكن المنتجة (يمول البنك مشتريات مرتبطة بالتمويل الإستثماري ، وهذا يربط المقترضين منه بأوراق

دين متوسط الأجل قابلة للتداول) إلى أصول سائلة، تمثل توظيفات يفضلها المدخرين.

وفي الشكل (2-2) تم تمثيل عملية التحويل التي تقوم بها الوساطة المالية على شكل مخطط، لتوضيح أهمية

دور هذه المؤسسات في تسيير مخاطر السيولة والمخاطر الخاصة بالمشروع الممول والتي تشمل على خطر

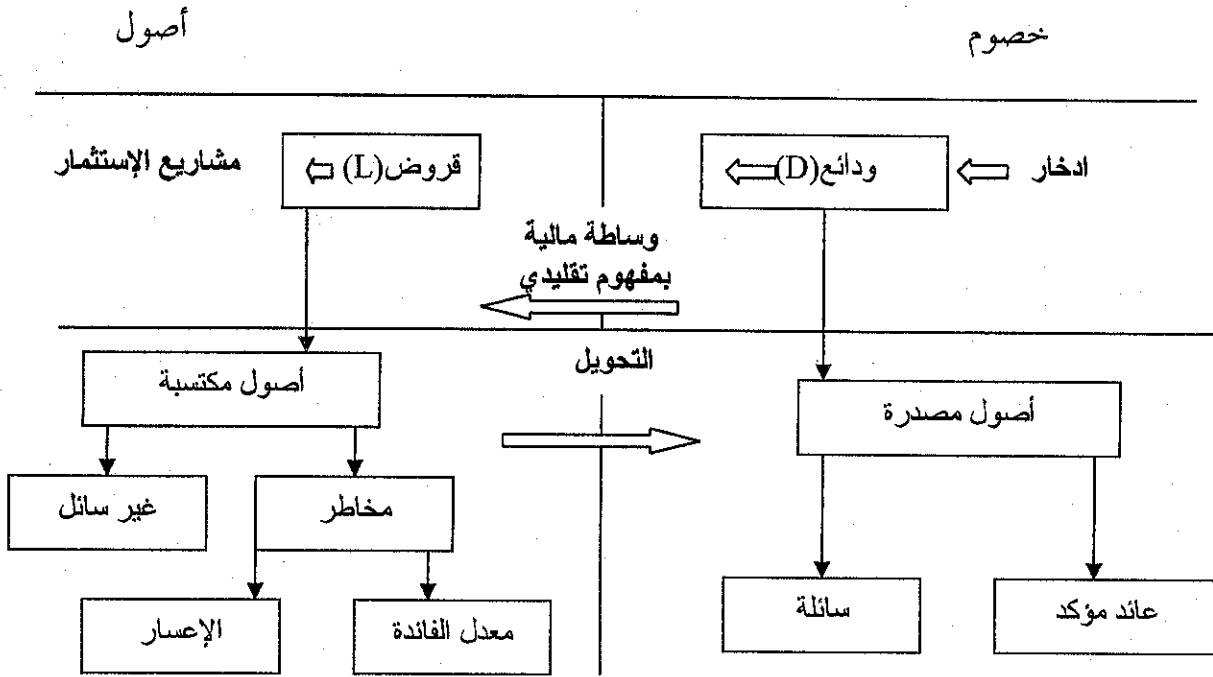
إعسار المقترض وخطر معدل الفائدة.³

¹ Dhafer Saidan "Système financière et transition :ou en est on ?", Revue d'étude comparatives est ouest, paris,N°4 décembre2002, p15

² Anne Joseph, Mark raffinot et baptiste venet "Approfondissement financière et croissance analyses empirique en Afrique sub saharienne", université Paris IV dauphine, 2001,p1, <http://Web.univ-aleans.fr>

³ Arnoud Bourgain et Patrice pierté "Finance et dynamique de croissance", Document de travail, N°02-1,janvier 2002, p4, www.cu.lu.fr

الشكل (2-2): مخطط لوظيفة التحويل التي تقوم بها الوساطة المالية



source : Arnaud Bourgain, Patrice pieritti " finance et dynamique de croissance"
document de travail N°02-1 janvier 2002,p :4 site www.cu lu.fr.

إن وجود نظام مالي متطور يسمح بتأمين السيولة لإدخارات الأفراد، وهذا ما يدفعهم إلى توظيف هذه المدخرات على شكل ودائع بنكية أو أصول ذات سيولة مرتفعة أقل إنتاجية، التي يقوم البنك بتحويلها إلى قروض من أجل تمويل إستثمارات منتجة.

وعلى العكس من هذا فإن وجود نظام مالي غير متطور يدفع الأفراد إلى الإحتفاظ بأموالهم خارج النظام المالي تجنباً لمخاطر السيولة، وغالباً ما تأخذ مدخراتهم شكل أصول ثابتة (أراضي، عقارات، ذهب.....) أو أصول ذات سيولة مرتفعة (نقود) غير منتجة، والنظام المالي المتطور يخفض من نسبة المدخرات السائلة غير المنتجة، ويجب تصفية الأصول المنتجة، مما يشجع الإستثمارات الطويلة الأجل ويرفع بذلك معدل النمو الإقتصادي.

-وكذلك يظهر الأثر الإيجابي للتطور المالي على النمو الإقتصادي من خلال دور النظام المالي في تعبئة الإدخار المحلي والخارجي، مما يزيد من حجم الأموال الموجهة للإستثمار، وبالمقابل فإنه في غياب نظام مالي فعال، فإن الأفراد سوف يعتمدون على التمويل الذاتي في تمويل مشاريعهم الإستثمارية، وهذا ما

ذهب إليه ماكينون (1973)، والذي يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي بالنظر لعدم كفاية التمويل الذاتي وحده في تمويل المشاريع الإستثمارية الكبيرة.¹

إن وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات بالإضافة إلى تكلفة المبادلات تؤثر سلبا على التخصيص الفعال للموارد المالية، ووجود مؤسسات الوساطة المالية من خلال دورها في جمع المعلومات وتوفيرها للمستثمرين، بالإضافة إلى تسيير الخطر فإنها تتيح تخصيصا جيدا للموارد مما يؤدي إلى تطور القطاع الحقيقي.

كذلك مؤسسات الوساطة المالية تتولى رعاية والمساهمة في توفير التمويل الضروري لأصحاب الأفكار الإستثمارية المبدعة، مما يشجع على الابتكار والإبداع في مختلف الأنشطة الإقتصادية والصناعية، ويساعد على تطوير تكنولوجيات حديثة، تزيد من تنافسية المنتجات المحلية.

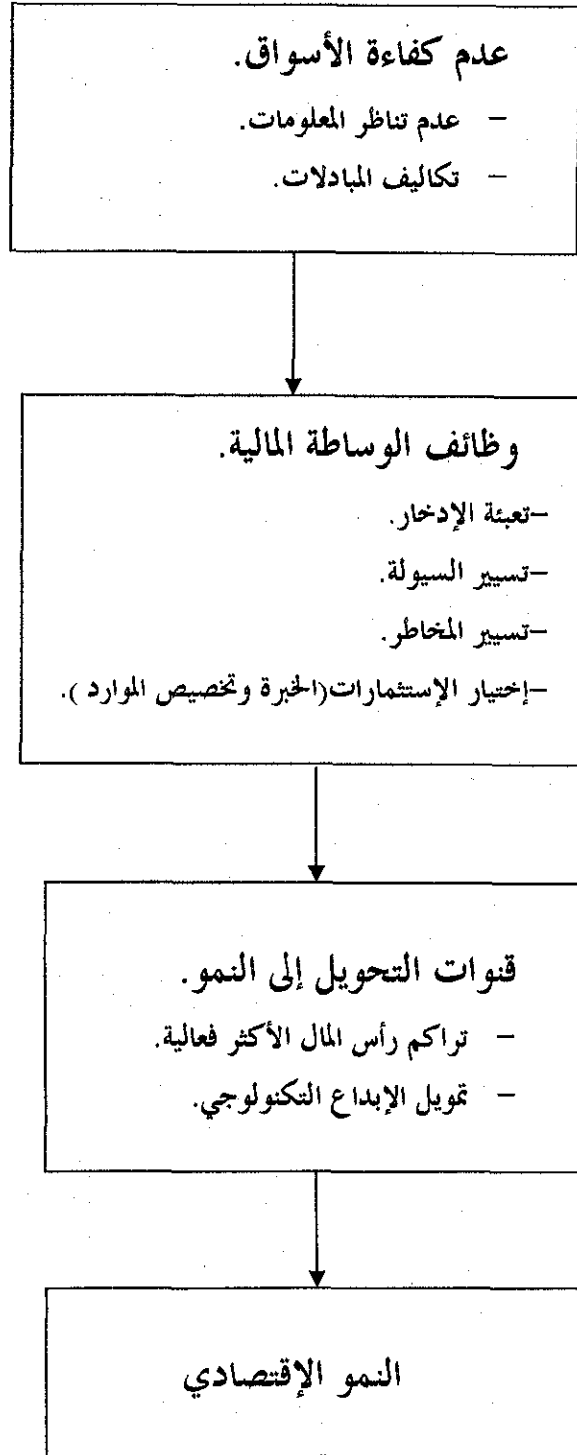
وأخيرا فإن مختلف الإصلاحات لتوسيع دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي وتنفيذ برامج الخصوصية، ومختلف الإصلاحات الإقتصادية الأخرى جميعها بحاجة إلى قطاع مالي متطور، لما يوفره من أدوات وتقنيات مالية متطورة، بإمكانه أن يلعب دورا أساسيا في تقليل المخاطر سواء من خلال دوره في توفير السيولة للمستثمرين والمدخرين، أو من خلال ما توفره عقود المبادلات والخيارات لأسعار الفائدة والعملات والآجال من ضمانات للمخاطر المصاحبة للتقلبات في أسعار الفائدة والعملات وغيرها، ويساهم هذا كله في رفع كفاءة استثمار الأموال المتوفرة كما يساهم في زيادة حجمها.

-ويمكن أن نلخص بصفة عامة الدور الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق التنمية الإقتصادية في أعمال

Levine (1996) في الشكل التالي :

¹ Amaira Bouzid "Libéralisation financier et croissance économique", 20^{ème} journées internationales d'économies monétaire et financière, Birmingham, 5,6 juin 2003, p 2, [http:// web.univ_orleans.fr](http://web.univ_orleans.fr)

الشكل (2-3): العلاقة النظرية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي:



Source : Arnaud Bourgain ,partice pieretti, op-cité, p3

ومن جانب آخر يرى بعض الكتاب من أمثال Robinson (1952) وLucas (1988)¹، أن أهمية تطور مؤسسات الوساطة المالية بدفع عجلة النمو الإقتصادي، مبالغ فيها في أحسن الأحوال، وأن تطور النظام المالي هو حصيلة للنمو والتطور الإقتصادي.

وفي إطار دراسة العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي وأيهما يؤثر في الآخر، فإن Patrick (1966)² يفرق بين مرحلتين للتطور الإقتصادي في أي دولة:

في المرحلة الأولى، التطور المالي هو الذي يؤثر على النمو الإقتصادي، حيث أن التطور المالي يسمح بتحويل الإدخار من قطاع تقليدي أقل إنتاجاً نحو قطاع حديث أكثر فعالية في الإنتاج والعائد على رأس المال، وعند انتهاء هذه المرحلة من التطور الإقتصادي، يصبح النمو الإقتصادي هو الذي يؤدي إلى تطور النظام المالي، من خلال إستجابة هذا النظام للخدمات المتطورة التي يتطلبها النمو الإقتصادي.

¹ Garip Turunc, op-cité, p 90

² Anne Joseph, Marc Raffino et Baptiste Venet, op-cité, p30

الخاتمة:

لقد توصل كل من شاو وماكينون إلى أن التحرير المالي، والذي يتمثل في تحرير معدلات الفائدة، إلغاء مختلف القيود والضوابط على النشاط المصرفي، التخلي عن سياسة توجيه القروض، وتخفيض نسبة الإحتياطات البنكية، يزيد من معدلات الإدخار والإستثمار ويؤدي إلى النمو الإقتصادي، كما توصلت جميع النماذج التي جاءت بعد أعمال شاو وماكينون إلى نفس ما توصل إليه مؤسسي مدرسة ستانفورد. حيث توصل كل من Matheisen و Kapur, Galbis ، إلى أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار ويحسن من نوعيته، كما وجد كل من Maxwell Fry(1988) و A.Gelb(1989) في دراسات قياسية أجريت على العديد من الدول النامية أن هناك إرتباط وثيقا بين تحرير معدلات الفائدة على الودائع والنمو الإقتصادي .

و قد استخلص هؤلاء الإقتصاديون أن كبح القطاع المالي يؤثر على كفاءة البنوك والمؤسسات المالية في القيام بدورها كوسيط مالي يلعب دورا أساسيا في تمويل الإقتصاد، وبالمقابل فإن التحرير المالي يؤدي إلى بناء قطاع مالي أكثر تطورا ويسمح بأحسن تخصيص للموارد المالية بسب قدرته الكبيرة على تسيير المخاطر، جمع المعلومات، وتوفير التمويل لأصحاب الأفكار الإستثمارية الجديدة بما يشجع على الإبتكار والإبداع في مختلف الأنشطة الإقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى بناء إقتصادا متطورا، ونظاما ماليا أكثر عمقا.

و نظرا لسهولة ووضوح أفكار شاو وماكينون في التحرير المالي، فقد عرفت انتشارا كبيرا مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، وتحولت من الحيز النظري إلى محيط التطبيق في عدد من الدول النامية، من آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا، ثم تبناها كل من البنك وصندوق النقد الدوليين في سياستهما لإصلاح الأنظمة المالية في الدول السائرة في طريق النمو.

الفصل الثالث

التحرير المالي من النظرية إلى محيط التطبيق

مقدمة:

لقد أسس الإقتصاديان Shaw - Mckinnon منهج التحرير المالي في سنوات السبعينات، و الذي أصبح مكونا هاما من مكونات سياسات الإصلاح المالي التي يتبناها البنك وصندوق النقد الدوليين، والتي تبنتها العديد من الدول النامية في كل من آسيا، أمريكا اللاتينية وإفريقيا كسياسات لإصلاح أنظمتها المالية.

إلا أن نتائج سياسات التحرير المالي لم تكن في صالح التحرير المالي ذاته خاصة في شكله الأول الذي وضعه شاو وماكينون في عام (1973)، وهذا ما دفع ماكينون (1991) وأنصار مدرسة ستانفورد إلى تطوير مفهوم التحرير المالي وإثرائه وهذا بالأخذ بعين الاعتبار لبعض الإنتقادات العديدة التي وجهت لهذا المنهج، وقد تمحور هذا التطور في مفهوم التحرير المالي حول جانبين رئيسيين:

-الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الإقتصادية للبلد الذي يجري فيها هذا الإصلاح المالي.

-إدماج بعض النظريات الإقتصادية الجديدة التي ظهرت في العشرين سنة الأخيرة، حيث أدمج المفهوم الجديد للتحرير المالي عدم كفاءة الأسواق المالية ومشكلة عدم تناظر المعلومات التي تسود بين المقرضين والمقترضين.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نستنتج ثلاثة شروط أساسية لنجاح سياسة التحرير المالي:

-إستقرار الإقتصاد الكلي والذي يعتبر شرطا مهما لقيام نظام مالي ومصرفي قوي، حيث أن بيئة سليمة للإقتصاد الكلي تمثل مصدر قوة للقطاع المالي وتساهم في تطويره وتزويد من كفاءته في تعبئة الإدخار وتقديم التمويل، بالإضافة إلى أن وجود إطار قانوني ملائم من شأنه أن يدعم ويوفر إدارة داخلية قوية للمؤسسات المالية وإنضباطا خارجيا لقوى السوق وتنظيما وإشرافا جيدا.

-التدرج في تطبيق التحرير المالي والذي يتمثل في تتابع المراحل الأساسية لكل من التحرير المالي الداخلي والخارجي في إطار الإنتقال من قطاع مالي يخضع للقواعد التنظيمية إلى قطاع مالي أكثر توجها للسوق.

المبحث الأول: الانتقادات الموجهة لنظرية التحرير المالي:

لقد تعرض منهج التحرير المالي في شكله الأول الذي وضعه شار وماكينون (1973) إلى العديد من الانتقادات والتي كانت تدور حول ثلاثة محاور رئيسية:

1. افتراض الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة على الإدخار والاستثمار.
2. غياب الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية وبالتالي مشكلة عدم تناظر المعلومات.
3. وأخيرا إهمال لدور القطاع المالي غير الرسمي في نماذج مدرسة ستانفورد.

المطلب الأول: إنتقادات الكينزيون الجدد للتحرير المالي:

من بين أهم الانتقادات التي توجهها المدرسة الكينزية لنظرية التحرير المالي هي تلك المتعلقة بالأثر الذي يفترض أنه إيجابي لإرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية على الإدخار والاستثمار. حيث أن الكينزيون الجدد لا يختلفون عن كينز (1936) باعتبار أن الإدخار بمثابة تسرب وكما زاد الإدخار، إنخفض تمويل الاستثمار الذاتي، كذلك وعلى عكس التحليل النيو كلاسيكي فإن الإدخار لا يحدد حجم الاستثمار وهناك أسبقية لفعل الاستثمار على الإدخار، حيث أن الأفراد يتخذون أولا قرار الاستثمار إذا تجاوزت الفعالية الحدية لرأس المال معدل الفائدة، ثم يأتي توزيع الدخل كنتيجة لقرار الاستثمار¹، وزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإدخار، الذي يعتبر دالة متزايدة في الدخل القابل للتصرف، وليس في معدل الفائدة.

¹ Francois Chesnais, op-cité, p 219

1- تحليل Dutt و Burkett:

درس BURKETT و DUTT¹ أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي، في إقتصاد قدراته الإنتاجية غير مستعملة كلية، أي أقل من مستوى التشغيل الكامل، وبالنسبة لـ burkett و dutt فإن إرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية أثرتين متناقضين على الإقتصاد:

- أولاً، وتطابقاً مع ما ذهب إليه كل من شاو وماكينون، فإن إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع يزيد من حجم موارد البنوك، وبالتالي زيادة الأموال القابلة للإقراض، وهذا يؤدي إلى إنخفاض معدلات الفائدة على القروض، فيرتفع حجم الإستثمار من جهة، وينخفض هامش الوساطة المالية (الفرق بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة) من جهة أخرى.

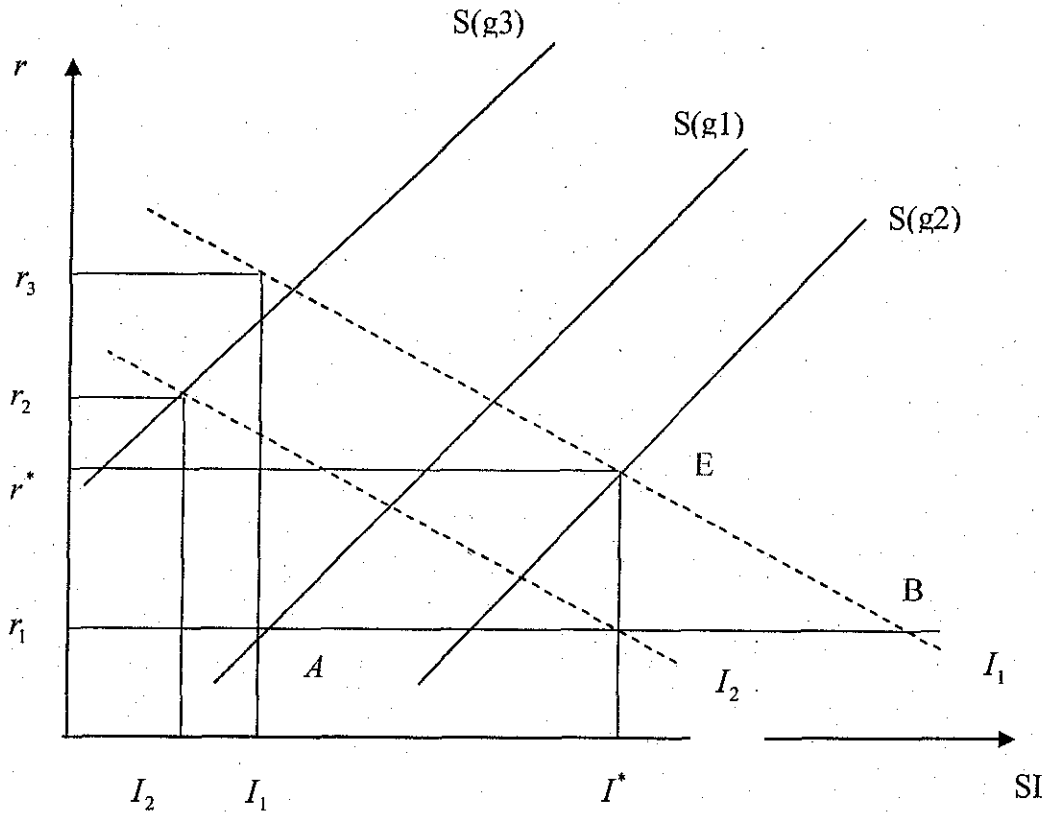
- وبالمقابل، فإن إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع، يدفع بالأفراد إلى الإدخار أكثر، وبما أن الإدخار يعتبر كتسرب، فإنه يقلل من الطلب الكلي، فينخفض الإستثمار.

ويعتبر burkett و dutt أن الأثر الثاني هو الذي يهيمن ، فإرتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلباً على الإستثمار، وهذا عكس ما ذهبت إليه نظرية التحرير المالي ، حيث أنه مع إرتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب إنخفاض معدل الربح فينخفض كل من الإستثمار والإنتاج ، وهذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لإنخفاض معدلات الفائدة على القروض، نتيجة إرتفاع الموارد القابلة للإقراض، كما توصل burkett و dutt إلى أن الإستثمار الكلي يمكن أن يستقر عند مستوى منخفض عما كان عليه قبل التحرير المالي، ويمكن أن نبين هذا، باستعمال الشكل (3-1) من الفصل الأول الذي يظهر التأثير الإيجابي لرفع معدلات الفائدة الحقيقية على الإدخار والإستثمار.

¹ baptiste venet " les critiques de la théorie de la libéralisation financière", université Paris IV dauphine, 2000, p 415.

الشكل (3-1): آثار ارتفاع معدلات الفائدة - الحالة الكينزية -

$$S(g_3) < S(g_1) < S(g_2)$$



source: baptiste venet , op-cité. P .05

إنطلاقاً من وضعية الكبح المالي، المتمثلة في تحديد معدل الفائدة الحقيقي على الودائع (r_1) أدنى من قيمته التوازنية، أوضح شاو وماكينون أن التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الإستثمار (من I_1 إلى I_2)، والنمو الإقتصادي (الانتقال من g_1 إلى g_2)¹.

أما في التحليل الكينزي الجديد فإن الإستثمار يتوقف على كل من الطلب الفعال، ومعدل الفائدة، دون المرور على الإدخار، في هذه الحالة فإن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية (r_2) يؤدي إلى إنخفاض في الإستثمار (إنتقال منحنى الإستثمار إلى اليسار) والذي يخفض بدوره معدل النمو الإقتصادي (g).

¹ bastiste venet, op-cité, p 5

الإستثمار ينخفض من (I_1) عند (r_2) مستواه قبل التحرير المالي إلى (I_2) عند (r_2) بعد التحرير المالي، ومثلما ينخفض النمو الإقتصادي، فإن الإدخار الذي يتوقف على الدخل هو كذلك سوف ينخفض (ينتقل من $S(g_1)$ إلى $S(g_3)$).

مع العلم أن معدلات النمو الإقتصادي مرتبة كما يلي: $g_3 < g_1 < g_2$

يمكن لإرتفاع معدلات الفائدة الحقيقية الناتجة عن التحرير المالي أن تؤدي إلى إنخفاض مهم في الإدخار والإستثمار حتى يصل إلى مستويات أقل من تلك المحققة في حالة الكبح المالي.

المطلب الثاني: التحرير المالي وعدم كفاءة الأسواق المالية:

إعتبر كل من ماكينون و شاو والتابعين لهم، أن الأسواق المالية، وخاصة أسواق القروض، أسواق تسودها المنافسة التامة، أي أن كل المعلومات متاحة لجميع المتعاملين على السوق.

كذلك بالنسبة لمؤسسي نظرية التحرير المالي، فإن وجود تقييد للإئتمان "Rationnement du crédit" يرجع إلى تحديد معدلات الفائدة أقل من مستواها التوازني في السوق، أي أن تدخل الدولة بتحديد معدلات فائدة حقيقية منخفضة، يؤدي إلى عدم تلبية كل طلبات القروض، وهذا يعني أن الكبح المالي هو العامل الوحيد الذي يؤدي إلى وضعية تقييد الإئتمان حسب منظري التحرير المالي، إلا أنه يمكن الإستدلال على وجود وضعية تقييد الإئتمان، حتى في حالة عدم وجود أي شكل من أشكال كبح القطاع المالي.

1- أعمال weiss, stiglitz 1981:

بفضل أعمال Joseph Stiglitz و Andrew Weiss (1981)¹ تمكنت النظرية الإقتصادية من التأكيد على إمكانية تواجد تقييد الإئتمان حتى في أسواق تسودها المنافسة التامة، ووجود تقييد الإئتمان يعتبر كنتيجة لعدم كفاءة الأسواق المالية وخاصة مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، ويرجع هذا لخصوصية الأسواق المالية والتي لا يمكن إعتبارها مثل باقي الأسواق العادية، حيث يتم فيها تبادل الأموال مقابل تعهد بالدفع، الأمر الذي يترتب عليه جانب كبير من حالة عدم التأكيد بالنسبة للمقرض، فهو غير متأكد من إرادة وقدرة المقرض على السداد.

¹ Arnaud de Servigny et Ivan Zelenko " économie financière", Dunod, Paris, 1999, P91

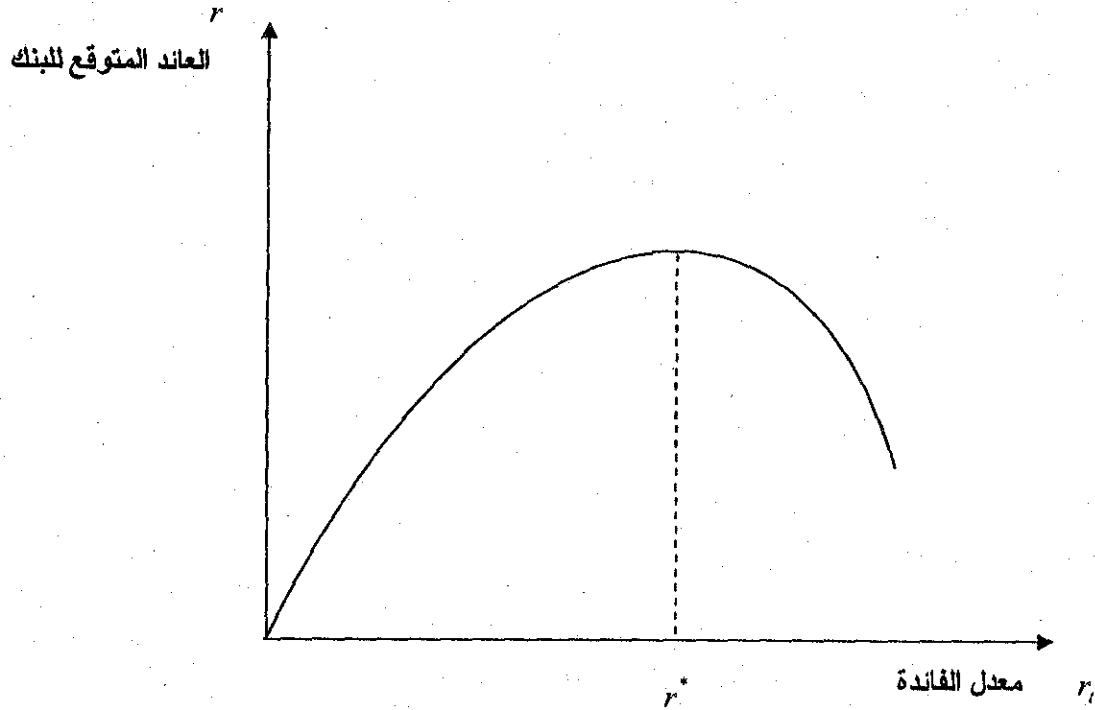
وتواجه البنوك مثل أي مقرض آخر، مشكلة عدم تناظر المعلومات، ويرى Stiglitz و Weiss (1981) أن معدل الفائدة الذي يدفعه المقرض يعتبر بمثابة إشارة للبنك، يستطيع من خلالها معرفة احتمال عدم وفاء المقرض بالتزاماته، وكلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي الذي على المقرض دفعه للبنك، كلما كانت إستثماراته أكثر خطورة، وزاد احتمال توقفه عن السداد، و يارتفاع معدل الفائدة على القروض، ترتفع معه المخاطرة المتوسطة للمقرضين، وتنخفض أرباح البنك المتوقعة.

وبالموازاة مع هذا فإن ارتفاع معدلات الفائدة يزيد من التكاليف التي يتحملها المقرضون، مما يدفعهم إلى تبني المشاريع ذات العوائد المرتفعة، والتي ترافقها درجة مخاطرة مرتفعة أيضا.

وفي هذه الوضعية، البنك سوف يتجه إلى منح قروض إلى المستثمرين الذين تتسم مشاريعهم بمخاطرة منخفضة فقط، أي أنه سوف يخفض من القروض التي يمنحها، عند مستويات مرتفعة لمعدل الفائدة الأمثل، أي أنه يوجد معدل فائدة حقيقي أمثل على القروض (r^*)، فإذا ارتفعت معدلات الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك، أكبر من هذا المعدل الأمثل، تبدأ الأرباح المتوقعة للبنوك في الانخفاض وهذا ما يوضحه الشكل التالي¹:

¹ baptiste Venet ,Ibid, p26

الشكل (3-2) : عدم تناظر المعلومات والعائد المتوقع للبنك



source: baptiste venet " les approches théorique de la libéralisation financière" op-cité, p26.

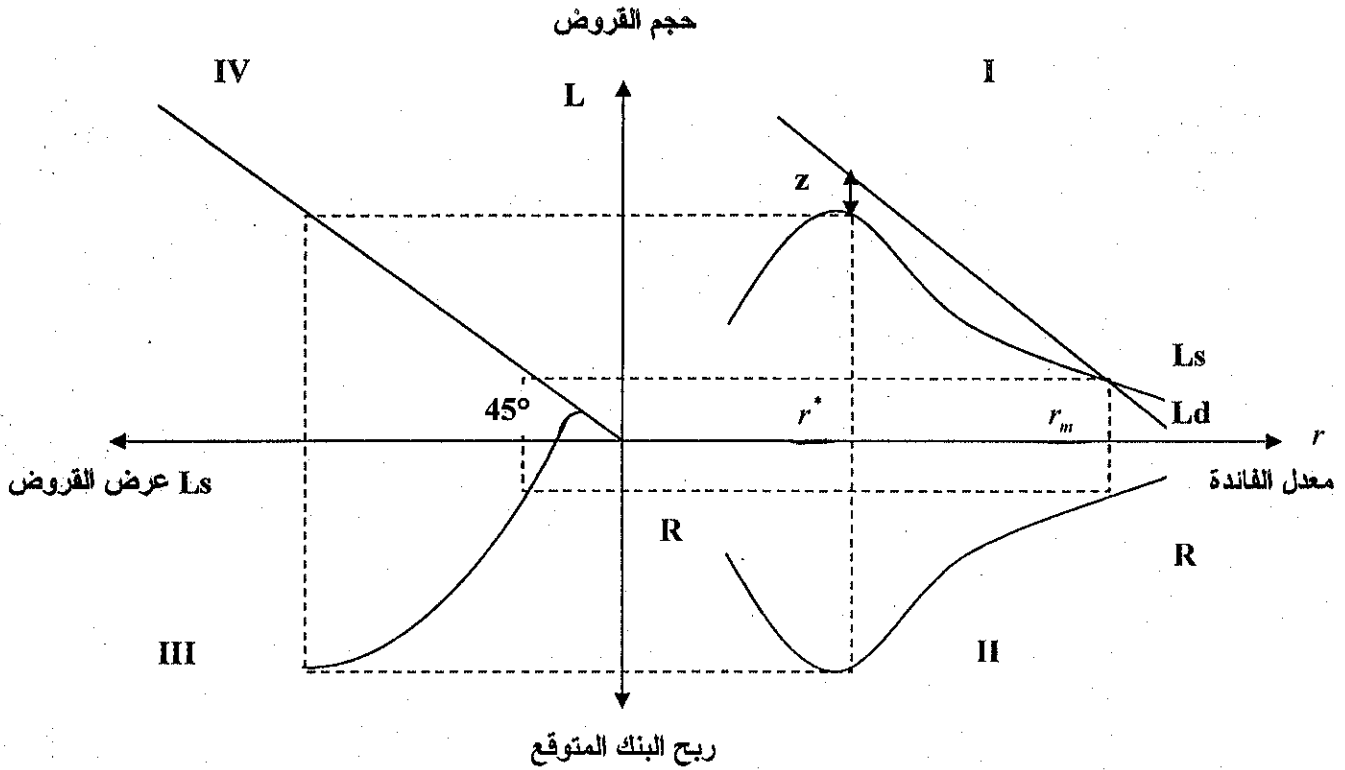
لقد توصل *weiss* و *stiglitz* إلى أن، زيادة منخفضة في معدلات الفائدة على القروض تسمح بزيادة عرض الإئتمان إلا أن أي زيادة إضافية أكبر من معدل الفائدة الأمثل (r^*) تقلل من نشاط الإقراض وتؤدي إلى انخفاض الربح المتوقع للبنك ويرجع هذا لسببين¹ :

1- عند مستوى مرتفع لمعدل الفائدة أكثر من (r^*) سوف يتقدم المقترضون الأكثر ميلا للمخاطرة لطلب الحصول على إئتمان من البنك، بينما سوف يتراجع المقترضون الذين يكرهون المخاطرة والذين يعتبرون الأكثر أمانا، بافتراض أنهم لا يتهربون من السداد، ويخرجون من قائمة طالبي الحصول على قروض وهذا ما يسميه *weiss* و *stiglitz* بـ "الإختيار السيء" *l'anti sélection* .

2- سوف يعتمد كل مقترض إلى تغيير طبيعة مشروعه (بما أن البنك لا يمكنه فرض رقابة دقيقة على تصرفاته)، وهذا يجعله أكثر مخاطرة، وهذا ما يسميه *weiss* و *stiglitz* بـ "ظاهرة الحافز".

¹ رونالد ماكينون، مرجع سبق ذكره، ص 122.

الشكل (3-3) : التوازن في حالة تقييد الائتمان



Source : frédéric lopez " banque et marché du crédit", presse univesitaires de France, 1996, p 102.

الإطار I: يبين العلاقة بين معدل الفائدة (r)، والطلب على القروض L_d ، الذي هو دالة متناقصة في معدل الفائدة، وعرض القروض L_s الذي يزيد مع زيادة معدل الفائدة ما دام أن $r \leq r^*$ ، وأي زيادة في معدل الفائدة على القروض (r) أكبر من المعدل الأمثل (r^*) تؤثر سلباً على ربح البنك المتوقع، باعتبارها تؤدي إلى ظهور الإختيار دو المخاطر المتضادة (إقصاء المقترضين الأقل مخاطرة) والمخاطر الأخلاقية للمقترضين (الذين يميلون لإختيار المشاريع الأكثر مخاطرة)، والنتيجة هي ظهور منحني عرض القروض، كدالة متناقصة لمعدل الفائدة (r) عندما يتجاوز هذا الأخير معدل الفائدة الأمثل (r^*)، أي أنه فوق هذا المعدل، تتجه البنوك إلى تخفيض عرض القروض، رغم زيادة الطلب.

الإطار II: يبين أن ربح البنك المتوقع، ليس بدالة رتيبة "monotone" لمعدل الفائدة، حيث أنه عندما يرتفع معدل الفائدة على القروض (r) عن معدل الفائدة الأمثل (r^*) يصبح ربح البنك المتوقع دالة متناقصة لمعدل الفائدة.

الإطار III: يمثل عرض القروض LS كدالة متزايدة لربح البنك المتوقع ما دام أن $r \leq r^*$ ، أي أنه يزيد الربح المتوقع مع زيادة عرض القروض، وبعد هذا المستوى، ينخفض كل من عرض القروض والربح المتوقع، ويترجم هذا بينا برجوع إلى الأعلى على طول خط المنحنى.

ومن الإطار I يظهر أن معدل الفائدة التوازني (r_m) لسوق القروض، الذي يمثل نقطة التقاطع بين كل من الطلب و العرض على القروض، أكبر من المعدل الأمثل للبنك (r^*) ، وهذا يظهر وضعية تقييد الإئتمان بسبب أنه عند (r^*) يوجد طلب القروض لم تتم تلبية قدره (Z).

في هذا المثال، معدل توازن السوق (r_m) ليس هو المعدل الأمثل للبنك (r^*) ، فإذا قررت السلطات العمومية تطبيق سياسة التحرير المالي، فإن معدل الفائدة سوف يحدد عند مستواه التوازني (r_m) مما يؤدي إلى إحتفاء تقييد الإئتمان، إلا أن هذا المستوى التوازني لا يعتبر توازنا مثاليا لأن:

1- ربح البنك المتوقع يصبح أدنى من الربح الأمثل.

2- البنوك تصبح مجبرة على تمويل الإستثمارات الأكثر مخاطرة.

فإذا أخذنا بعين الإعتبار عدم كفاءة الأسواق المالية، فإن تحرير معدلات الفائدة، لا يظهر كشرط ضروري وكافي للتخصيص الأمثل للمواد المالية، ويرى cho أن أفضل سياسة للبلدان التي ترغب في تحرير نظمها المالية هي تطبيق الإستراتيجية التالية:

أولاً: ينبغي إبقاء الرقابة الحكومية على القطاع البنكي، لتجنب مشاكل الإختيار السيئ، والمخاطر الأخلاقية، الناجمة عن الإرتفاع الكبير في معدلات الفائدة.

ثانياً: يجب تطوير أسواق الأسهم، التي تمتص المقترضين الذين لم يوفقوا في الحصول على قروض من السوق البنكي، لإرتفاع مخاطرة مشاريعهم.

فالأخذ بعين الإعتبار لعدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، تجعل ما توصلت إليه نظرية التحرير المالي من نتائج نسبية، وهذا ما دفع بعض مؤسسي نظرية التحرير المالي، بالرجوع إلى مساهماتهم الأصلية، للأخذ بعين الإعتبار هذه الإنتقادات وعلى رأسهم ماكينون، وهذا ما سوف نتطرق إليه على المبحث الثالث من هذا الفصل.

المطلب الثالث: مدرسة الهيكلين المحدثين ودور القطاع المالي غير الرسمي:

بالرغم من أن ماكينون وشاو قد قاما بتحليل دور أسواق التمويل غير الرسمية في كتابيهما لسنة 1973 إلا أنهما لم يدخلاها في نموذجيهما، وغياب هذه الأسواق غير الرسمية من نماذج مدرسة ستانفورد يعد قصورا واضحا لكون هذه الأسواق تعتبر من أهم الخصائص الهيكلية التي تميز الإقتصاديات السائرة في طريق النمو¹، وتلعب دورا مهما في تمويل القطاعات المنتجة، خاصة في ظل الكبح المالي، حيث يجد المقرضون والمقترضون في القطاع غير الرسمي ملجأ للتوظيف والتمويل. وبالمقابل، فقد دفع الإقتناع بكفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الوساطة المالية، العديد من الإقتصاديين: (1983) Taylor (1983) van wijinbergen و (1984) Buffie² المنتمين لمدرسة الهيكلين المحدثين، إلى نقد منهج التحرير المالي الذي أغفل دور القطاع غير الرسمي. ولقد اعتبر الهيكلين المحدثين أن القطاع المالي غير الرسمي يلعب دورا فعالا في تخصيص الموارد المالية، ويساهم في زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول النامية.

كما يرى أنصار هذه النظرية أن إرتفاع معدلات الفائدة الإسمية تؤدي إلى زيادة معدل التضخم (إرتفاع تكاليف الإنتاج)³، و تخفيض العملة يريد من تكلفة الإستيراد، و بالنسبة للهيكلين المحدثين فإن التحرير المالي في الدول النامية، لا يؤدي إلا لوضعية من الركود التضخمي فترتفع كل من البطالة والتضخم وينخفض النمو الإقتصادي.

كذلك يركز الهيكلين المحدثون على الكفاءة النسبية للقطاع المالي غير الرسمي في تخصيص الموارد المالية، باعتباره يقوم بوساطة تامة مقارنة بالبنوك التي تقوم بوساطة جزئية (نظرا لإحتفاضها باحتياطي نقدي يقلل من قدرتها على منح القروض)، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تحسن من كفاءة القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية مقارنة بالبنوك، ومن بين هذه العوامل نذكر:⁴

¹ baptiste Venet "libéralisation financière et développement économique", op-cité, p9

² محمد صفوت محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 40

³ amaira Bouzid "libéralisation financière et croissance économique", op-cité, p 2

⁴ محمد صفوت محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص 41

- 1- تمركز القطاع المالي غير الرسمي في مناطق جغرافية لا يستطيع القطاع المالي الرسمي النشاط فيها بسبب ارتفاع تكاليف فتح فروع في هذه المناطق المعزولة.
- 2- تتحدد معدلات الفائدة في السوق حسب العرض والطلب، الأمر الذي يقلل من المنافسة غير السعرية، بالإضافة إلى أن هامش معدلات الفائدة تحدده ظروف الإقراض.
- 3- يتميز القطاع المالي غير الرسمي بانخفاض عمليات الإقراض والإقراض، لأنه في أغلب الأحوال يتم العمل في المنازل أو في محلات مخصصة لأكثر من نشاط واحد، بالإضافة إلى عدم تدخل الحكومة في نشاط هذا القطاع بفرض ضرائب.
- 4- المقرضون في القطاع المالي غير الرسمي أكثر قربا من مقترضيه، وهذا ما يمكنهم من معرفة قدرا أكبر من المعلومات عن عملائهم، مقارنة بوحدة القطاع المالي الرسمي، وهذا يؤدي إلى عدم وجود مشكلة عدم تناظر المعلومات بين المقرضين والمقترضين، باعتبار أنه في القطاع المالي غير الرسمي القروض لا تمنح لأفراد غرباء عن المنطقة بل يشترط انتماؤهم لنفس القرية أو المدينة التي يتواجد فيها المقرض، مما يجعل المعلومات تنتشر بسرعة.

بالإضافة إلى أن تجاهل دور القطاع المالي غير الرسمي، وحجم نشاطه قد يقلل من نجاح سياسة التحرير المالي، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: دروس من أولى تجارب التحرير المالي في الدول النامية:

انطلاقا مما توصل إليه كل من (Shaw (1973) و (Mckinnon (1973)، والإقتصاديين التسابعين لمدرسة ستانفورد من النتائج الإيجابية للتحرير المالي على النمو الإقتصادي، إنتقل منهج التحرير المالي من الحيز النظري إلى محيط التطبيق، في عدد من الدول النامية ثم طبقه كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، فازدادت بذلك الدول النامية المتبعة لسياسات التحرير المالي عددا.

المطلب الأول: تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية:

لقد اتخذ العديد من الدول النامية خطوات لتحرير نظمه المالية خلال العقدين الماضيين¹، وتعكس لنا المعلومات الواردة في الجدول (3-1) تواريخ إجراء عمليات التحرير المالي التي حدثت في عدد من

¹ رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 92

الجدول (1.3): تاريخ التحرير المالي في بعض الدول النامية.

التحرير الكلي	التحرير الجزئي	حساب رأس المال		الأسواق المالية		القطاع المالي المحلي		الدول
		التحرير الكلي	التحرير الجزئي	التحرير الكلي	التحرير الجزئي	التحرير الكلي	التحرير الجزئي	
1994	1976-94	1981-82/1991	1976-81/1982-91	1991	1977-82/1989-91	1984	1977-82/1987-94	الأرجنتين
1991-94/1996	1973-91/1994-98	1990-94/1998	1994-98	1991	1973-91	1991	1976-79/1988-91	البرازيل
1998	1974-98	1998	1977-78/1979-98	1995	1987-95	1986	1974-82/1984-86	الشيبي
1996	1974-98	1998	1981-98	1991	1989-91	1990	1974-90	كولومبيا
1991	1973-91	1991	1973-91	1991	1989-91	1990	1977-90	المكسيك
1983-96	1973-87/1990-83/96	1992	1973-87/1990-82	1993	1991-93	1992-96	1973-82/1990-92/96	اليورو
1996	1973-96	1973-83/1996	1983-96	1990-94/1995	1973-90/1994-95	1991-94/96	1981-84/89-91/94-96	فنزويلا
السيولة								
1996	1980-96	1994	1991-94	1991		1996	1980-96	بنغلاديش
1995	1973-95	1973		1973		1995	1978-95	هونغ كونغ
1998	1979-98	1998	1979-98	1991-92/1998	1984-91/1992-98	1997	1980-97	كوريا
	1991	1994	1991-94		1992	1995	1992-95	الهند
1997	1978-97	1988-91	1979-88/1991	1997	1988-97	1983	1978-83	اندونيسيا
	1973		1973	1992	1973-92	1991	1971-85/1987-91	ماليزيا
	1986		1990	na	na	1989	1986-89	نيبال
	1976		1976	1991	1986-91	1983	1981-83	فلبين
1987	1972-87	1978	1972-78	1987	1983-87	1977	1975-77	سنغافورة
1994	1978-94	1994	1978-94	1990	1980-90	1990	1980-90	سيريلانكا
1998	1980-98	1998	1994-98	1990	1988-90	1992	1980-92	تايلاند
الريفيا ودول المتوسط								
	1980		1985	1996		1983	1980-83	أفريقيا الجنوبية
	1990		1994			1995	1990-95	الجزائر
1992	1990-92	1991	1990-91	1992		1991		مصر
	1986				1986	1990	1987-90	عانا
	1980		1990	1993		1996	1980-96	المغرب
	1986		1993		1989	1996	1986-96	تونس
1990	1980-90	1990	1984-90	1989	1983-89	1989	1980-83/1987-89	تركيا
	1991	1994			1993	1991		زيمبابوي

Source: Saoussen Ben Gamra "liberalisation financier et crise bancaire", P06, www.univ_paris13.fr

البلدان النامية، من أمريكا اللاتينية، آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وهي تشير حقا إلى إتساع عمليات التحرير المالي، فقد تحررت معدلات الفائدة كليا في بعض الدول، وفي بعض الدول الأخرى كانت الحدود القصوى الموضوعة لسعر الفائدة تعامل بمرونة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي، وكانت هناك عوامل عديدة عجلت بهذا التحول في السياسة حيث شرع عدد كبير من البلدان النامية بالتركيز بشكل أكبر على القطاع الخاص، وتحديد الأسعار عن طريق السوق¹.

ومن الجانب التطبيقي فقد اختلفت سياسات التحرير المالي المتبعة من بلد لآخر، واختلفت معها النتائج المحققة، فقد كان التحرير المالي كليا في بعض دول أمريكا اللاتينية، وبالمقابل فإن بعض دول جنوب شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية وتايوان اتبعت سياسات جزئية للتحرير المالي.

المطلب الثاني: التحرير المالي في بلدان أمريكا اللاتينية:

مع منتصف 1970 تم تنفيذ ثلاثة من أكبر برامج التحرير المالي في كل من الأرجنتين وأرغواي، وشيلي، وقد تمثلت هذه الإصلاحات في رفع القيود على معدلات الفائدة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال، والتخلي على برامج الإئتمان الموجه، وبيع البنوك العمومية إلى القطاع الخاص، ورفع القيود التي تحول دون دخول المجال المصرفي سواء للبنوك المحلية أو الأجنبية، وقد نفذ هذا الإصلاح المالي في هذه الدول بسرعة كبيرة، في مرحلة كانت تتميز بارتفاع معدل التضخم، وعدم استقرار الإقتصاد الكلي، وقد واجهت هذه البلدان صعوبات خطيرة، بسبب الطريقة التي تمت بها إزالة القيود المالية وتحرير معدلات الفائدة².

حيث أدت سياسات التحرير المالي في دول أمريكا الجنوبية إلى استبدال أزمات مالية حادة بالكبح المالي، كما أشار إلى ذلك Diaz Algendro (1985) في مقال عنوانه " ودعا للكبح المالي مرحبا بالانهيار المالي " والذي حلل فيه آثار سياسة التحرير المالي المتبعة في الشيلي³.

¹ البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

² البنك العالمي، نفس المرجع، ص 157.

³ garip Turunc " développement du secteur financier et croissance", op-cité, p 109.

1- التحرير المالي في الشيلي:

قبل الإصلاحات المالية لسنة 1974 كان النظام المالي في الشيلي يسير وفقا لسياسة الكبح المالي ، وهذا بسبب القيود التي كانت مفروضة على البنوك والمؤسسات المالية، وقد أصبح الجهاز المصرفي يعمل بمعدلات فائدة سالبة على الودائع، وانخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من عام 1973 إلى عام 1975.

وفي منتصف السبعينات طبقت في الشيلي سلسلة هامة من الإصلاحات المالية، حيث تم تحرير النظام المالي المحلي، بإلغاء الخطوط الائتمانية الرسمية التي كانت تستفيد منها المؤسسات الإقتصادية العمومية، كما تم تخفيض و بنسبة كبيرة متطلبات الإحتياطي على البنوك التجارية، وبحلول عام 1976 تم التحرير الكلي لمعدلات الفائدة على كل من الودائع والقروض.

كما تم بيع البنوك التجارية للقطاع الخاص، فزادت المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص منح القروض وجمع الودائع، أما على المستوى الخارجي فقد تم رفع القيود على تحركات رؤوس الأموال وفتح السوق المحلية أمام المؤسسات المالية الأجنبية .

ونتيجة لهذه السياسة المطبقة، ارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية بشدة من سالبة إلى مستويات إيجابية عالية، بحيث تجاوزت معدلات الفائدة الحقيقية على القروض نسبة 30% في السنوات ما بين 1975 و 1982، وكذلك إنخفض التضخم من 200% في عام 1974 إلى 20% سنة 1981، كما أدت الفوارق الكبيرة بين معدلات الفائدة المحلية المرتفعة ومعدلات الفائدة الأجنبية المنخفضة إلى اجتذاب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية، ترتب عليها إرتفاعا مفرطا في سعر الصرف مما أثر سلبا على الصادرات المحلية، وارتفعت تكلفة الواردات فتقلص بذلك مستوى الإنتاج، كما أدى هذا إلى إنخفاض مستويات الربح في كل من القطاعين الصناعي والزراعي في الشيلي، والنتيجة كانت تخلف عدد كبير من المقترضين عن سداد القروض للبنوك المحلية.¹

¹ البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 108، 159.

وأدت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل إلى توسع نقدي سريع أوجد صعوبة لدى السلطات في التحكم في الطلب المحلي، فارتفع معدل التضخم كما أن إفتقار الهيآت المشرفة على الجهاز المصرفي في شيلي خلال تلك الفترة أدى إلى زيادة المضاربة والإقراض الخطر.

وابتداء من سنوات 1981 حتى عام 1984 بدأت الإهيارات في القطاع البنكي والتراجع الحاد في النمو الإقتصادي¹ كنتيجة لوضعية من عدم الإستقرار الإقتصادي والمالي الذي عرفته بسبب تحريرها السريع والكلي لقطاعها المالي، كما وصلت الأصول التي لم يتم تسديدها للبنوك سنة 1982 في الشيلي إلى 79% من رأس المال الإحتياطي، وزادت عن 150% في عام 1983، وقد تفاقمت الإهيارات المصرفية، نتيجة لتراكم القروض التي لم يتم تسديدها للبنوك.

فمن جراء سياسة التحرير المالي، فإنه خلال فترة زمنية قصيرة واجهت المؤسسات الإقتصادية تغيرات سريعة في الأسعار، وإنخفضت مبيعاتها المحلية، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الفائدة التي زادت من تكلفة إقتراضها، وإنخفاض كبيراً في سعر صرف العملة المحلية الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل كبيرة في القطاعات الإنتاجية، أدت إلى وضعية من عدم الإستقرار الإقتصادي، كان لسياسة التحرير المالي ضلع فيها.

كذلك أدى التحرير الكامل للبنوك، في ظل وجود معدلات تضخم مرتفعة ومعدلات فائدة حقيقية مفرطة في الإرتفاع إلى ظهور مخاطر الإختيار السيئ في نوعية المقترضين الذين يتقدمون للحصول على قروض في مثل هذه الظروف، وكذلك في تصرفات البنوك.

ويعود فشل سياسة التحرير المالي في كل من الأرجنتين، وأوروغواي، وشيلي إلى سببين رئيسيين وهما:
1- إن هذه الدول كانت أكثر إندفاعاً وسرعة في إزالة الرقابة المالية وإلها قامت بتحرير أنظمتها المالية بطريقة جذرية قبل أن تضع التضخم تحت السيطرة، وتحقق تعمقاً مالياً ملموساً.

وفي الواقع فإن هذه البلدان الثلاثة، كانت تعاني من عدم إستقرار الإقتصاد الكلي في الوقت الذي أزيلت فيه الحدود القصوى للفوائد على الودائع والقروض المصرفية، وأتيح للبنوك أن تتنافس بحرية في سوق رأس المال، وتم رفع القيود أمام رأس المال الأجنبي.

¹ رونالد ماكنون، مرجع سبق ذكره، ص 64، 68.

2- إن سياسات التحرير المالي المطبقة في الأرجنتين وأرغواي وشيلي اعتمدت على المخالفة الحرفية التامة لسياسة الكبح المالي، حيث قامت بالتحرير التام لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض، ولحساب رأس المال، وألغت كل القيود على النظام المصرفي، وحولت ملكية كل البنوك العمومية إلى القطاع الخاص، وقد أدت هذه الإجراءات، المطبقة إلى نتائج مؤسفة وسلبية على إقتصاديات هذه الدول، ولدت حالة من عدم الاستقرار الإقتصادي والمالي، أدت إلى إفلاس عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية، وقد كان من الأفضل لهذه الدول أن لا تتسرع في عملية التحرير المالي، وتعتمد على التدرج والتسلسل في مراحل التحرير، وأن تبقى على قدر من الرقابة على الجهاز المصرفي وعلى حركة رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثالث: التحرير المالي في دول شرق آسيا:

لقد كانت البلدان الآسيوية بشكل عام أكثر نجاحا على تحرير أنظمتها المالية مقارنة بالبلدان الإفريقية ودول المخروط الجنوبي، ويرجع هذا أساسا إلى أن الإصلاحات المالية في شرق آسيا نفذت في بيئة إقتصاد كلي أكثر إستقرارا وفي أوضاع مؤسسية أكثر ملائمة، ولقد تميزت إقتصاديات شرق آسيا ولفترة طويلة، قبل الإصلاحات المالية والتحرير المالي بنظم مالية مقيدة تتميز بـ:¹

1- تحديد أسقف لمعدلات الفائدة الإسمية على القروض والودائع.

2- مراقبة الصرف، وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال.

3- منح قروض بمعدلات فائدة تمييزية منخفضة لقطاعات الأولوية، خاصة قطاع الصناعة والقطاعات المصدرة.

4- عدد كبير من البنوك العمومية وبنوك التنمية، تمول القروض الطويلة الأجل التي يستفيد منها القطاع الصناعي، بالإضافة إلى مؤسسات مالية متخصصة تمول بدرجة كبيرة القطاع الفلاحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ Philippe D'arvisenet et Jean Pierr petit " Echange et finance internationale", collection banque ITb, Paris 1996, p 64.

5- تقييد المنافسة في المجال المصرفي، ليس فقط أمام المؤسسات المالية الأجنبية، ولكن حتى في وجه البنوك المحلية.

وفيما يلي سوف نتناول كل من التجربة الكورية الجنوبية في التحرير المالي، وتجربة إندونيسيا باعتبارهما من أوائل الدول التي طبقت هذا المنهج من الإصلاح في شرق آسيا.

1- التحرير المالي في كوريا الجنوبية:

لقد كان النظام المالي في كوريا الجنوبية، في مرحلة الستينات والسبعينات مقيدا بقواعد شديدة، وخاضعا لسيطرة الحكومة التي استعملته كأداة أساسية لتطبيق سياستها الصناعية في تلك الفترة، حيث تم تحديد معدلات الفائدة عند مستويات منخفضة، بالإضافة لتطبيق الحكومة لسياسة توجيه القروض لتمويل بعض قطاعات الاقتصاد التي تعتبرها كقطاعات إستراتيجية للتنمية الاقتصادية. ومع نهاية فترة السبعينات تعرض إقتصاد كوريا الجنوبية إلى أزمة اقتصادية أدت إلى عدم استقرار الإقتصاد الكلي، وأثرت سلبا على النمو الإقتصادي، وهذا ما دفع بحكومة كوريا الجنوبية إلى تغيير سياستها الاقتصادية، وإتباع سياسة التحرير المالي باعتبارها تؤدي إلى تطوير النظام المالي والتخصيص الجيد للموارد المالية.

وقد شرعت كوريا الجنوبية في منتصف الثمانينات بتطبيق برامج لإعادة الهيكلة وإصلاح النظام المالي، وهذا بالتخفيف من القيود والضوابط المفروضة على النظام المالي، والتحرير الجزئي لمعدلات الفائدة وفتح المجال المصرفي أمام المؤسسات المالية الخاصة والأجنبية من أجل تشجيع المنافسة ما بين البنوك وفي الأسواق المالية، كما تخلت الحكومة عن تطبيق برامج الإئتمان الموجه، كما قامت بتحويل البنوك التجارية المملوكة للقطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، وألغت معدلات الفائدة التمييزية على القروض التي كانت موجهة لما يسمى بقطاعات الأولوية، كما تم السماح للبنوك ومؤسسات الوساطة المالية بتنويع خدماتها المالية الموجهة للأفراد وللمؤسسات الاقتصادية.

وبالرغم من تطبيقها لهذا المنهج التحرري فيما يتعلق بالنظام المالي إلا أن الحكومة استمرت في المراقبة والمتابعة الدقيقة لنشاط البنوك التجارية فيما يخص منحها القروض للقطاع الخاص والتنظيم والتحكم في معدلات الفائدة في هذه البنوك، وفي مختلف المؤسسات المالية، وبالمقابل فإنها سمحت

بالتحرير الجزئي لمعدلات الفائدة في الأسواق المالية. أما فيما يتعلق بحركة رؤوس الأموال الأجنبية فإن الحكومة أبقت على القيود من أجل السيطرة على هذه التدفقات الخارجية تجنبا لحداث تدفقات رأسمالية كبيرة، تؤدي إلى زيادة معدل التضخم المحلي، وإرتفاع سعر الصرف، قد يقوض نجاح عملية التحرير المالي في مرحلتها الأولى.

وبعد مرور بضع سنوات من تطبيقها لسياسة التحرير المالي تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق إستقرارا في إقتصادها الكلي نتيجة لتحسن القطاع المالي وصرامة السياسة النقدية المطبقة من طرف البنك المركزي، حيث انخفض معدل التضخم المحلي في كوريا الجنوبية من 20% خلال الفترة من 1979 حتى 1982 إلى حوالي 7% في عام 1982 وإلى 3% في عام 1983، كما استقرت خلال هذه الفترة معدلات الفائدة الحقيقية على القروض ما بين 5% و 10%، كما أدت سياسة التحرير المالي إلى تعمق مالي كبير في القطاع المالي المحلي، وإلى توسع النشاط البنكي، والأسواق المالية.¹

كما عرفت مؤشرات التطور المالي نموا كبيرا يدل على مدى التطور الذي عرفه هذا القطاع، حيث تضاعفت النسبة M3 إلى الناتج المحلي الإجمالي من 48.8% عام 1980 إلى 94.4% عام 1987، وهذا يظهر الدور الكبير الذي أصبح يطلع به النظام المالي في تعبئة الإدخارات المحلية وتمويل القطاع الحقيقي المحلي.

الجدول (3-2): تطور القطاع المالي في كوريا الجنوبية خلال سنوات 1980، 1984، 1987.

المؤشر	1980	1984	1987
M2/PNB	34.2	37.2	41.3
M3/PNB	48.6	68.1	94.4
PNB / سندات الشركات	4.5	8.1	10.2
PNB / رسملة الأسواق المالية	6.9	7.8	26.8

المصدر: البنك العالمي، تقرير عن التنمية في العالم (1989)، ص 162.

¹ البنك العالمي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

M2: تمثل العملة المتداولة، الودائع تحت الطلب والودائع لأجل وودائع التوفير وودائع المقيمين بالنقد الأجنبي لدى البنك المركزي وبنوك الودائع النقدية.

M3: هي مجموع M2 بالإضافة إلى الودائع في المؤسسات المالية غير المصرفية للقروض طويلة الأجل والأوراق التجارية وشهادات الإيداع.

ونظرا لهذا التطور في القطاع المالي المحلي، بدأت حكومة كوريا الجنوبية في التحرير التام لمعدلات الفائدة المصرفية في أواخر عام 1988، حيث تم تحرير مختلف معدلات الفائدة، مع الإبقاء على نوع من الإشراف على معدلات الفائدة على الودائع، وقامت الحكومة بفتح الأسواق المالية المحلية أمام المشاركة الأجنبية.

ورغم أن سياسة التحرير المالي في كوريا الجنوبية لم تحقق نجاحات كبيرة، إلا أنها لم تؤدي إلى أزمات مالية وإلى عدم الاستقرار الإقتصادي، كما حدث في الشيلي.

2- لمحة عن التحرير المالي في إندونيسيا:

لقد حققت سياسة التحرير المالي نجاحا كبيرا في إندونيسيا حيث أنه بعدما كان القطاع المالي مقيدا وبعد إلحاح من البنك وصندوق النقد الدوليين، بدأت حكومة إندونيسيا في تطبيق مجموعة من الإصلاحات المالية في مرحلة الثمانينات، حيث تم البدء منذ 1983 في تحرير معدلات الفائدة وتخفيض القيود على نشاط الإقراض وتخصيص الإئتمان من طرف البنوك، كما تم التخفيف من الضوابط على توسع فروع البنوك، وتم السماح للبنوك الأجنبية بإقامة فروع لها داخل إندونيسيا.

وقد رافق إصلاحات التحرير في إندونيسيا، إدخال قواعد إشراف تحويطي صارمة من طرف البنك المركزي للحد من الأثر السلبي للإفراط في منح القروض عقب التحرر الكلي للقطاع المالي سنتي 1988 و 1989.

وقد ترتب على هذه الإصلاحات المالية في إندونيسيا، إرتفاعا في معدلات الفائدة الحقيقية التي أصبحت موجبة من 1983، كما أدت إلى تطور كبير للقطاع المالي، حيث ارتفعت نسبة الأموال بمعناها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي من نسبة قدرها 9% سنة 1983 قبل التحرير المالي إلى أكثر

من 40% في 1991 بعد تحرير القطاع المالي¹، وازدهرت وتطورت الأسواق المالية، وزاد واتسع نشاط البنوك الخاصة التي أصبحت تمثل جزءا كبيرا من القطاع المصرفي المحلي، وتدل هذه النتائج المحققة من طرف إندونيسيا على أن إستراتيجية التحرير المالي التي تم تطبيقها كان لها الأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي وعلى تطور القطاع المالي المحلي، وتعود هذه النتائج الإيجابية المحققة إلى ثلاثة عوامل هامة:

- 1- في هذه الدول تم تطبيق سياسات التحرير المالي في بيئة تميزت باستقرار الإقتصاد الكلي، وإستقرار مستوى الأسعار المحلية، الأمر الذي سمح بتوفير للإقتصاد الحقيقي قطاعا ماليا أكثر تطورا مما انعكس إيجابيا على مستوى نمو الإقتصاد.
- 2- إعتمدت هذه الدول على التدرج في التحرير المالي، حيث تم البدء بتحرير القطاع المالي المحلي، وفي نفس الوقت تم فرض قيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية حتى تتم المحافظة على المكاسب الإقتصادية والمالية محققة محليا جراء التحرير.
- 3- السيطرة الإشرافية للحكومة على البنوك الخاصة، والتركيز على الإشراف التحويلي والرقابة التنظيم المحكم على النظام المالي أثناء مرحلة الإنتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي محرر.

¹ هوبيل ومحمود برادان " التحرر المالي في إفريقيا وآسيا"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 2، يونيو 1997، ص 10.

المبحث الثالث: شروط نجاح التحرير المالي:

إن الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي في شكلها الأول الذي وضعه ماكينون وشاوير (1973) وخاصة من طرف Stiglitz و Weiss (1981) في أعماهما حول ظاهرة عدم تناظر المعلومات، بالإضافة إلى عدم نجاح التجارب الأولى للتحرير المالي خاصة تجربة شيلي والتي أدت إلى أزمة مالية حادة، دفعت أنصار مدرسة ستانفورد، وخاصة ماكينون إلى إعادة النظر في بعض النتائج التي توصل إليها سنة 1973، وبناء نموذج جديد سنة 1991 والذي يبين فيه أهمية الاستقرار الإقتصادي الكلي كشرط أساسي يجب توفره قبل البدء في التحرير المالي، إلى جانب التدرج في تطبيق هذه السياسة، خاصة فيما يتعلق بتحرير كل من معدلات الفائدة وحساب رأس المال حتى تنجح سياسة إصلاح النظام المالي والمصرفي.

المطلب الأول: استقرار الإقتصاد الكلي:

من أجل إبراز أهمية استقرار الإقتصاد الكلي كشرط أساسي لنجاح سياسة التحرير المالي، فإن ماكينون (1991) قام بهذا التحليل على مرحلتين:

1- المرحلة الأولى:

في هذه المرحلة يفترض ماكينون أن هناك إستقرارا على مستوى الإقتصاد الكلي، كما يفترضه ضمنا كل من Stiglitz و Weiss، وقام بإدماج ظاهرة عدم تناظر المعلومات في نموده، فتوصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها Stiglitz و Weiss: أي أنه خارج أي وضعية للكبح المالي (عدم وجود أي سقف رسمي لمعدل الفائدة) فإن البنوك تخفض طواعية من معدل الفائدة التي تتقاضاها أدنى من مستوى التوازن، وتعمل على تقييد توزيع الإئتمان حتى تتجنب مخاطر الإختيار السيئ وظاهرة الحافز، اللتان تخفضان من ربح البنك المتوقع نتيجة التخلف عن السداد، وهذا ما دفع ماكينون إلى اعتبار النظام المالي والذي يعتمد على التمويل البنكي فقط، لا يمكنه توفير التمويل لبعض الفرص الإستثمارية التي من المتوقع أن تحقق مستويات إنتاجية مرتفعة بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار فإنه لا يختلف على ما أكده (1986) cho¹ بضرورة وجود أسواق مالية تسمح لفئة المقترضين الأكثر مخاطرة من الحصول على التمويل.

2- المرحلة الثانية:

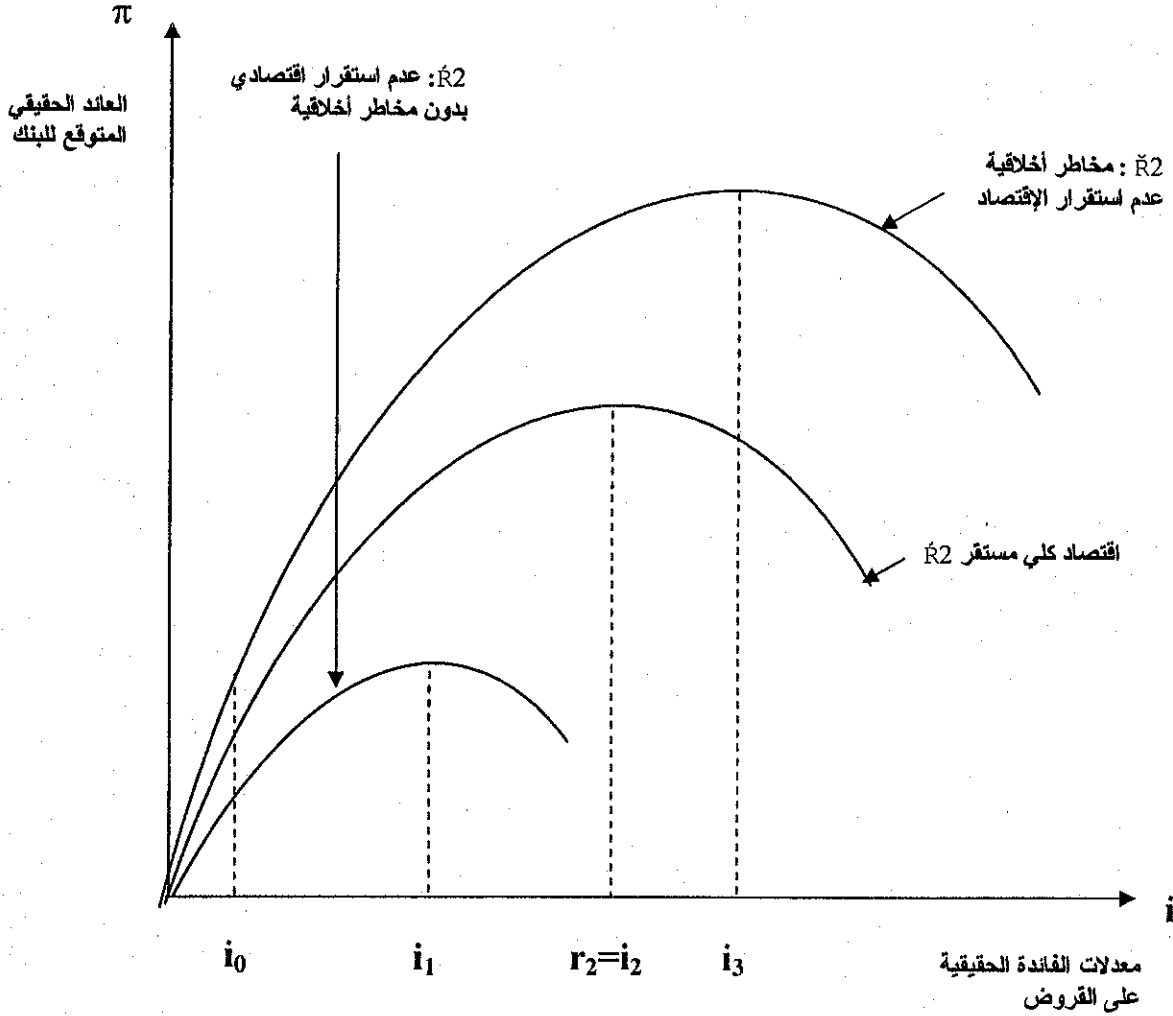
في هذه المرحلة أدمج ماكينون في تحليله عنصر عدم إستقرار الإقتصاد الكلي والذي يتمثل في عدم إستقرار سعر الصرف، تضخم مرتفع وعجز كبير في الميزانية.

• في البداية افترض ماكينون عدم وجود مخاطر أخلاقية داخل البنك أي أن البنك يتصرف كأنه لا يجب المخاطرة.

إن وضعية عدم الإستقرار الإقتصادي تفرض على البنوك الإحتفاظ باحتياطيات كبيرة لمواجهة حالات التوقف عن السداد التي يتعرض لها في حالة تعرض مقترضيه لمشاكل مالية، ومن شأن الإحتياطيات الكبيرة أن تقلل من حجم الموارد المالية التي يخصصها البنك للإقراض وهذه الوضعية تدفع البنوك التي لا تحب المخاطرة إلى خفض معدل الفائدة الأمثل على القروض التي تقدمها، مما يخفض أيضا من أرباحها، فتتجه دالة الربح للبنك R_2 (حالة إقتصاد مستقر) إلى الجهة اليسرى وإلى الأسفل فتصبح \bar{R}_2 ، ومعدل الفائدة الأمثل الحقيقي الذي يرافق \bar{R}_2 هو i_1 وهو أقل من i_2 ، كما يوضحه الشكل (3-4).

¹ Sophie Brana " La politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est ", op-cité, p 144

الشكل (3-4): عدم إستقرار الإقتصاد الكلي وأثره على تصرفات البنوك.



المصدر: رونالد ماكينون " النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد"، مرجع سبق ذكره، ص 127.

فتوصل ماكينون، إلى أن إضطراب الأحوال الإقتصادية العامة، حتى لو كانت البنوك معادية للمخاطر فإنه يدفع النظام المصرفي (البنوك) إلى تحديد معدلات فائدة منخفضة، وأن يصبح أكثر تقييداً للإئتمان، تجنباً لمخاطر الإفلاس التي قد يتعرض لها، نتيجة لعلاقة الارتباط الإيجابي في معدلات التوقف عن السداد بين المقترضين.

• تم أدمج ماكينون في تحليله عدم إستقرار الإقتصاد الكلي مع وجود مخاطر أخلاقية داخل البنك. وقد اعتبر أنه في أغلب الأحوال فإن وضعية من عدم إستقرار الإقتصاد الكلي قد تدفع السلطات إلى وضع نظام للتأمين على الودائع¹، إلا أن نظاما للتأمين على الودائع مع ضعف الإشراف والرقابة على النظام المصرفي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر أخلاقية من جانب البنك والذي يصبح يتصرف كما لو كان محبا للمخاطرة، فيدخل في عمليات إقراض ذات مخاطر مرتفعة، وبمعدلات فائدة جد مرتفعة²، وينتج عن هذا التصرف إحدى الحالتين، التاليتين²:

1- إذا نجح المقترضون في سداد هذه القروض ذات معدلات الفائدة المرتفعة فإن البنك سوف يحقق أرباحا غير عادية.

2- في حالة تعرض المقترضون للخسائر، ولم تحقق مشاريعهم أرباحا فإن حالات التوقف عن تسديد القروض والتي تتميز بارتباطها الشديد فيما بين المقترضين، تؤدي إلى تعرض البنوك لخسائر كبيرة، والتي تنتشر لتشمل كل النظام المالي، ومعظم هذه الخسائر سوف تتحملها الحكومة، وتتم تغطيتها من طرف الهيئة الحكومية المؤمنة على الودائع.

ويظهر الشكل (3-4) من خلال المنحنى الأعلى R_2 كيف أن عدم إستقرار الإقتصاد الكلي مع وجود مخاطر أخلاقية في البنوك، تجعل البنك يتصرف كما لو كان محبا للمخاطرة، فترتفع بذلك أرباحه المتوقعة، نتيجة لوجود نظام للتأمين على الودائع الذي يغطي الخسائر غير العادية التي قد يتعرض لها البنك.

ورغبة من الحكومة في الحد من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها نتيجة لتقديمها لغطاء تأمين على الودائع، يمكنها تقليل المخاطر الأخلاقية في البنوك وهذا بتحديد معدلات فائدة منخفضة أكثر أمانا على القروض عند i_0 .

¹ التأمين على الودائع بضمن قيمتها الاسمية وسيولتها حتى حجم معين، وهذا الضمان قد تقدمه منشأة لهذا الغرض مملوكة في الغالب للحكومة، وتمول من أقساط تدفعها المؤسسات المستفيدة من ضمان وادائعها.

² رونالد ماكنون، مرجع سبق ذكره، ص 128.

ومن خلال هذا التحليل يمكن أن نستخلص، أن عدم إستقرار الإقتصاد الكلي مع ضعف الإشراف والرقابة على الجهاز المصرفي، يدفع البنوك إلى الدخول في عمليات إقراض ذات مخاطرة مرتفعة، قد تؤدي إلى إفلاس جماعي للبنوك توقع البلد في أزمة مالية.

وهذا ما أظهرته تجربة التحرير المالي في الشيلي حيث أنه في الفترة الممتدة ما بين 1976 و 1982 تميز إقتصاد شيلي بمعدلات تضخم هائلة وتغير كبير في سعر الصرف فأدت كل من معدلات الفائدة الغير الخاضعة للضوابط وتأمين الودائع المصرفية إلى مخاطر الإختيار السيئ على مستوى المقترضين، ومخاطر أخلاقية حادة داخل البنك أثرت سلبا على نجاح عملية التحرير المالي.

وهذا ما يؤكد أن الإصلاح الذي يجري في ظل خلفية من عدم إستقرار الإقتصاد الكلي وضعف الرقابة والإشراف على النظام المالي يمكن أن يزيد من تفاقم عدم الإستقرار المالي، وفي هذا الصدد فقد أظهرت الدراسات أنه من بين عينة من 25 أزمة مالية، كانت 18 منها قد حدثت في غضون السنوات الخمسة الأولى من عملية التحرر المالي، والتي اتخذت مظاهر مثل إرتفاع أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، وهي جميعها دالة على حدوث الأزمات المالية.¹ وبالمقابل، فإن البلدان التي نجحت فيها سياسة التحرير المالي تم إزالة إختلالات الإقتصاد الكلي قبل البدء في الإصلاح المالي، فأمكن التحكم في العجز المالي وخفض التضخم إلى مستويات مقبولة نسبيا، ففي إندونيسيا مثلا والتي وفرت ظروف إقتصادية كلية مواتية للإصلاح، فإن التحرير المالي انعكس إيجابيا على التطور المالي والنمو الإقتصادي.

المطلب الثاني: التدرج في عملية التحرير المالي:

يدور كثير من النقاش المتعلق بالتحرير المالي حاليا حول جانبين مهمين، الأول يتمثل في مدى ملاءمة الوضع المؤسسي والإقتصادي للدول المنتهجة لهذا النوع من الإصلاح، أما الجانب الثاني فيتمثل في تحديد كل من السرعة والتدرج التي تتم بهما إجراءات تحرير القطاع المالي في الكثير من هذه البلدان.

¹ عيسى محمد الغزالي "الأزمات المالية"، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، عدد 29، مايو 2004، ص 6.

ويعتبر تحديد التدرج المناسب والأمثل للإصلاح المالي من بين أهم الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي¹.

والتدرج² يتمثل في تحديد الترتيب الأمثل في خطوات التحرير المالي، والذي يسمح بتكييف النظام المالي مع حاجة الإقتصاد الحقيقي، ويهدف إلى التوجه بالإقتصاديات السائرة في طريق النمو من إقتصاد غير متوازن ومقيد إلى إقتصاد محرر وأكثر إستقرار. ويبين المخطط في الشكل (3-5) التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي، والذي يتكون من ثلاثة مراحل متتابعة نوجز شرحها فيما يلي:

1-المرحلة الأولى: من أجل الإنتقال من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي أكثر حرية، ينبغي أن يبدأ الإصلاح، أولاً بتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الإقتصادية، كما ينبغي أن تتخذ في هذه المرحلة الأولى تدابير لتحسين الكفاءة في القطاع العمومي وإتباع سياسات أكثر تحملاً تجاه الصناعة والتجارة، والسيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي.

2-المرحلة الثانية:الخطوة الثانية في منهج التحرير تتمثل في فتح سوق وطنية لرأس المال تتيح للمودعين تلقي، معدلات فائدة حقيقية مجزية، تتحد في السوق بكل حرية عند مستواها التوازني ويمكن تعديلها وفق نسبة التضخم.

¹ Dhafer Saidane "Libéralisation financier, séquentialisation et marche des capitaux", Annales d'économie et de gestion n°5 1985, p 80.

² Dhafer Saidane "Système financière et transition : ou en es ton? Une revue critique de la libéralisation financier", revue d'études comparatives est ouest, n° 4, 2002, p:26.

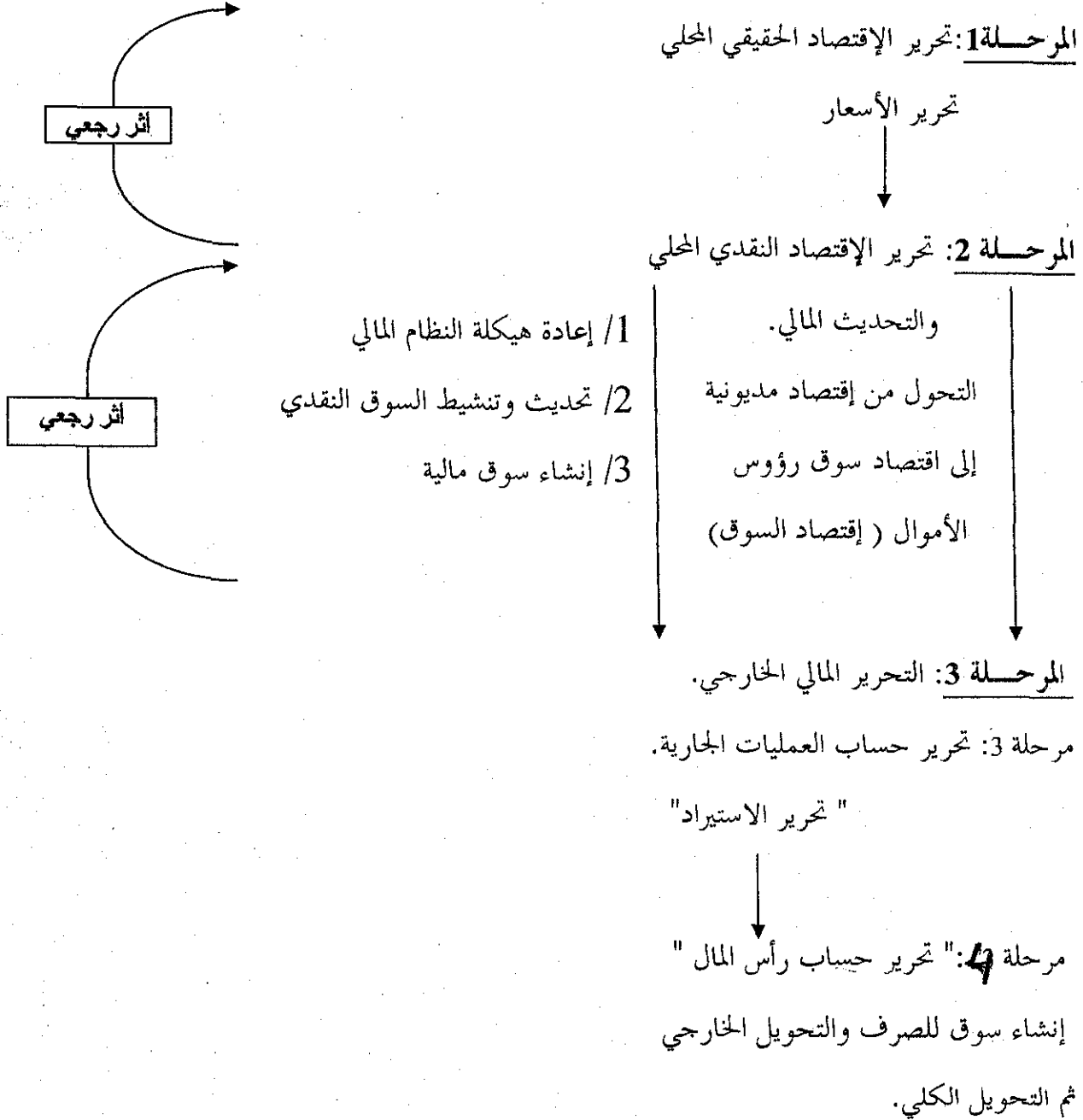
الشكل: (3-5): تتابع إجراءات التحرير المالي

المطلب (6)

إجراءات تصحيحية أو لإعادة

- التدرج في التحرير المالي.

الإستقرار الإقتصادي.



SOURCE: Dhafer Saidane " Libéralisation financière, séquentialisation et marché des capitaux," Annales d' économie et de gestion, N=5, 1995, p:81

كذلك ينبغي أن يسعى الإصلاح المالي في هذه المرحلة، إلى زيادة المنافسة في القطاع البنكي، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص، وتوسيع مجال حركة الإيداع والإقتراض وتحديث الأسواق النقدية وإنشاء أسواق مالية محلية للأسهم والسندات.¹

3- المرحلة الثالثة: في الأخير، يأتي التحرير المالي الخارجي من خلال تشجيع الأجنبي بالدخول في الأسواق المالية المحلية، من أجل زيادة المنافسة والكفاءة، وعند تحديد تسلسل إلغاء القيود على الصرف الأجنبي، ينبغي تحرير حساب العمليات الجارية أولاً، ثم تحرير حساب رأس المال بعد ذلك لأنه يمكن أن تؤدي تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل لإرتفاع سعر الصرف مما يؤثر سلباً على الصادرات المحلية.

وبعد تحقيق قدر كبير من الإصلاح المالي والتطور المالي يمكن إلغاء القيود على حساب رأس المال، والتحرير الكلي لمعدلات الفائدة، والتحويل الكلي للعملة، وفي الأخير سيتكامل التحرير المالي الداخلي والخارجي بشكل يؤدي إلى أكثر فعالية لسياسة التحرير المالي فيتحقق نمو كل من القطاع المالي والقطاع الحقيقي.

4- الأثر الرجعي: إن هذه السلسلة المتتابعة والمتراصة من الإصلاحات توجب آثاراً رجعية "effet rétroaction" ويرتبط هذا الأثر الرجعي بسياق التعلم من التحرير والذي يهدف إلى تصحيح التدرج أو التتابع غير الملائم والمتسرع في التحرير المالي (حالة شيلي)، أو التدرج المطبق بحذر وبيطئ والذي يؤدي إلى نتائج متواضعة (حالة كوريا الجنوبية).

وهذه الحلقات من الأثر الرجعي هي التي إقترحها ماكينون 1989 لمواجهة عدم إستقرار الإقتصاد الكلي في تجارب التحرير المالي في بعض الدول النامية، التي بدأت بالتحرير المالي ثم توقفت لفترة لتصحيح سياستها الإصلاحية، ثم ابتدأت من جديد في تحرير أنظمتها المالية بالشكل الصحيح.

¹ Phillippe D' arvisenet et Jean Pierre Petit " Echange et finance internationale", op-cité, p67.

بعدما تطرقنا في التحليل السابق، لدراسة التدرج في التحرير المالي بصفة عامة، الآن سوف نقوم بتحليل خطوات تحرير مكونين هامين من مكونات سياسة التحرير المالي وهما:

- تحرير معدلات الفائدة (التحرير المالي الداخلي).

- تحرير حساب رأس المال (التحرير المالي الداخلي).

وهذا من أجل معرفة كل من السرعة والتوقيت المناسبين لنجاح تحريرهما، حتى يمكن تحقيق تحرير مالي ناجح.

أ- التدرج في تحرير معدلات الفائدة: إن التحول من معدلات فائدة محددة جبرياً، إلى معدلات فائدة محررة يتطلب صياغة إستراتيجية سليمة وفعالة¹ نظراً للأهمية التي تحتلها معدلات الفائدة، باعتبارها أداة هامة في أيدي السلطات النقدية تستطيع بواسطتها التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية المالية. وبالرغم من أن كل بلد ينبغي له أن يقوم بتصميم إستراتيجية الخاصة بتحرير معدلات فائدته، إلا أنه تبقى بعض المبادئ العامة التي يمكن أن تتبعها أي دولة في تحرير معدلات الفائدة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:²

أولاً: يتعين على السلطات النقدية تقرير الوقت المناسب لبدأ عملية تحرير معدلات الفائدة، والسرعة التي ينبغي التحرك بها، وفي هذه النقطة، يرى العديد من الاقتصاديين أن سرعة تحرير معدلات الفائدة ينبغي أن تحدد ضمن إطار شامل للإصلاح المالي، وإصلاحات هيكلية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتحقيق تقدم نحو استقرار الاقتصاد الكلي، والقضاء على مختلف أوجه ضعف القطاع المالي.

كما يجب أن يرافق تحرير معدلات الفائدة برنامجاً سليماً لإزالة العقبات التي تحد من المنافسة داخل النظام المالي، وهذا بتسهيل منح التراخيص وعمليات الاندماج وفتح فروع جديدة أمام البنوك المحلية والأجنبية .

وبدون هذه الإصلاحات، فإن التحرير المبكر لمعدلات الفائدة وبسرعة أكبر مما ينبغي سوف يؤدي إلى وضعية من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

¹ سيرجيو بيريز ليت وف. سنذرانجان "قضايا في تحرير سعر الفائدة"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 1990، ص 46
² حسن على مهران و برنار نورنس "أسعار الفائدة نهج لتحريرها"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد 2، يونيو 1997، ص 32، 33

كما أن تحرير معدلات الفائدة الذي يجري بسرعة أبطأ مما ينبغي ، قد يؤثر على فعالية الإصلاح المالي ويؤدي إلى ظهور إختلالات جديدة إذا ما استغرقت عملية التحرير وقتاً طويلاً.

ثانياً: ينبغي تحديد التسلسل الملائم لعملية تحرير معدلات الفائدة سواء على القروض أو الودائع، أو في مختلف الأدوات المالية الأخرى، وعلى السلطات النقدية أن لا تميز فقط بين معدلات الفائدة على الودائع والقروض بل أيضاً بين معدلات الجملة والتجزئة¹، حيث أنه من الأحسن البدء بتحرير معدلات الفائدة على معاملات الجملة أي في السوق القائمة ما بين البنوك أولاً، باعتبارها لا تؤثر مباشرة على المؤسسات والجمهور ، لذا فإن تحريرها يكون قليل الأثر على الجانب السياسي والإجتماعي، وهذا ما دفع العديد من الدول إلى إتباع هذا المنهج من التدرج مثل كوبا وتركيا، ثم يتبع هذا بتحرير كل من معدلات الفائدة على القروض والودائع.

وغالبا ما تقوم الدول بتحرير معدلات الفائدة على القروض قبل تحريرها لمعدلات الفائدة على الودائع، ويرجع هذا أساسا لتفادي المنافسة الشرسة في القطاع البنكي، والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك، وقد تؤدي إلى إفلاسات بالجملة في القطاع المصرفي. كذلك قد يكون من الأفضل البدء في تحرير معدلات الفائدة على الودائع الكبيرة والطويلة الأجل، قبل الإنتهاء من تحرير معدلات الفائدة على القروض باعتبار أن هذه الودائع يمكن أن تنافس أدوات السوق النقدي مثل أذونان الخزانة.

ثالثاً: يتعين على البنك المركزي صياغة إستراتيجية وسياسة نقدية تتماشى مع واقع نظام مالي أكثر تحرراً ، وإنشاء سوق نقدية فعالة حيث أنه لا بد أن يرتبط تحرير معدلات الفائدة بأدوات أكثر فاعلية للسياسة النقدية، كإجراء مزادات لبيع أذونات الخزانة وإصلاح عمليات إعادة الخصم، والإعتماد على عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى تفعيل دور البنك المركزي من خلال التدابير التي يتخذها لتعزيز سلامة البنوك التجارية، وكذلك الإستعداد لمواجهة الإبداعات المالية التي تأتي في سياق تحرير القطاع المالي .

وفي الأخير فإنه من شأن هذا المنهج المتدرج أن يحافظ على ربحية البنوك ويسمح للمؤسسات غير المالية والجمهور بالتأقلم مع وضعية التحرير المالي .

¹ حسن علي مهراڤ وبرنار لورنس "أسعار الفائدة نهج لتحريرها"، مرجع سبق ذكره، ص 32

ب- التدرج في تحرير حساب رأس المال: من أجل تحقيق فائدة كبيرة من تحرير حساب رأس المال، وتقليل مخاطر هذا التحرير إلى حدها الأقصى يجب التفكير جيدا في السرعة والتسلسل التي تتم بها هذه العملية، وفي هذا السياق توجد ثلاثة وجهات نظر حول هذا الموضوع :

أولا: وجهة النظر التقليدية للتسلسل: والتي ترى أنه لا يجب التعجل أو التسرع في تحرير حساب رأس المال وإنما ينبغي التدرج والتسلسل في الخطوات تماشيا مع سرعة الإصلاحات الاقتصادية الأخرى في كل بلد، نظرا لما قد يترتب على التحرير السريع لحساب رأس المال من مخاطر وآثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي.

وتؤكد وجهة النظر التقليدية على ضرورة الاستعداد بقدر كافي، بعدد من الإجراءات قبل القيام بالتحرير الخارجي، كتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتقوية الجهاز المصرفي، وبناء أسواق مالية أكثر تطورا.

ثانيا: أما وجهة النظر الثانية فهي تفضل التحرير المبكر لحساب رأس المال بإعتباره عاملا يساعد على دفع الإصلاحات في القطاعات الاقتصادية الأخرى، ويساهم في توفير تمويل خارجي للإقتصاد المحلي، كما أنه يدفع بعجلة الإصلاح إلى التقدم ، أمام معارضة بعض الأطراف لهذه الإصلاحات من أصحاب الربح والمصالح .

ثالثا: وترى وجهة نظر ثالثة وسيطة أن تحرير حساب رأس المال يجب أن يجري في إطار إصلاحات متكاملة وشاملة، أي أن يكون تحرير حساب رأس المال كجزء متكامل ومندمج في عملية الإصلاح الاقتصادي، كما يجب أن يكون هناك تنسيق بين الإصلاحات في القطاعات المحلية والقطاعات الخارجية، كشرط أساسي لنجاح التحرير المالي المحلي والخارجي.

إلا أن المزايا والمخاطر المرتبطة بكل إستراتيجية من هذه الإستراتيجيات الثلاثة تختلف من دولة لأخرى، حسب الظروف الاقتصادية لكل منها، كما أن إختيار أحسن طريقة يركز على مدى مساهمة كل إستراتيجية تحقيق أحسن كفاءة في تخصيص وتعبئة الموارد وتدعيم إستقرار الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي.

كما أن تحرير حركة رؤوس الأموال لا تعني إنعدام الضوابط على هذه الحركة، لأن هناك دائما وفي أي بلد ضوابط وإجراءات تنظم حركة رؤوس الأموال، ويبقى الأهم هو أن تكون هذه الحركة ممكنة في مجال واسع وتكون ضمن إطار قانوني.¹

¹ محمد عبد الفضيل " الإقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1998، ص160.

الخاتمة:

لقد أوضحنا خلال هذا الفصل أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحرير المالي في شكلها الأول الذي وضعه شاو وما كينون (1973)، وخاصة إنتقادات كل من steglitz و Weiss حول ظاهرة عدم تناظر المعلومات، وهي تدفع البنوك إلى تقييد توزيع الإئتمان حتى في غياب أي وضعية للكبح المالي، كما أظهرنا أن التحرير المالي المتسرع والذي يتم في بيئة من عدم الاستقرار الإقتصادي، وبتابع ترتيبات مخالفة لمنهج الكبح المالي بشكل حربي، لم يؤدي إلا لأزمات مالية حادة في دول أمريكا اللاتينية خاصة الأرجنتين وأوروغواي وشيلي، وحقق نتائج متواضعة في بعض دول آسيا منها كوريا وإندونيسيا، وهذا ما دفع رواد مدرسة التحرير المالي، وخاصة ماكينون (1991) إلى صياغة نموذج جديد يؤكد فيه على أهمية كل من إستقرار الإقتصاد الكلي والرقابة الحصيفة والإشراف على النظام المالي والمصرفي كمتطلبات رئيسية لنجاح سياسة التحرير المالي.

وقد بينا كذلك خلال هذا الفصل أن نجاح الإصلاح المالي يعتمد إلى حد كبير على إتباع تدرج أمثل في التحرير وخاصة التدرج في تحرير معدلات الفائدة والتدرج في تحرير حساب رأس المال، بالشكل الذي يسمح للمؤسسات المالية المحلية بالتأقلم مع الوضع الجديد، ويعطيها فرصة لتقوية معاملاتها وهيكلها المالي.

وإذا ما توفرت متطلبات الإصلاح فإن تحرير القطاع المالي من شأنه أن يؤدي إلى خلق تنوع في المؤسسات المالية، ويرسخ منافسة فعالة تزيد من كفاءة النظام المالي وتطوره، وتدعم الإستقرار الإقتصادي والمالي وتؤدي إلى النمو الإقتصادي.

الفصل الرابع

تحليل نظري ودراسة قياسية لأثر التحرير المالي
على النمو الإقتصادي في الجزائر

المقدمة:

قامت الجزائر بعد الإستقلال بتبني الخيار الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية، ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، ويتطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة إستثمارات ضخمة تتطلب، رؤوس أموال كبيرة، وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى السيطرة على النظام المالي والمصرفي باعتباره أهم مصدر لتمويل الإستثمارات المخططة والمؤسسات العمومية، فبدأت السلطات أولا بتأميم البنوك الأجنبية، ثم اعتمدت الإصلاح المالي لسنة 1971، وقد جسدت هذه الإصلاحات لهيمنة الخزينة العمومية على البنوك وتدخلها في توزيع القروض، وإهمال لدور النظام المصرفي في تعبئة الإدخار، واستمرت هذه الوضعية حتى منتصف الثمانينات، حيث ظهرت بوادر إختيار الإقتصاد الوطني بعد إنخفاض أسعار البترول، والتي أظهرت ضعف النظام الإقتصادي الجزائري خاصة فيما يتعلق بتسيير الموارد المالية والنقدية، الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات جذرية وعميقة تهدف إلى النهوض بالقطاع المصرفي.

فبدأت أولى خطوات الإصلاح والتوجه نحو إقتصاد السوق، من خلال قانون إستقلالية المؤسسات العمومية، والقانون البنكي لسنة 1986 وقانون تكييف الإصلاح في سنة 1988، واستمرارا في هذا النهج، وفي سنة 1989 أبرمت السلطات إتفاقا سريا مع صندوق النقد الدولي حصلت بموجبه على مساعدات مالية، وهذا مقابل إلتزامها بتنفيذ مجموعة من الشروط فيما يتعلق بالإصلاح الإقتصادي والمالي فكانت النتيجة هي إصدار قانون النقد والقرض سنة 1990، والذي احتوى على أهم هذه شروط التي تمثلت في ضرورة التحرير المالي و تحرير معدلات الفائدة ورد الإعتبار للنظام المصرفي وللسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة والأجنبية.

وفي هذا الفصل سوف نتكلم على أهم هذه الإصلاحات وهذا في ثلاثة مباحث يشمل الأول الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1986 (مرحلة التخطيط المركزي)، والثاني من 1986 إلى غاية 2004 (مرحلة التحول نحو إقتصاد السوق)، أما في المبحث الثالث فسوف نقوم بدراسة قياسية بهدف تقييم إصلاحات النظام المصرفي الجزائري بعد 1990.

- 18- ضياء مجيد الموسوي، " النظرية الاقتصادية - التحليل الإقتصاد الكلي "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 19- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 20- محمود حميدات، "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 21- محمود عبد الفضيل، "الإقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين"، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 1998.
- 22- محمود حمزة الزبيدي، "إدارة المصارف - استراتيجية تعبئة الموارد وتقديم الائتمان"، مؤسسة الوراق، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2000.
- 23- محمود دويدار، أسامة الفولي، "مبادئ الإقتصاد النقدي"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
- 24- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الإقتصادية"، قسم الإقتصاد جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 25- مصطفى رشيد شبيحة، "النقود والمصارف والائتمان"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 26- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الثانية، 1998.
- 27- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "اتجاهات حديثة في التنمية"، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.
- 28- عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- عبد الغفار حنفي، "إدارة المصارف"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 30- كامل بكري، "التنمية الإقتصادية"، الدار الجامعية، مصر، 1988.
- 31- الهادي خالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، الجزائر، 1998.

المصادر :

- 1- باري إيشنجرين و مايكل موسى، "صندوق النقد الدولي وتحرير حساب رأس المال"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، ديسمبر 1998.
- 2- جيردهاوسلر، "عولمة التمويل"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد 1 مارس 2002.
- 3- حسن علي مهران و برنار لورنس، "أسعار الفائدة تهج لتحريرها"، التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد 2 يونيو 1997.

المبحث الأول: النظام المالي والمصرفي الجزائري في مرحلة التخطيط المركزي:

منذ السنوات الأولى للإستقلال اتبعت الجزائر التخطيط المركزي لتسير الإقتصاد عامة والمؤسسات العمومية خاصة، وهو أسلوب يجسد الإختيار الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والذي يتطلب ضرورة تحكم الدولة في النظام المالي والمصرفي باعتباره أحد أهم المصادر الأساسية للتمويل.

المطلب الأول: ملخص لأهم الإصلاحات المالية خلال مرحلة التخطيط المركزي :1- إقامة جهاز مصرفي وطني (62-1970):

لقد كان النظام المصرفي الجزائري خلال تلك الفترة إمتدادا للنظام المصرفي الفرنسي الليبرالي، موجهها لخدمة أهداف ومصالح الأقلية الإستعمارية، باعتبار أن السياسات الإئتمانية لم تكن إلا إنعكاسا لمثيلاتها في فرنسا¹، كما تركزت معظم الفروع المصرفية في المناطق الأهلة بالمعمرين، وبعض مناطق إستغلال الثروات الطبيعية كمناجم الفحم، كما تميز النظام المصرفي الجزائري آنذاك بوجود شبكة متطورة من البنوك الخاصة والعامة.

فقد ورثت الجزائر بعد الإستقلال نظاما مصرفيا واسعا ومتطورا تابعا للنظام المصرفي الفرنسي، قائما على أساس نظام إقتصادي ليبرالي، إلا أنه بعد الإستقلال تأثر هذا النظام المصرفي بمجموعة من العوامل²، تمثلت خاصة في تغير النهج السياسي والإقتصادي للجزائر بعد الإستقلال وتبني النظام الإشتراكي كمنهج للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، كما أدت هذه التغيرات إلى إنخفاض ملحوظ في عدد البنوك التي كانت تعمل في الجزائر، وحتى تستطيع السلطات سدّ هذا الفراغ الذي تركته مغادرة البنوك الأجنبية للجزائر وتحقيق أهداف التنمية المخططة، قامت بوضع هياكل مالية تتماشى مع هذا الوضع وتضمن توفير التمويل للإقتصاد الوطني، ومراقبة وحماية الموارد المالية المحلية، وتمثلت هذه الإجراءات فيما يلي³:

- فصل الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية وتأسيس الخزينة العمومية في 29 أوت 1962.

¹ شاكر القزويني "محاضرات في إقتصاد البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 53

² شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص 54

³ شاكر القزويني، نفس المرجع السابق، ص 56، 55

- إنشاء البنك المركزي الجزائري في 13/12/1962 ليحل محل بنك الجزائر.

- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 07 ماي 1963.

- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط كمؤسسة إيداعية في 10/08/64.

- إصدار عملة وطنية (الدينار الجزائري) بتاريخ 10 أفريل 1964.

وقد أسفرت هذه الوضعية التي عرفتها الجزائر من 62 إلى 1966 عن وجود إزدواجية نظامين مصرفيين:

- نظام قائم على أساس ليبرالي، تمثله المصارف الأجنبية، والتي تبحث عن تحقيق الربح والمر دودية، من خلال إقتصارها على تمويل عمليات الإستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بالملاءة المالية الجيدة، وتمويل عمليات التجارة الخارجية .

- ونظام مصرفي آخر قائم على أساس إشتراكي تسيطر عليه الدولة، يمثل كل من البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية، والتي أصبحت تقوم بدور البنوك لغرض تمويل الزراعة والصناعة بسبب التشدد في التمويل التي كانت تمارسه البنوك الأجنبية.

وأمام هذه الوضعية، لجأت السلطات الجزائرية في هذه المرحلة إلى تأميم المنشآت والمؤسسات المصرفية من أجل إستخدامها كوسيلة لتمويل الإقتصاد الوطني، حيث تم تأميم البنوك الأجنبية إبتداء من 1967¹، من أجل دعم كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في تمويل النشاط الإقتصادي والتحكم في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها بشكل يضمن تنمية إقتصادية سريعة ومستقلة وتحقيق تطلعات الأمة في بناء مجتمع جديد يسير على طريق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

وقد نتج عن هذه السياسة ظهور جهاز مصرفي وطني مكون من:²

- البنك الوطني الجزائري (BNA) بتاريخ 13 جوان 1966 .

- القرض الشعبي الجزائري (CPA) بتاريخ 29 ديسمبر 1966.

- البنك الخارجي الجزائري (BEA) بتاريخ 01 أكتوبر 1967 .

¹ أحمد هني " العملة والنقود "، ديوان المطبوعات الجامعية"، الجزائر، 1999، ص 140
² محمود حميدات "مدخل للتحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2000، ص 132، 130.

وقد تزامن تأميم البنوك في الجزائر مع وضع أول مخطط للتنمية، فامتدت شبكة البنوك الوطنية وتعززت بمجموعة من البنوك الناشئة، كما أصبح التمويل مبني على مفهوم التخصص البنكي، حيث تخصص كل بنك على تمويل قطاع إقتصادي معين، فعلى سبيل المثال تخصص البنك الوطني الجزائري في تمويل القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وتخصص القرض الشعبي الجزائري في تمويل الصناعات التقليدية والتجارية، وأوكلت للبنك الجزائري الخارجي تنظيم العلاقات الإقتصادية مع الخارج.

2- مكانة النظام المصرفي الجزائري في ظل الإصلاحات المالية (1971-1980):

نتيجة لإتباع الجزائر النظام الإشتراكي كنموذج لتنمية إقتصاد شاملة مبنية على التخطيط المركزي، ظهرت أهمية الإستثمار كعنصر أساسي لتحريك النشاط الإقتصادي، و نظرا لما تتطلبه هذه العملية من رؤوس أموال ضخمة، كان لا بد من البحث عن مصدر للتمويل، ولهذا لجأت السلطات إلى إصلاح النظام البنكي من خلال تقيده حتى يصبح وسيلة في يد السلطات تستعملها لتمويل المؤسسات العمومية.

أ- الإصلاح المالي لسنة 1971:

لقد جاء الإصلاح المالي لسنة 1971 ليكرس منطق عمليات التمويل ومركزها¹، ويجعل من تصميم النظام البنكي الجزائري وتنظيمه وأدائه ينسجم مع الفلسفة العامة للتنظيم الإقتصادي الذي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي لكل القرارات المرتبطة بالإستثمار والتمويل، كما حمل الإصلاح المالي لسنة 1971 تغيرا كليا للقطاع المالي الجزائري، والذي أصبح يتميز بالتمركز وتغلب دور الخزينة، وإزالة تخصص البنوك التجارية كما أن هذا الإصلاح حمل رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد الطرق التي يتم بواسطتها تمويل الإستثمارات العمومية المخططة.

• دور الخزينة العمومية: لقد مثلت الخزينة العمومية أهم جهاز في تمويل الإقتصاد الوطني، من خلال

قيامها بما يلي:

- تلعب دور صندوق الدولة وتقوم بتسيير ميزانيتها.
- تمويل معظم الإستثمارات المخططة.
- إعادة الهيكلة والتطهير المالي للمؤسسات العمومية.

¹ الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، مرجع سبق ذكره، ص 181

أصبح للخبزينة العمومية الدور الأكثر أهمية في عمليات الوساطة المالية وتحويل الموارد إلى النظام المصرفي الجزائري، كما أنها لعبت دورا مهما في تمويل الإستثمارات المخططة¹، حيث أنها مولت بطريقة غير مباشرة حوالي ثلثي الإستثمارات المخططة للمؤسسات العامة خلال مرحلتى السبعينات والثمانينات².

• دور النظام المصرفي:

البنك المركزي الجزائري: أمام تعاظم دور الخبزينة في الإقتصاد فقد أعطي البنك المركزي دورا محمدا وأصبح وسيلة لتنفيذ مقررات وزارة المالية، وإقتصر دوره على تقديم تسبيقات للخبزينة وإعادة تمويل البنوك التجارية بمعدلات إعادة خصم منخفضة لم تتجاوز 2.75% من 1972 إلى 1986 الأمر الذي أفقده دوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد.

البنوك التجارية: لقد أهمل الإصلاح المالي لسنة 1971 دور البنك كوسيط مالي يعمل على تعبئة الإيداع الطويل الأجل، وإنما اعتبرها مجرد صناديق تمنح للمؤسسات العمومية التمويل الذي تطلبه دون البحث عن الربحية والمردودية³.

إن سهولة إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي قلل من مهمتها في جمع الموارد المالية والبحث عن مصادر أخرى للتمويل، كما أن التوطين المصرفي الذي أقره إصلاح 1971، والذي ينص على تمركز العمليات المالية للمؤسسات العمومية لدى بنك واحد فقط، وإلغاء التمويل الذاتي للمؤسسات، كان يهدف إلى تفادي المنافسة بين البنوك باستعمال معدلات الفائدة والتي تم تحديدها عند مستويات منخفضة.

¹ Hocine Benissad "la reforme économique en Algérie", OPU, Algérie, 2^{ème} édition, 1991, p 119.

² Riad Benmalek "la réforme de système bancaire en Algérie" mémoire de maîtrise, université des sciences sociales Toulouse, France, 1998, P18, www.buits_toulouse.fr

³ Hocine Benissad, op-cité, p 123

ب- إعادة هيكلة المؤسسات المصرفية من 1980-1986 :

لقد تميزت هذه المرحلة بإعادة هيكلة النظام المصرفي بهدف دعم التخصص البنكي، وإنشاء بنوك جديدة يتخصص كل منها في تمويل قطاع معين، حيث تمت إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري فانثقت عنهما مصرفان، وهما على التوالي:¹

-بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982.

-بنك التنمية المحلية بتاريخ 30 أبريل 1985.

أما في مجال التمويل فقد سمح قانون المالية لسنة 1980 بإمكانية التمويل الذاتي للمؤسسات العمومية.

لقد تميزت هذه المرحلة بوجود نظام مصرفي محلي خاضعا للتسيير الإداري والمركزي، ومرتبطا بطريقة مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، أي أنه لم يمثل حقيقة جهاز مصرفي حقيقي بل اقتصر مهمته على تمويل المشاريع المخططة مركزيا، ومنح قروض للقطاع العمومي بطريقة أوتوماتيكية دون مراعاة شروط الربحية والمردودية، أي أنه كان بمثابة وسيط بين كل من البنك المركزي والخزينة العمومية من جهة، والمؤسسات العمومية من جهة أخرى، كما تميزت هذه المرحلة بهيمنة الخزينة العمومية على النظام المصرفي بما في ذلك البنك المركزي.

المطلب الثاني: طبيعة النقود في الإقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي:

إن الدور الذي أصبحت تطلع به الخزينة في تمويل الإقتصاد الوطني، وبروزها كأهم جهاز في حلقة التمويل الإقتصادي، من خلال تمويلها لمعظم الإستثمارات الإنتاجية المخططة، كرّس هيمنة الخزينة العمومية على حساب البنك المركزي، أي توجه السلطات آنذاك للتركيز على الجانب المالي على حساب الجانب النقدي، كما أدت هذه السياسة إلى إزدواجية في مفهوم النقود في الإقتصاد الجزائري، حيث أنها أصبحت أكثر حيادية في أنشطة القطاع العام، وبالمقابل زادت أهميتها في تكوين رأس مال لدى القطاع الخاص والعائلات.²

¹ بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 176.

² Farida Yadel "Le marche Monétaire en Algérie", Thèse de doctorat en science économie, France, 1992, p 170.

1- النقود قناة لتراكم رأس المال لدى العائلات والخواص:

لقد كان من بين النتائج المترتبة على التسيير الإداري للقطاع البنكي خلال مرحلة السبعينات، تطور قطاع مالي غير رسمي كرد فعل لضعف القطاع المالي الرسمي، وصعوبة حصول العائلات ومؤسسات القطاع الخاص على قروض من طرف البنوك، الأمر الذي دفع العائلات والمؤسسات الخاصة إلى الإحتفاظ بالنقود، واستعمالها كأداة هامة للتدخل والقيام بأنشطتها الإقتصادية والتمويل الذاتي لإستثماراتها، ففي ظل السوق غير الرسمي أصبحت النقود تتداول كدخل وكرأس مال، أي أنها أصبحت تمثل قناة لتكوين رأس المال¹، ويدل هذا على تكاملية النقود ورأس المال لدى قطاع العائلات والمؤسسات الخاصة.

2- النقود كوحدة حساب بالنسبة للمؤسسات العمومية والسلطات:

إن تدخل الخزينة في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، وتكلفة رأس المال الشبه منعدمة بالنسبة لهذه المؤسسات (الحصول على قروض بمعدلات فائدة منخفضة)، بالإضافة إلى إلغاء التمويل الذاتي (منع التمويل باستعمال الموارد الخاصة للمؤسسة) للإستثمارات المخططة، أدى إلى إلغاء دور النقود كأداة لتراكم رأس المال في القطاع العمومي، وأصبحت كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من التحويل النقدي للبتروول، كما أنها لم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الإقتصادية². إلا أنه مع نهاية فترة الثمانينات، أدركت السلطات العمومية الدور الحيادي والسلي للنقود، فالتجته لإعطائها مفهوما جديدا يتمثل في اعتبارها وسيلة لتكوين رأس المال، وهذا بالرجوع إلى الإعتقاد على النظام المصرفي في تعبئة الموارد المالية على شكل إيدخار.

¹ M.Laksaci "Monnaie et intermédiation financière en Algérie", CREAD, N°17, 1^{er} trimestre 1989, P138-139.

² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

3- تطور مكونات الكتلة النقدية:

إن تحليل تطور الكتلة النقدية لا يمكن أن يتم إلا بربط هذا التطور بمستوى الناتج الداخلي الخام "PIB"، فحتى يكون للإصدار النقدي الأثر الإيجابي على النمو الإقتصادي فلا بد أن يساير تطور الإنتاج الحقيقي في الإقتصاد، أي أن التغير في الكتلة النقدية يجب أن يجد مقابلا له في الإنتاج، ويمكن مقارنة تطور كل من الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام في الجدول التالي:

الجدول (4-1): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام.

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية M2	معدل نمو الناتج الداخلي الخام PIB
1973-1970	%14.2	%12.0
1977-1974	%26.6	%30.5
1979-1978	%23.9	%21.3
1984-1980	%19.6	%15.7
1987-1985	%10.0	%5.8

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

وكما يتضح من خلال الجدول، فقد عرف كل من الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية نموا متزايدا، إلا أنه مع بداية سنة 1980 بدأت تظهر فجوة بين نمو الناتج الداخلي الخام ونمو الكتلة النقدية، فبينما عرفت هذه الأخيرة معدل نمو فاق 10% بين 1985-1987، فإن نمو الناتج الداخلي الخام لم يتجاوز 6% خلال نفس الفترة، ويعود السبب الرئيسي لهذا الإختلاف في النمو إلى طبيعة تمويل الإقتصاد التي تعتمد على الإصدار النقدي بشكل كبير في تمويل الإستثمارات المخططة، من خلال تزايد دور الخزينة في التمويل من جهة و ضعف النظام المصرفي في تعبئة الإدخار من جهة أخرى.

كما يظهر ضعف وعدم فعالية النظام المصرفي الجزائري في تعبئة الإدخار، من خلال ملاحظة

تطور مكونات الكتلة النقدية، التي يظهرها الجدول التالي:

الجدول (4-2): هيكل الكتلة النقدية من 1964 إلى 1985 .

1985-1979	1978-1972	1971-1964	مكونات الكتلة النقدية
37.9	%40.3	%40	النقود الورقية
53.2	%53.0	%52.3	النقود الكتابية
08.9	%06.7	%07.7	أشباه النقود

المصدر: بلعروز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسة النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 168.
 أول ما يمكن ملاحظته من خلال هذا الجدول هو النسبة المنخفضة لأشباه النقود (ودائع لأجل) والتي لم تتجاوز نسبة 09% من مجموع الكتلة النقدية في الفترة من (1985-1979)، ويدل هذا على ضعف النظام المصرفي على تعبئة الإدخار، وبالمقابل يلاحظ ارتفاع نسبة النقود الورقية المتداولة خارج القنوات البنكية لتصل إلى أكثر من 40% من مجموع الكتلة النقدية في نفس الفترة.
 وفي الواقع فإنه خلال مرحلة التخطيط المركزي للإقتصاد فإن حصة النقود الورقية في التداول كانت تمثل نسبة كبيرة جدًا، ويمكن ملاحظة هذا من خلال مقارنة هذه النسبة مثلاً مع دولة متقدمة لها نظام مصرفي متطور مثل فرنسا، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-3): نسبة النقود الورقية من مجموع الكتلة النقدية.

الجزائر	فرنسا	السنوات
%50	%21	1980
%40	%21	1982
%37	%19	1984
%44	%18	1986

Source: Abdelkrim NAAS, op- cité, p 111

من المعروف أنه كلما كان النظام المالي والمصرفي أكثر تطوراً (حالة فرنسا مثلاً) انخفضت نسبة النقود الورقية المتداولة في الإقتصاد من طرف المتعاملين، وهذا من خلال زيادة التعامل في القنوات المالية والمصرفية، باستعمال الشيكات والبطاقات الائتمانية، أما في الجزائر ونظراً لعدم فعالية البنوك، فقد عرفت نسبة النقود الورقية المتداولة ارتفاعاً كبيراً والتي لم تكن تستعمل فقط لأغراض إستهلاكية من طرف

المؤسسات الخاصة والعائلات، وإنما خصص الجانب الأكبر منها لأغراض الإكتناز، كما يوضحه الجدول (4-4).

الجدول (4-4): نسبة الإكتناز من مجموع النقود الورقية

السنوات	1967-1964	1970-1968	1979-1971	1987-1980
الاكتناز النقود الورقية	%7.6	%22.7	%35.5	%49.3

المصدر: من إعداد الباحث، وبالإستعانة، بمرجع عبد الكريم نعاس الذي سبق ذكره، ص 120.

تميزت مرحلة التخطيط المركزي للإقتصاد بتسرب كبير في النقود خارج القنوات البنكية، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل التي ضاعفت من حجم التسرب النقدي وأدت إلى زيادة الإكتناز، ويمكن أن نذكر من بينها مايلي:

1- عادات وسلوك الأفراد في تداول النقود، حيث أنهم يفضلون الدفع نقداً، لدى يحتجزون أموالهم في شكل سيولة نقدية، بالإضافة إلى العامل الديني المتمثل في تحريم التعامل بالفائدة باعتبارها محرمة شرعاً، الأمر الذي يجعلهم يتعدون عن عملية الإدخار في البنوك، والإحتفاظ بالثروة في شكل أصول عينية كالحلي، والمباني والتجهيزات¹.

2- رغبة الأفراد في عدم الكشف عن مداخيلهم، بالإضافة إلى غياب الثقافة المصرفية لديهم وجهلهم بالميكانيزمات البنكية والمالية².

3- نظام مصرفي غير متطور، بالإضافة إلى عدم تنوع الأدوات المالية وتوافقها مع رغبات المدخرين.

4- وأهم عامل، هو سيادة معدلات فائدة حقيقية سالبة، محددة إدارياً عند مستويات منخفضة والتي لم تشجع لا البنوك على جمع الودائع، ولا الأفراد والمؤسسات على الإدخار، وهذا ما سوف نتناوله بنوع من التفصيل في المطلب الثالث.

¹ بلعزوز بن علي "أثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر"، دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر، 2003-2004 ص 301.

² H.Benissad "Essais d'analyse Monétaire", 3^{ème} édition, O.P.U. Alger, 1980, P30-31.

المطلب الثالث: تقييد معدلات الفائدة وآثارها على دور النظام المصرفي:

إن اعتماد الجزائر، الخيار الإشتراكي ورغبتها في تحقيق تنمية إقتصادية قوية وسريعة، كان يتطلب توفر إستثمارات ضخمة ورؤوس أموال كبيرة، وهذا ما دفع السلطات آنذاك إلى التأثير والتحكم في النظام المالي المصرفي الجزائري بهدف الحصول على مساهمته في توفير التمويل بأقل تكلفة للقطاعات التي تعتبرها الدولة قطاعات أولوية، فأصبح "الكبح المالي" هو القاعدة في القطاع البنكي والمالي الجزائري وهذا على مستويين¹:

1. في تحديد معدلات الفائدة.

2. في توزيع ومنح القروض.

1- تحديد معدلات الفائدة:

لقد تميزت معدلات الفائدة المطبقة خلال فترة التخطيط المركزي للإقتصاد بالخصائص التالية:
- ثبات معدلات الفائدة: معدلات الفائدة الدائمة المطبقة سواء على الودائع لأجل أو الودائع عند الطلب، ومعدلات الفائدة المدنية على مختلف أنواع القروض بالإضافة إلى العملات البنكية التي تميزت بثباتها لفترة طويلة، وتحديدًا مركزيا من طرف وزارة المالية.

- المستوى المنخفض لمعدلات الفائدة: فرضت السلطات النقدية على البنوك تحديد معدلات فائدة جد منخفضة، حتى أنها في بعض الحالات كانت سلبية لم تغطي حتى معدل التضخم الرسمي.

ويمكن أن نوضح هيكله معدلات الفائدة والتي بقيت منخفضة طوال الفترة الممتدة من 1972 إلى 1986 فيما يلي²:

- معدل إعادة الخصم لم يتجاوز 2.75% من 1972 إلى 1986.

- معدلات الفائدة على الودائع بقيت تتراوح ما بين 2.6% و 2.9% خلال نفس الفترة.

- معدلات الفائدة على القروض تراوحت بين 4% و 6%.

¹ Mohamed Benmansour, "perspectives pour les réformes du secteur bancaire et financier" ouvrage collectif, OPU, Algérie, 1994, p 101

² M.Gheraout " crises financier et faillites des banques Algériennes", Edition GAL, Algérie, 2004, p75

2- توزيع القروض:

أما فيما يتعلق بمنح القروض، فقد كرسّت السلطات مبدأ التفريق على مستوى معدلات الفائدة على القروض بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات العمومية¹، حيث كانت البنوك بحيرة على منح المؤسسات العمومية قروضا بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المعدلات التي تفرضها على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص، كما أن معدلات الفائدة المدبنة للقطاع الخاص كانت تزيد بنقطتين ونصف (2.5) مقارنة بتلك المطبقة على القطاع العام، وهذا ما بيّنه الجدول التالي:

الجدول (4-5): مقارنة معدلات الفائدة على القروض

طبيعة القروض	القطاع العام	القطاع الخاص
قصيرة الأجل	5%-8%	4.5%-10.5%
متوسطة الأجل	5%-7%	3.5%-9.5%
طويلة الأجل	3%-6%	2.5%-8.5%

Source : Abdelkarim Naas ,op-cité, p108

إن تطبيق التخطيط المركزي كسياسة لتنظيم وتسيير الإقتصاد الجزائري، كان من بين نتائجه وضع نظام مركزي لتخصيص الموارد المالية، وفي ظل هذا النظام فإن كل من توزيع القروض وتحديد معدلات الفائدة يخضع لتوجيه إداري بعيدا عن كل معيار للمردودية المالية² لصالح المؤسسات المصرفية وإنما الهدف الأساسي من تطبيق هذه السياسة المتمثلة في تخفيض معدلات الفائدة هو تمكين المؤسسات العمومية من تلبية احتياجاتها المالية بأقل تكلفة رغبة في تعظيم مردوديتها الإقتصادية.

إلا أن الواقع الإقتصادي آنذاك أثبت عكس هذا، حيث كان لهذه السياسة تأثير سلبي من ناحيتين: - لقد كانت هذه السياسة مصدرا لتبذير الموارد المالية، حيث أن توفير موارد ناذرة بطريقة غير مثلى وبتكلفة تكاد تكون منعدمة للمؤسسات العمومية لم يمثل لها حافزا لوضع المردودية المالية كهدف أساسي للتسيير، وكان سببا في عدم إنضباط المؤسسات العمومية.

¹ Benhlma. Ammour " Monnaie et régulation monétaire ", édition DAHLAB, Algérie, 1997, p 65² Mohamed Benmansour ,op-cité ,p102

— إن تحديد معدلات فائدة منخفضة أدى إلى إبعاد البنوك عن وظائفها التقليدية المتمثلة في تمويل الاقتصاد وجمع الإدخار في إطار سياسة إقتصادية سليمة أهم أداة فيها هي معدلات الفائدة التي تمثل التكلفة الحقيقية لرأس المال وأداة للتوازن بين العرض والطلب، كما أن هذه السياسة لم تمثل حافزا كافيا لجلب إيداعات الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى أن معدل إعادة الخصم المنخفض لم يشجع البنوك التجارية على بدل مجهود في جمع الإدخار.

• وحتى يتسنى لنا معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة، فإننا سوف نقوم بمقارنة حجم الإدخار المجموع من طرف النظام المصرفي بحجم القروض الداخلية، والتي تتمثل في مجموع القروض التي تمنحها البنوك سواء للدولة أو للإقتصاد. ويوضح الجدول التالي تطور مستويات الإدخار في الإقتصاد الوطني مقارنة بحجم القروض الداخلية خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1986.

الجدول (4-6): تطور الإدخار

المجمعات	1970	1973	1979	1984	1986
الإدخار (مليار دينار)	1.9	2.5	14.1	36.2	52.9
قروض داخلية (مليار دينار)	12.5	21.0	86.6	223.7	278.0
إدخار/ القروض الداخلية %	15%	12%	16%	16%	19%

Source : Abdelkarim Naas, op-cité, p 105

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة النظام المصرفي في تمويل الإقتصاد تعتبر جد منخفضة، فهي لم تتجاوز نسبة 15% سنة 1970 و 16% سنة 1986 تعكس ضعف كفاءة النظام المصرفي في الجزائر في تعبئة الإدخار، ومساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية من جهة، وإعتماد الدولة في تمويل الإستثمارات المخططة بدرجة كبيرة على إيداعات الميزانية التي تحصل عليها من الضريبة والجباية البترولية و المساهمة الكبيرة للبنك المركزي¹ عن طريق التمويل التضخمي للإقتصاد.

¹ بلعزوز بن علي "اثر تغير سعر الفائدة على إقتصاديات الدول النامية"، مرجع سبق ذكره، ص 301

لقد تميز النظام المصرفي الجزائري خلال هذه المرحلة الممتدة إلى غاية نهاية الثمانينات بخضوعه لقواعد التنظيم الإشتراكي المبني على آليات التدخل الحكومي على مستوى التمويل، الأمر الذي أدى إلى تعاضد دور الخزينة العمومية وهيمنتها على النظام المصرفي من خلال قيامها بالتمويل المباشر و الغير مباشر للإستثمارات العمومية، وتدخلها في توزيع القروض سواء من فوائضها المالية المتأتية من الجباية البترولية أو اللجوء إلى البنك المركزي، ودفعه إلى مزيد من الإصدار النقدي، وهذا ما أدى من جهة إلى إستفحال ظاهرة التمويل التضخمي للإقتصاد وما يترتب على ذلك من إنخفاض في القوة الشرائية للعملة، ومن جهة أخرى تميش وإهمال لدول القطاع البنكي الذي أصبح يتميز بالسلبية المفرطة¹ سواء على مستوى تعبئة الإيداع أو على مستوى توزيع القروض، حيث أصبحت وظيفة البنك هي التنفيذ والمتابعة الإدارية لعمليات الإستثمار والتمويل التي تقوم بها المؤسسات العمومية.

كما أن تدخل الدولة وهيمنتها على النظام المالي عرقل تطور النظام البنكي الوطني وكرس مفهوم "الكبح المالي" الذي أدى إلى زيادة في تجزأ الهياكل المالية والنقدية للإقتصاد الجزائري.

وقد كان من بين أهم سياسات كبح القطاع المالي في الجزائر، هو التحديد الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات منخفضة، بالإضافة إلى إتباع الدولة لسياسات انتقائية في توزيع القروض، وهذا بتوفير التمويل بأقل تكلفة للقطاع العام على حساب القطاع الخاص، وغلق المجال المصرفي في الجزائر أمام إنشاء بنوك خاصة أو حتى مساهمة الخواص في البنوك العامة، أضف إلى هذه العوامل عدم إستقلالية البنك المركزي، وخضوعه والنظام المصرفي معا إلى القرارات المركزية الصادرة عن وزارة المالية والتخطيط، وهذا ما جعل النظام البنكي ذو مستوى واحد، لا يملك البنك المركزي فيه أي سلطة عملية على البنوك التجارية.

وقد أدت هذه السياسات المطبقة على القطاع المالي، إلى إختلالات في النظام الإقتصادي كل، من خلال إرتفاع معدلات التضخم، والعجز المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية، مما أضر سلبا على النمو الإقتصادي.

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 148

المبحث الثاني: الإصلاح البنكي وبداية التحرير المالي في الجزائر:

لقد أدت أزمة البترول سنة 1986 إلى إنخفاض كبير في مدا خيل الدولة، مما عرقل تمويل الإقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية خاصة، كما تعطلت معظم المشاريع الإستثمارية المخططة، ووقعت الجزائر في أزمة مالية خانقة، فرضت عليها إدخال إصلاحات عميقة وهذا بإعادة النظر في سير وتنظيم كل من المؤسسات الإقتصادية والجهاز المصرفي، وتحضيرهما للدخول في إقتصاد السوق، حيث الحرية في التسيير والتمويل والمنافسة، وقد تجسدت أولى خطوات الإصلاح في قانون القرض والبنك سنة 1986، قانون إستقلالية البنوك سنة 1988، و قانون النقد والقرض سنة 1990.

المطلب الأول: ملخص لأهم إصلاحات التحرير المالي:1- قانون القرض والبنك 1986:

لقد جاء هذا الإصلاح في إطار القانون رقم 86-12 الصادر في 19 أوت 1986، في وضعية تتميز بـ:¹
- استمرار التسيير المركزي والمخطط للإقتصاد، وتزامنا مع وضع المخطط الخماسي الثاني (1985-1990).

- أزمة إقتصادية ومالية أهم أسبابها إنخفاض كل من أسعار البترول في الأسواق العالمية وإنخفاض قيمة الدولار.

وبموجب هذا القانون تم إدخال إصلاحات جذرية على وظيفة البنوك، وإرساء المبادئ العامة والقواعد التقليدية للنشاط المصرفي، وقد تضمن هذا القانون إجراءات هامة في الميدان المالي يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

أ- وضع مخطط وطني للقرض، والذي يمثل نوع من التخطيط المالي الذي ينسجم مع التخطيط المادي للإقتصاد الوطني، وهذا من خلال تحقيق التوازنات المالية في مجال جمع الموارد وفي ميدان توزيع القروض، كما أنه يمثل جزء من الخطة الوطنية للتنمية.

¹ بن طلحة صليحة "الجهاز المصرفي في الجزائر وتمويل المؤسسة العمومية حالة تمويل استغلال مؤسسة عمومية إقتصادية"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1997، ص 60.

وفيما يتعلق بتوفير الموارد المالية للإقتصاد فإن الخطة الوطنية للقرض تهدف إلى التقليل من الاعتماد على الإصدار النقدي في التمويل وتعويضه بتعبئة الإدخار، أما فيما يتعلق بتوزيع القروض فلقد تم تحديد القروض الواجب توزيعها على المؤسسات العمومية ومستوى تدخل البنك المركزي في عملية التمويل، كما تم إنشاء المجلس الوطني للقرض لمراقبة تنفيذ ما جاءت به الخطة الوطنية للقرض.

ب- دور النظام المصرفي:

- إستعاد البنك المركزي بموجب هذا القانون وظائفه التقليدية كبنك للبنوك، الأمر الذي سمح بإقامة نظام بنكي على مستويين، كما إستعاد البنك المركزي صلاحياته فيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية¹، والتي أصبحت تعتمد كثيرا على تسيير أكثر فاعلية لمعدلات الفائدة.

- في إطار هذا الإصلاح استعادت البنوك والمؤسسات المالية دورها كوسيط مالي في تعبئة الإدخار وتوزيع القروض، كما استعادت البنوك بموجب هذا الإصلاح حقها في متابعة إستخدام القروض التي تمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم إسترداد القرض² بما في ذلك الحق في الإمتناع عن منح قروض للمؤسسات العمومية التي ليست لها القدرة على التسديد³.

ج- الخزينة العمومية:

لقد قلص هذا القانون من دور الخزينة العمومية في تمويل الإستثمارات، كما تم إعادة النظر في علاقة البنك المركزي بالخزينة، حيث أصبحت القروض الممنوحة لها، يقرر مبلغها الأقصى المخطط الوطني للقرض.

¹ محمود حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 138

² Riad Benmalek, op-cité, p40

³ محمود حميدات، المرجع السابق، ص 138.

2- قانون 1988 وتكييف الإصلاح المالي مع إستقلالية المؤسسات العمومية:

ابتداء من 1988 بدأت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات شملت جميع القطاعات الاقتصادية، وخاصة المؤسسات العمومية، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 88-01 في 12 جانفي 1988¹ الذي كرس لمبدأ إستقلالية المؤسسات العمومية وأكد على طابعها التجاري، كما تمت إعادة النظر في العلاقات التي تربطها مع النظام المصرفي.

وهذا ما تطلب إعادة النظر في بعض الأحكام التي جاء بها القانون 86-12 وتكييفه مع التنظيم الجديد للإقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار صدر القانون رقم 88-12.

ويمكن تلخيص أهم ما جاء به هذا القانون في العناصر التالية:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازي المحاسبي، وهذا تماشيا مع التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات.

- دعم دور البنك المركزي فيما يتعلق بضبط وتسيير أدوات السياسة النقدية.²

إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها القانون رقم 86-12 والتي كان من المفروض أن تجسد لتنظيم جديد لتمويل الإقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض، لم يتم تطبيقها، حيث أن المادة 60 من القانون 86-12 ربطت تطبيقه بإعداد قانون أساسي للبنك المركزي ومؤسسات القرض، إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخرا كبيرا، والنتيجة كانت أن القانون البنكي (86-12) لم يعد يتماشى مع المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية الحديثة (خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي أحدثت تغييرا جذريا سياسيا وإقتصاديا، وهذا بالإنفتاح على الإقتصاد الرأسمالي والتمهيد للإندماج في إقتصاد السوق)، الأمر الذي تطلب إلغاءه في أفريل 1990، وحل محله القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.³

¹ دحمان بن عبد الفتاح " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لصندوق النقد الدولي - دراسة حالة الجزائر - "، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة الجزائر 1997، ص 157، 158.

² Benhalima Ammour " le système bancaire en Algérie ", édition dahlab ,Algérie, 1996, p78,79.

³ H. BENISSAD " la reforme économique en Algérie ", OPU,Algérie, 2^{ème} édition,1991 ,p130

3- قانون النقد والقرض وبداية التحرير المالي:

أ- الظروف التي ظهر فيها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

لقد صدر القانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أبريل 1990 في مرحلة تميزت بدخول الجزائر في إصلاحات سياسية تمثلت في الانتقال من حكم الحزب الواحد إلى التعددية السياسية، وتجربة ديمقراطية لم تمر عليها سنة واحدة، بالإضافة إلى وضعية إقتصادية صعبة تميزت بـ :

- انخفاض أسعار البترول.

- ارتفاع المديونية الخارجية وتزايد أعباء الدين.

ومن أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن انخفاض إيرادات الدولة أبرمت الحكومة الجزائرية عقد تثبيت مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989¹، تحصلت بموجبه على قروض ومساعدات مالية، وتضمن الإتفاق الشروط التالية²:

1- التحكم في توسع الكتلة النقدية وتقليص عجز الميزانية.

2- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية وتجميد الأجور.

3- التخفيض من حدة التضخم وتخفيض قيمة العملة.

4- تحرير معدلات الفائدة وفتح المجال أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.

وتعكس هذه الشروط التوجه الليبرالي " النيوكلاسيكي"، الذي يعتمد صندوق النقد الدولي في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي التي يفرضها على الدول النامية، وقد كان الهدف الرئيسي من هذا الإتفاق هو " تحرير الإقتصاد الجزائري " وهذا بتحضير مؤسساته للإندماج في إقتصاد السوق، أما من جانب النظام المالي والمصرفي فقد تم التمهيد " لسياسة التحرير المالي"، وهذا من خلال التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، وإعادة الإعتبار للسياسة النقدية ولدور النظام البنكي، بالإضافة إلى فتح المجال المصرفي أمام المنافسة الأجنبية وتحرير حساب رأس المال، وفقا لمنهج ماكينون وشاو (1973) في التحرير المالي

¹ H. Benissad " Algérie restructuration et réforme économiques (1979-1993)", OPU, Algérie, p140, 141.

² H. Benissad " L'ajustement structurel", OPU, Algérie, 1999, p 59.

والذي إتبعته العديد من الدول النامية لإصلاح أنظمتها المالية، وقد انعكس هذا المنهج (التحرير المالي) في بنود وأهداف القانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض.

ب- أهداف ومبادئ قانون النقد والقرض:

إن أهداف قانون النقد والقرض، هي في الحقيقة انعكاس لسياسة صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بإصلاح النظام المالي والمصرفي الجزائري، والمبنية على أساس تحرير القطاع المالي من أي تدخل، وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- إرساء قواعد إقتصاد السوق في تسيير الإقتصاد الجزائري، وهذا من خلال وضع حد لكل تدخل إداري في النظام المالي والمصرفي، والتأسيس لملاءة المؤسسات العمومية و البنوك عن طريق تقنين عملية التطهير المالي للمؤسسات، من خلال إصدار الخزينة العامة لسندات لصالح البنوك والمؤسسات المالية، وهذا تمهيد لإنطلاقة حقيقية للإقتصاد الجزائري.

2- إعادة للبنوك والمؤسسات المالية وظائفها التقليدية في تعبئة الإدخار ومنح القروض من خلال إعطائها مرونة كبيرة في تحديد معدلات فائدة موجبة، والسماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية وخاصة¹، من أجل تنشيط المنافسة ما بين البنوك، بالإضافة إلى التحضير لإنشاء سوق مالية محلية (بورصة الجزائر).

3- إعطاء البنك المركزي مزيد من الإستقلالية في تطبيق السياسة النقدية، والحد من معدلات التضخم المرتفعة، وهذا عن طريق ضبط العلاقة بين البنك المركزي والخزينة.

4- إعادة تقييم الدنيا الجزائري، وهذا بالتنظيم الصارم لميكانيزمات الإصدار النقدي، مما يخدم مصلحة الإقتصاد الوطني².

جاء قانون النقد والقرض بتنظيم جديد للقطاع المالي والمصرفي الجزائري يركز على مجموعة من المبادئ والتي بواسطتها يمكن تحقيق هذه الأهداف وتمثل فيما يلي³:

¹ Banque extérieur d'Algérie, Algérie guide économique, 1992, p 35,36.

² Benhalima Ammour " le système bancaire Algérien ", op-cité, p86.

³ المزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى: الطاهر لطرش " تقنيات البنوك "، مرجع سبق ذكره ص 196-199.

- 1- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، أي أن القرارات النقدية أصبحت تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية.
- 2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، وهذا من خلال وضع قيود وتحديد التسيقات التي يمنحها البنك المركزي للخزينة.
- 3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض، وهذا بالحد من تدخل الخزينة في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية، وتمكين النظام المصرفي من القيام بوظيفته التقليدية في تمويل الإقتصاد ومنح القروض.
- 4- وضع نظام بنكي على مستويين، حيث أصبح بنك الجزائر يمثل قمة الجهاز المصرفي، وأصبح بإمكانه مراقبة ومتابعة نشاط البنوك التجارية، باعتباره بنك البنوك، الملجأ الأخير للإقراض وبنك الدولة.

ج- قانون النقد والقرض وتنظيم الجهاز المصرفي:

- 1- مجلس النقد والقرض: من بين أهم الإجراءات التي جاء بها قانون النقد والقرض هو تأسيس مجلس النقد والقرض، وهو مجلس وطني يمثل من جهة السلطة النقدية في البلاد ومن جهة أخرى يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر، وتمثل صلاحياته كسلطة نقدية في:
- إصدار النقود وتحديد القواعد والنسب في مجال تغطيتها.
 - تنظيم عمليات البنوك مع المتعاملين معها.
 - مراقبة وتنظيم سوق الصرف، وإتخاذ القرارات المتعلقة بفتح تمثيلات للبنوك، وإنشاء بنوك ومؤسسات مالية أجنبية.
- 2- مراقبة النظام البنكي الجزائري: لقد ارتكز التنظيم الجديد للإقتصاد الجزائري بعد 1990 على الإفتتاح الإقتصادي وتحرير القطاع المالي والمصرفي، وفتح مجال المنافسة أمام المؤسسات المالية والبنكية الأجنبية والخاصة.

حيث أنه بموجب هذا القانون أصبح بإمكان البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروعاً لها بالجزائر، بموجب ترخيص يمنحه مجلس النقد والقرض وإستجابة لشروط حماية أموال المودعين والمتعاملين مع البنوك، وبموجب القانون 90-10، تم تأسيس مجموعة من الهيئات التي تسهر على مراقبة وتنظيم النظام المالي والتي تتمثل في:¹

- لجنة الرقابة المصرفية: وتقوم هذه اللجنة بعملها بالإعتماد على الوثائق والمستندات، كما يمكنها إجراء الرقابة في مراكز البنوك والمؤسسات المالية، كما حددت المادة 186 من قانون النقد والقرض التدابير والعقوبات التي يمكن أن تفرضها هذه اللجنة إذا استدعى الأمر ذلك.

- مركزية المخاطر: والتي تمثل هيئة للمعلومات على مستوى بنك الجزائر، تزود البنوك بمختلف المعلومات حول المستفيدين من القروض، وطبيعة القروض، والضمانات عن كل قرض، وقد ألزم بنك الجزائر كل مؤسسات القرض بالإنضمام لهذا المركز.

- مركزية عوارض الدفع: تم إنشاؤها بموجب القانون 92-02 المؤرخ في 22 مارس 1992 والتي تقوم بتنظيم المعلومات المرتبطة بالحوادث التي تظهر عند استرجاع القروض، كما نص القانون 92-03 من نفس السنة على إنشاء جهاز لمكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد، وهذا من أجل تطهير النظام البنكي من الغش وتطوير إستعمال الشيك الذي يعتبر أهم وسائل الدفع في الإقتصاديات المعاصرة.

- هيئة التأمين على الودائع: لقد نصت المادة 170 من قانون النقد والقرض على إنشاء هيئة للتأمين على الودائع البنكية²، إلا أن تأسيس هذه اللجنة عملياً لم يكن إلا في 26 أوت 2003 بموجب القانون رقم 11.03.

د- التنظيم الجديد لمعدلات الفائدة :

مع صدور قانون النقد والقرض والذي كان يهدف إلى تحرير القطاع المالي، تمت البداية في التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة، رغبة في تحقيق الإستقرار النقدي والإقتصادي، وقد جاء هذا القانون بتنظيم

¹ Banque Extérieur d'Algérie , op-cité, p35.

² Banque D'Algérie " évolution économique et monétaire en Algérie" , Rapport 2002,p 67.

جديد لمعدلات إعادة التمويل باعتبارها المحدد الرئيسي لمعدلات الفائدة التي تتبناها البنوك التجارية، وأصبح هذا التنظيم الجديد لمعدلات الفائدة يتم وفق الإجراءات التالية:

- **المعدلات المديرة (الموجهة):** يمثل معدل الفائدة الموجه السعر المرجعي الذي يحدده البنك المركزي للبنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض¹، ومن خلال هذا المعدل تتحدد معدلات أخرى، كمعدل الخصم، معدل السوق النقدية، نظام الأمانة والمعدلات الدائنة والمدينة المحددة بين البنوك، وقد تم تحديد هذا المعدل في 18-07-89 بمعدل 7% ثم رفعه إلى حدود 10% في 24-09-1990²، ويعمل معدل الفائدة التوجيهي على تعيين شروط البنك وتنظيم المعدلات بين البنوك وهذا بخصرها بمعدل أدنى ويسمى بمعدل مناداة العرض ومعدل أعلى ويسمى بمعدل نظام الأمانة ويكون هذا يومياً.³

- **ميكانيزمات المناقصات:** ابتداء من 1995 أصبح بإمكان البنوك التجارية إعادة التمويل عن طريق المناقصات التي ينظمها البنك المركزي، وتهدف هذه الآلية إلى تنشيط الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، ومزيد من المنافسة في توزيع القروض.

إن الهدف من التنظيم الجديد هو التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة وجعلها أكثر مرونة من أجل منح دور كبير للبنوك في تعبئة الإيداع، وإعطاء المودعين تعويض أكبر، بالإضافة إلى دفع المؤسسات العمومية لعقلنة سلوكها، والقيام باستثمارات أكثر كفاءة وهذا من خلال رفع تكلفة الاقتراض وتحديدتها حسب التكلفة المتوسطة للموارد المعبئة.

ه- العلاقة بنك - مؤسسة:

وفقاً لقانون النقد والقرض فإن البنك لم يعد تلك المؤسسة المصرفية التي تقيد الحركات المالية، التي تتم بين الخزينة والمؤسسات العمومية، إنما ينبغي على البنوك أن تقيم علاقاتها مع المؤسسات على أساس

¹ بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 211.
² بن طلحة صليحة، مرجع سبق ذكره، ص 153.

³ Riad Benmalek, op-cité, P 44.

تجاري، مبني على تحقيق الربح وتحمل المخاطر، وفي هذا الإطار فإن تمويل البنك للمؤسسة أصبحت تحدده مجموعة من العوامل:¹

- تحليل القدرة المالية للمؤسسة.
 - مردودية المشروع الممول الذي تقوم به المؤسسة.
 - قدرة المؤسسة على تسديد مبلغ القرض في الآجال المحددة.
- وأصبحت هذه العوامل هي التي تحدد إن كان بإمكان المؤسسة أن تحصل على قرض من البنك أم لا، وهذا حتى تكون البنوك أكثر صرامة في تسيير مواردها المالية من جهة، وتشجيعها للقطاع الإنتاجي على تحقيق الكفاءة الإنتاجية من جهة أخرى، كما تم منح المؤسسات الاقتصادية الحرية في إختيار البنك الذي تريد التعامل معه سواء كان عموميا أو خاصا، وتم إلغاء التمييز بين القطاع العام والقطاع الخاص في منح القروض المصرفية.

المطلب الثاني: برامج الإصلاح المالي مع مؤسسات النقد الدولية:

لقد أدت عدم كفاءة النظام الإقتصادي والمالي في الجزائر، حتى نهاية الثمانينات إلى نتائج سلبية طويلة المدى تمثلت في تدهور التوازنات المالية الكلية الداخلية والخارجية، وقد دفعت هذه الأوضاع السلطات الجزائرية إلى الشروع في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية (86-88) التي اعتمدت على سياسة التثبيت والتصحيح الهيكلي الذاتي²، إلا أن هذه الإصلاحات لم تغير من الواقع الإقتصادي شيئا نظرا للأزمة المالية التي كانت تعاني منها الجزائر، وفي ظل هذه الظروف الصعبة لم تجد السلطات الجزائرية من حل سوى اللجوء إلى هياقي برين وودز كمصدر أخير للحصول على التمويل، فأبرمت معهما إتفاقيتين:

- الإستعداد الائتماني الأول (1989-1991).
- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998).

¹ مصطفى قارة لمال " إصلاح النظام البنكي الجزائري"، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2004، ص 161.
² Fatima Zohra Oufriha " ajustement structurel, stabilisation et politique monétaire en Algérie", les cahiers du cread, n° 46, 1998, p 178.

1- الإستعداد الائتماني الأول (89-91).

لقد جرى الإتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي في ماي 1989¹ في سرية تامة وبموجبه وجدت الجزائر نفسها ملزمة بتطبيق مقررات وسياسات صندوق النقد الدولي، وهذا بإعادة النظر كلياً في سياستها الإقتصادية، والتوجه نحو إقتصاد السوق وتحرير نظامها المالي والمصرفي، وهو ما تجلّى في الإصلاح المالي لسنة 1990 الذي أعطى أهمية كبيرة للسياسة النقدية كمتغير إقتصادي يهدف إلى إعادة التوازنات الإقتصادية الكلية.

وخلال هذه المرحلة لم يتم تحقيق نتائج جيدة، حيث تجاوز معدل نمو الكتلة النقدية 11% والذي يدل على إستمرار التمويل التضخمي للإقتصاد، كما أن معدلات الفائدة الحقيقية بقيت سالبة بسبب إرتفاع معدل التضخم الذي وصل إلى 17.2% سنة 1990.

وفي 3 جوان 1991 عقدت الحكومة الجزائرية إتفاق تثبيت ثاني مع صندوق النقد الدولي، والذي كان يهدف إلى ضبط أكثر للسياسة المالية وتقليص عجز الميزانية بالإضافة إلى تحرير الأسعار وتحرير التجارة الخارجية، وتطبيق سياسة نقدية صارمة من خلال²:

- الوصول إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة في نهاية 1991.
- تحديد معدل نمو الكتلة النقدية بـ 5% في نهاية 1991.
- تقليص حجم تدفقات القروض للإقتصاد بـ 28.5 مليار دينار مع نهاية 91.

وقد كانت النتائج كما يلي:

رغم رفع معدلات إعادة التمويل إلا أن معدلات الفائدة الحقيقية بقيت سالبة بسبب إستمرار إرتفاع معدل التضخم، الذي وصل إلى 31.7% في 1992، كما وصل نمو الكتلة النقدية سنة 1991 إلى 21.3%، نتيجة التوسع الكبير في القروض المقدمة للإقتصاد الوطني التي وصلت في السداسي الأول من 1991 إلى 33.2 مليار دينار.

¹ الهادي خالدي " المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة الجزائر، 1996، ص: 195، 196

² Fatima Zohra Oufriha, op-cité, p179.

وهذه النسب تتجاوز تلك المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، وهذا يدل على أن الحكومة الجزائرية لم تستطع إحترام محتوى الإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وهو ما دفع هذا الأخير إلى منع الجزائر من سحب الشريحة الرابعة في مارس 92. بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة¹، فتخلت الجزائر عن تطبيق السياسات المفروضة عليها من طرف صندوق النقد الدولي في سنتي 1992، 1993 وخلال هذه الفترة الممتدة من 1992 و 1993 عرفت الإصلاحات الإقتصادية تباطؤا كبيرا، وتحولا في السياسة الإقتصادية للدولة، وهذا بالرجوع إلى التسيير الإداري والمركزي للتجارة الخارجية الصرف والأسعار بالإضافة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بغرض دعم النشاط الإقتصادي إلا أن هذه الوضعية أدت إلى إختلالات كبيرة في التوازنات الإقتصادية الكلية وتوسع العجز المالي الداخلي والخارجي، وبالتالي أصبحت الحكومة مجبرة على اللجوء مرة أخرى لصندوق النقد الدولي.

2- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

تحت ضغط الأزمة الإقتصادية وتزايد حدة الإختلالات الهيكلية لجأت الجزائر مرة أخرى إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهذا في إطار برنامج للتعديل الهيكلي، اشتمل على اتفاق للتثبيت الهيكلي لمدة سنة امتد من 22 ماي 94 إلى 21 ماي 1995، متبوعا باتفاق القرض الموسع لمدة ثلاثة سنوات²، وكان يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إدخال إصلاحات عميقة وشاملة لجميع القطاعات الإقتصادية وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف إلى نوجز أهمها:

- تحقيق مستوى نمو إقتصادي مقبول في حدود 6% سنة 1996.
- تحرير التجارة الخارجية تمهيدا للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- العمل على تحقيق معدلات فائدة موجبة، وهذا بتحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك ورفع معدلات الفائدة على الودائع، من أجل زيادة مساهمة الإدخار الوطني في تمويل الإستثمار، وإتباع سياسة نقدية صارمة للتقليص من التوسع النقدي.
- إنشاء سوق ما بين البنوك للصرف إبتداء من 1996.

¹ دحمان بن عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 182.
² بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 195.

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية إبتداءا من 1998.
- التخفيض التدريجي لعجز الميزانية وجعله في حدود 2.2% من PIB.
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات تهدف في معظمها إلى تحرير الإقتصاد وتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:
- أ- رفع التزام الدولة: هذا يتبني إصلاحات تهدف إلى خصخصة المؤسسات العمومية، وتشجيع الإستثمار الأجنبي، وفي هذا الإطار فقد سمح ولأول مرة قانون المالية لسنة 1994 ببيع المؤسسات العمومية وفتح رأس مالها للخواص في حدود 49%، كما سمح قانون الإستثمار لسنة 1995 بمساهمة محدودة للأجانب في رأس مال البنوك التجارية، وتم رفع إحتكار الدولة عن قطاع التأمين وفتحه أمام الإستثمار الخاص، بالإضافة إلى ضرورة تبني الدولة لسياسة ميزانية صارمة وتخفيض العجز المالي، وهذا بالتحكم في النفقات العمومية والعمل على زيادة الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي وجعله أكثر فاعلية بهدف وضع حد للتمويل التقدي للدولة.
- ب- على مستوى السياسة النقدية وإصلاح النظام البنكي والمالي: تمثلت الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر من 94 إلى 98 على الإستمرار في إصلاح وتحرير القطاع المالي، من أجل زيادة كفاءة وفاعلية الوساطة المالية في تمويل الإقتصاد الوطني، وهذا من خلال مجموعة من الإجراءات تعلقت بالسياسة النقدية وإصلاح النظام المصرفي.

• النظام المصرفي: على مستوى النظام المصرفي فقد تم القيام بالإجراءات التالية:

- تشجيع إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة والأجنبية، بالإضافة إلى تطهير أصول البنوك العمومية، وهذا بإعادة رسملتها.
- تحضير الدراسة التمهيديّة المتعلقة بإنشاء سوق رؤوس الأموال.
- دعم إعادة هيكلية البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها.
- دعم التدابير الإحترازية التي تحد من المخاطرة وتضع القواعد لتصنيف القروض المصرفية.
- إعادة هيكلية صندوق الإدخار، ودججه في النظام المصرفي من أجل إنعاش الإدخار الوطني.

- وضع نظام للتأمين على الودائع تنفيذًا لما جاءت به المادة 170 من قانون النقد والقرض وهذا من أجل حماية المودعين الصغار.¹

• السياسة النقدية: تمثلت هذه السياسة في التحرير التدريجي والمتزايد لمعدلات الفائدة على البنوك، واعتماد معدلات فائدة حقيقية موجبة.

كما تم تطبيق سياسة صارمة واعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية من أجل التحكم في توسع الكتلة النقدية، وخفض معدل التضخم بالشكل الذي يسمح بتحقيق استقرار الأسعار، وتم إدخال عمليات البيع بالمراد في السوق النقدية، وفي سنة 1994 تم إدخال نظام الإحتياطي الإلزامي لدعم رقابة البنك المركزي للسيولة النقدية، والتوجه نحو إدخال عمليات السوق المفتوحة في منتصف 1996.

3- نتائج برنامج التعديل الهيكلي:

لقد كان من بين أهم النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها خلال هذه المرحلة هو خفض معدل التضخم من 29% نهاية 1994 إلى 5% سنة 1998، وهذا ما ترتب عليه تسجيل معدلات فائدة حقيقية موجبة ولأول مرة ابتداءً من 1997، حيث تراوحت معدلات الفائدة الإسمية ما بين 11.8% و 14.5% بينما كان التضخم في حدود 5.7%.

كما سجل نوع من الاستقرار في نمو الكتلة النقدية التي تراوحت ما بين 14.6% سنة 96 و 18% سنة 98 وتعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع الدول المجاورة حيث أنها تكون مساوية في المتوسط لـ 8%²، أما المديونية الخارجية فقد عرفت إرتفاعاً من 26.4 مليار دولار سنة 1993، إلى 30 مليار دولار في 1998، نتيجة إعادة جدولة المديونية.

إلا أنه رغم تحقيق تحسن على مستوى المؤشرات الإقتصادية الكلية والمؤشرات النقدية، إلا أن هذا كان على حساب الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للمواطن حيث تم تصفية عدد كبير من المؤسسات العمومية، وتسريح أكثر من 400000 عامل، بالإضافة إلى تكلفة مالية قدرت بحوالي 922 مليار دينار

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 296، 297.

² Fatima Zohra Oufriha, op-cité, p 184.

شملت عملية التطهير المالي للبنوك والمؤسسات العمومية، وهذا ما آثار سخط وغضب الشارع الجزائري على تطبيق هذه الإصلاحات، والتي لا يمكن اعتبارها إصلاحات تهدف لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

المطلب الثالث : هيكلية النظام البنكي والمالي الجزائري بعد 1998:

لقد مهد قانون النقد والقرض لأول خطوات تحرير القطاع البنكي، وقد تجسد هذا التحرير مع بداية التسعينات، من خلال إنفتاح النظام البنكي الجزائري على البنوك والمؤسسات المالية الخاصة الوطنية والأجنبية¹، والتي أصبح بإمكانها أن تفتح فروعها بالجزائر شرط أن تخضع للتشريع الجزائري، وهذا ما تحقق بإنشاء أول بنك تجاري مختلط جزائري سعودي، بتاريخ 6 ديسمبر 1990²، والممثل في بنك البركة الجزائري، وابتداء من 1998، ومع نهاية برنامج التصحيح الهيكلي سجل إرتفاع في عدد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية الناشطة بالجزائر، ومع نهاية 2003 وبداية 2004، أصبح النظام البنكي الجزائري يتكون من 30 بنك ومؤسسة مالية أجنبية موزعة كالاتي:

1- البنوك العمومية: ويأتي على رأسها بنك الجزائر والذي يمثل البنك المركزي، بالإضافة إلى ستة بنوك عمومية، بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والإحتياطي بالإضافة إلى تعاونية للتأمينات تم اعتمادها في 6 أفريل 1997 من طرف مجلس النقد والقرض والتي تمثل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNAM.

¹ Banque D'Algérie " Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2004,p60.

² ساهل سيدي محمد " أفاق تطوير التسويق في المؤسسات المصرفية العمومية الجزائرية مع الإشارة إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr " رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان 2004، ص 221.

الجدول (4-7): البنوك العمومية في الجزائر سنة 2004.

الفروع	المديريات	البنوك العمومية	
48	-	Banque d'algerie	1 بنك الجزائر
-	-	CNEP	2 الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
121	17	CPA	3 القرض الشعبي الجزائري
169	17	BNA	4 البنك الوطني الجزائري
80	18	BEA	5 بنك الجزائر الخارجي
300	42	BADR	6 بنك الفلاحة والتنمية الريفية
153	15	BDL	7 بنك التنمية المحلية
	04	BAD	8 بنك الجزائر للتنمية
48	1	CNMA	9 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

المصدر: banque extérieur d'Algérie, op-cité ,p35

المصدر: ساهل سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

2- البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية:

لقد شهد القطاع البنكي الخاص سنة 2003 سحب اعتماد وتصفية كل من بنك الخليفة في ماي 2003، والبنك الصناعي والتجاري الجزائري في أوت من نفس السنة، ويعتبر هاذان البنكان من أكبر البنوك الخاصة قبل تصفيتهما، واللذان عرفا توسعا كبيرا في فروعهما بين سنتي 1999 و 2000، حيث انتقل بنك الخليفة في فترة قصيرة من 5 وكالات في 1999 إلى 24 وكالة في سنة 2000، بينما زاد عدد وكالات البنك الصناعي والتجاري الجزائري من وكالة واحدة سنة 1999 إلى 12 وكالة سنة 2000¹، وقد آثار هذا التوسع السريع قلق السلطات النقدية، ودفع البنك المركزي للتدخل بحل البنكين، بعد تسجيل عدة مخالفات وتجاوزات.

¹ M. Ghernaout " Crises financières et faillites des banques algériennes", édition GAL, 2004, p 40-41.

ويمثل الجدول التالي مختلف البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية التي تم اعتمادها من طرف السلطات النقدية، تكريسا لتحرير القطاع المالي الجزائري وفتحه أمام القطاع الخاص تشجيعا للمنافسة بين البنوك.

الجدول (4-8): البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية في الجزائر من 2004.

الفروع	المديريات	تاريخ الاعتماد	البنوك الخاصة	
11	01	03 نوفمبر 1990	Banque el baraka	1 بنك البركة .
01	-	24 سبتمبر 1998	Arab banking corporation algeria	2 الشركة العربية للبنوك
01	-	30 أبريل 2000	La banque général méditerranéenne	3 البنك العام المتوسطي
01	-	18 ماي 1998	citi banque	4 سيتي بنك
01	-	28 أكتوبر 1999	Compagnie Algérienne de banque	5 الشركة الجزائرية للبنوك
01	-	4 نوفمبر 1999	Société générale Algérie	6 الشركة العامة للجزائر
01	-	7 ماي 1995	Union bank	7 البنك الاتحادي
	-	27 أكتوبر 1999	Natexisal amana	8 بنك الأمانة
01	-		Crédit lyonnais	9 القرض الليوني
10	-	08 أكتوبر 2000	Alryan Algérien Bank	10 بنك الريان
	-	15 أكتوبر 2001	Arab Bank	11 البنك العربي
	-	31 جاني 2002	BNP Paribas	12 بنك باريس

المصدر: ساهل سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 223.

المصدر: Banque d'Algérie , op-cité,p 61

3- المؤسسات المالية

وصل عدد المؤسسات المالية التي تم اعتمادها من طرف مجلس النقد والقرض حتى سنة 2003، خمسة مؤسسات مالية بالإضافة إلى اعتماد مؤسسة للقرض الإيجاري.

الجدول (4-9): المؤسسات المالية التي تم منحها الإعتماد حتى 2003.

تاريخ الإعتماد	المؤسسات المالية		
28 جوان 1997	Salem	سالم	1
6 أفريل 1998	Finalep	فينال ب	2
21 فبراير 2000	Algerian international bank	بنك الجزائر الدولي	3
9 جانفي 2001	Sofinance	سوفينونس	4
8 أوت 1998	Mouna bank	منى بنك	5
20 فبراير 2002	Leasing Arab coroporation	التعاوني الإيجاري العربي	6

Source: Abdelkrim NAAS, op-cité, p 283.

ابتداء من سنة 1998 عرف النظام البنكي الجزائري إنشاء عدد كبير من البنوك والمؤسسات المالية (الخاصة الوطنية والأجنبية)، إلا أنه في الواقع لا يزال القطاع العام البنكي يهيمن على النشاط المالي والمصرفي الجزائري، من خلال الستة بنوك عمومية التي تتميز بوجود شبكة من الوكالات تتجاوز 900 وكالة تغطي جميع التراب الوطني، كما أن هذه البنوك العمومية تجمع حوالي 90% من الموارد المالية المتاحة، وتوزع أكثر من 93% من القروض لكل من القطاع الإقتصادي العام والخاص¹، وهذا مقارنة بالقطاع البنكي الخاص، الذي يضم عدد قليل من الفروع والوكالات (حوالي 30 وكالة) يقتصر تواجدها على المدن الكبرى.

وهناك مجموعة من العوامل التي أثرت سلبا على دور القطاع البنكي الخاص سواء في تعبئة الإدخار أو في منح القروض، ونذكر منها ما يلي:

1- يعتبر القطاع البنكي الخاص في الجزائر حديث النشأة، حيث أن معظم البنوك الخاصة ظهرت بعد سنة 1998.

¹ Ministère de finance. communication sur la reforme du secteur financier en Algérie, 2005, p11.

2- اعتماد البنوك الخاصة الوطنية على تمويل عمليات التجارة الخارجية (الإستيراد) على حساب تمويل المؤسسات المنتجة.

3- فقدان الثقة في القطاع البنكي الخاص الوطني من طرف الجمهور والمؤسسات الاقتصادية والبنوك الأجنبية بعد فضيحة بنك الخليفة وتصفية البنك الصناعي والتجاري الجزائري في ماي و أوت 2003، والتي كانت لها آثار سلبية على النظام البنكي الجزائري ككل، حيث أصبحت البنوك الأجنبية أكثر حذرا في تعاملها مع البنوك الخاصة الوطنية، كما أثرت سلبا على وضعية الجزائر لدى هيئات التأمين على خطر القروض بما في ذلك Coface الفرنسية¹، وهذا ما دفع السلطات النقدية إلى تقوية نظام الإشراف والرقابة على النظام البنكي الجزائري، وهذا من خلال المرسوم رقم 11/03 الصادر في أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

4- أهم التعديلات التي جاء بها المرسوم رقم 11/03 الصادر في أوت 2003:

ومن أهم التعديلات التي جاء بها هذا المرسوم هو إنشاء هيئة للتأمين على الودائع البنكية (SGDB)² والتي تعتبر مؤسسة تم إنشاؤها فعليا في ماي 2003، من طرف بنك الجزائر باعتباره العضو المؤسس، والبنوك باعتبارهم مساهمين في رأس مالها، ويتعين على كل بنك دفع لهذه الهيئة علاوة ضمان سنوية 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه، ويحدد مبلغ هذه العلاوة كل سنة من طرف مجلس النقد والقرض، ولا يمكن إستعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك من الدفع.

وقد حدد سقف التعويض لكل مودع قانونيا بـ 600.000 دينار، وفي غضون سنة 2003 قامت هيئة التأمين على الودائع بتعويض ما يقارب عن 4500 مودع بعد تصفية بنك الخليفة³، كما تضمن المرسوم 03-11 تعديلات أخرى منها:

- تشديد العقوبات الجزائية والغرامات المالية، على مجلس إدارة المصارف في حالة إستعمالهم لأموال البنك لتنفيذ مصالحهم الشخصية.

- خفض نسبة الإحتياطي القانوني في حدود 10% من الأرباح الصافية بدلا من 15% التي كانت من قبل.

¹ M. Ghernaout, op-cité , P 54.55

² Banque D'Algérie " Evolution économique et monétaire en Algérie", rapport 2002,p , 67.

³ Banque D'Algérie " Evolution économique et monétaire en Algérie", rapport 2003, p 90.

- وقد خضع القطاع المالي الجزائري في سنة 2003 إلى تقييم مزدوج من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في إطار ما يسمى " ببرنامج تقييم القطاع المالي "PESF"¹ وقد توصل هذا التقييم إلى التوصيات التالية والتي ينبغي على السلطات الجزائرية أخذها بعين الاعتبار في المدى المتوسط والطويل:
- تقوية إجراءات منح اعتماد البنوك والمؤسسات المالية.
 - تحسين إطار عمل النشاط البنكي.
 - مواصلة إصلاح القطاع المالي وهذا من خلال الخوصصة التدريجية للبنوك العمومية وتوسيع شبكة انتشار البنوك عبر التراب الوطني.

المطلب الرابع: إصلاحات التحرير المالي وأثرها على المؤشرات النقدية و المالية:

1- تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام:

- لقد كان من بين أهداف إصلاحات النظام المالي والمصرفي في الجزائر، هو تحقيق نوع من الإستقرار النقدي، من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية، وجعله يقترب من معدل نمو الناتج الداخلي الخام، بما يخدم التوازنات الإقتصادية الكلية ويخفض معدل التضخم.

الجدول (4-10) : تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام من 1990 إلى 2003.

السنوات البيان	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
معدل نمو M2	10	20.7	26.1	20.5	14.7	10.3	15	17.6	19	14	13	22.3	17.3	15
معدل نمو PIB	41.8	55.5	24.6	10.7	25	34.8	28	8.2	2	13.6	26.8	3.5	5.5	15
معدل نمو M2/PIB	62	48	48.6	53	48.6	40	35.7	39	45.5	45.6	50	58.5	65	65

Source: office nationale des statistiques (ONS)

من خلال هذا الجدول، يظهر أن معدل نمو الكتلة النقدية عرف إرتفاعا ملموسا بين سنوات 90 و 93، وبالمقابل فقد عرف نمو PIB إنخفاضا تدريجيا حيث إنتقل من 41.8% سنة 90 إلى 10% فقط في 1993،

¹ Banque D'Algérie, Rapport 2003, p 68.

وهذا يدل على التمويل التضخمي للإقتصاد والذي تعكسه سيولة الإقتصاد المرتفعة (M2/PIB) والتي وصلت إلى 53% سنة 93، وابتداء من 94 ومع تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، وإتباع سياسة نقدية صارمة عرف نمو الكتلة النقدية إنخفاضا وإستقرارا في حدود 14.4%، كما سجل إنخفاضا في نمو الناتج الداخلي الخام الذي وصل إلى 2% فقط سنة 1998.

أما الفترة الممتدة من 98 إلى 2004 فقد عرفت إستقرارا في معدل نمو الكتلة النقدية الذي بقي في المتوسط في حدود 17% وهي نسبة مرتفعة نوعا ما عن معدل نمو الناتج الداخلي الخام خلال تلك الفترة (11%)، كما عرفت سيولة الإقتصاد، إرتفاعا كبيرا وصلت إلى 65% في سنوات 2001، 2002، و2003، وهي الفترة التي عرفت تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي وهذا بضخ حوالي 520 مليار دينار في الإقتصاد الوطني، أما فيما يتعلق بتطور مكونات الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، فرأينا أن نقوم بتحليلها بعد التطرق لتطور معدلات الفائدة، وهذا رغبة منا في معرفة مدى تأثير التحرير المالي، المتمثل في تحرير معدلات الفائدة على الإدخار (الودائع لأجل).

2- التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة :

إبتداء من 1990 وفي إطار الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي، اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة متبعة في ذلك منهج ماكينون وشاو في تحرير القطاع المالي. وكان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء من جهة أحسن تعويض للإدخار بغرض تعبئته و توجيهه نحو تمويل الإستثمار، ومن جهة أخرى إرغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الإقتراض تكلفته الحقيقية¹.

¹ Benhalima Ammour " monnaie et régulation monétaire", op-cité, p 81.

الجدول (4-11): تطور معدلات الفائدة والتضخم خلال الفترة الممتدة من 1990-2003.

معدلات الفائدة الحقيقية على الودائع*	معدلات الفائدة البنكية		معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	اليان السنوات
	معدلات الفائدة على الودائع	معدلات الفائدة على القروض			
سالية	%14.0-12.0	%16.0-15.0	10.5-7	17.9	أفريل 1990
سالية	%16-12.0	%20.5-17.5	11.5	25.9	أكتوبر 1991
سالية	%16-12.0	%20-15	11.5	31.7	أكتوبر 1992
سالية	%16-12.0	%20-15	11.5	20.5	أكتوبر 1993
سالية	%18-16.5	%25-18	15	29.8	أفريل 1994
سالية	%18-16.5	%24-19	14	29.8	ديسمبر 1995
سالية	%18-16.5	%21.5-17	13	18.7	ديسمبر 1996
موجبة	%7.0-6.0	%13.0-9.0	11	5.7	ديسمبر 1997
موجبة	%12-8.5	%12.5-8.5	9.5	5.0	ديسمبر 1998
موجبة	%10-8.5	%11.5-8.5	8.5	2.6	ديسمبر 1999
موجبة	%8.5-7.0	%11.2-8.5	6.0	0.3	ديسمبر 2000
موجبة	%6.75-5.5	%11-8.0	5.5	4.2	ديسمبر 2001
موجبة	%5.5-3.75	%9-7	5	1.4	ديسمبر 2002

*معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مرجع محمد غرنوت "الأزمات المالية وإفلاس البنوك

الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص 75

لقد عرفت معدلات الفائدة ابتداء من 1990 ارتفاعا مقارنة بمرحلة التخطيط المركزي، حيث تراوحت معدلات الفائدة على الودائع بين 12% و 16% ما بين 90 و 93، أما معدلات الفائدة على القروض فقد حدد لها البنك المركزي سقفا أقصاه 20% حتى لا ترتفع بدرجة كبيرة تؤثر سلبا على الطلب على القروض، ورغم هذا الإرتفاع فإن معدلات الفائدة الحقيقية ظلت سالبة نظرا لإرتفاع معدلات التضخم.

وفي سنة 1994 ومع إلغاء البنك المركزي سقف معدلات الفائدة على القروض، وصلت هذه الأخيرة إلى 25%، إلا أن نقطة التحول سجلت سنة 1997، بتحقيق ولأول مرة معدلات فائدة حقيقية موجبة ويعود هذا إلى الإنخفاض الكبير في معدل التضخم الذي وصل سنة 1998 إلى 5% بينما سجلت معدلات الفائدة على الودائع نسبة ما بين 8 و 12.5% مما يؤدي إلى معدلات فائدة حقيقية موجبة على الودائع تتراوح ما بين 3+ و 7+، وابتداء من سنة 1998 بدأت معدلات الفائدة في التراجع وهذا تماشيا مع إنخفاض معدل التضخم.

وحسب شاو وماكينون فإن معدلات فائدة حقيقية موجبة تؤدي إلى زيادة مستويات الإدخار، وهذا ما يمكن معرفته من خلال ملاحظة تطور نسبة أشباه النقود (ودائع لأجل) من إجمالي الكتلة النقدية خلال هذه المرحلة.

الجدول (4-12): تطور النسب الهيكلية للكتلة النقدية 1990-2004.

مكونات الكتلة النقدية	93-90	98-94	2003-99
نقود ورقية	36.47%	31.06%	26.4%
نقود كتابية (ودائع تحت الطلب)	38.70%	33.14%	29.0%
أشباه النقود (ودائع لأجل)	24.87%	35.78%	44.6%
المجموع	100%	100%	100%

المصدر: إعداد الباحث، من خلال معطيات تقرير بنك الجزائر 2003، 2002، والمركز الوطني للإحصائيات.

لقد عرفت الودائع لأجل تطورا متزايدا من إجمالي الكتلة النقدية فبعدما كانت تمثل أقل من 21% سنة 91 وصلت على أكثر من 50% سنة 2003، وبتحليل مكونات الكتلة النقدية لهذه المرحلة، وإذا ما قارناها مع مرحلة قبل الإصلاح يمكن القول أنه كان لتحرير معدلات الفائدة تأثيرا على زيادة الإدخار، وهذا ما يدل عليه تطور حصة الودائع لأجل من إجمالي الكتلة النقدية والتي ارتفعت من 9.8% سنة 1980 إلى أكثر من 50% سنة 2004، وهذا ما يدل على تغير نوعي في سلوك الأفراد والمؤسسات في تعاملها مع البنوك من جهة ومن جهة أخرى، إلى المنافسة بين البنوك التي تم اعتمادها بمقتضى قانون النقد والقرض، والتي وصل عددها إلى ما يزيد عن 30 بنكا مع نهاية 2003.

3- دور النظام البنكي في تمويل الإقتصاد الوطني:

يمكن توضيح مدى مساهمة النظام البنكي الجزائري في تمويل الإقتصاد الوطني في مرحلة ما بعد

التصحيح الهيكلي في الجدول التالي:

الجدول (4-13): القروض الموزعة من طرف البنوك على كل من القطاعين العام والخاص.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات البيان
1378.9	1266.8	1078.4	993.7	1150.7	906.2	قروض للإقتصاد منها:
791.4	715.5	740.3	701.8	929.6	733.7	قروض للقطاع العام
587.2	551.0	337.9	291.7	221.0	172.4	قروض للقطاع الخاص
%27	%28.4	%25.6	%24.3	%35.7	%32	قروض للإقتصاد إلى الناتج الداخلي الخام

Source: évolution économique et monétaire en Algérie ,rapport 2002, rapport 2003 ,
rapport 2004.

لقد عرفت مساهمة البنوك في تمويل الإقتصاد الوطني وخاصة تمويل المؤسسات العمومية والخاصة ارتفاعا حيث انتقلت من 906.2 مليار دج سنة 1998 إلى 1378.9 مليار دج سنة 2003، أي بمعدل زيادة يقدر ب 9.5%، إلا إن هذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بمعدل نمو الكتلة النقدية خلال نفس الفترة والتي وصلت إلى 16.7% كما عرفت نسبة القروض الموجهة للإقتصاد من إجمالي الناتج الداخلي الخام إنخفاضاً، من 32% سنة 1998 إلى 27% في 2003، ويدل هذا على الصعوبات التي أصبحت تجدها المؤسسات في الحصول على التمويل، خاصة تمويل الإستثمارات والذي يعتبر أهم عامل لزيادة معدل النمو الإقتصادي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي، الذي يبين هيكل القروض الموزعة للإقتصاد من طرف البنوك التجارية حسب أجلها.

الجدول (4-14): هيكله القروض الموزعة للإقتصاد حسب مدتها.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	القروض
%55.9	%49.6	%47.6	%47.0	%48.0	%64	قروض قصيرة الأجل
%40.7	%47.6	%49.1	%49.6	%49	%35	قروض متوسطة الأجل
%3.4	%2.8	%3.3	%3.4	%2.9	%1	قروض طويلة الأجل

Source: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, rapport 2003, rapport 2004.

وتبين المعطيات المبينة في الجدول، إنخفاض نسبة القروض الطويلة الأجل أي القروض التي تمول الإستثمار، والتي لم تتجاوز 3.4% سنة 2003، وبالمقابل نلاحظ النسبة المرتفعة للقروض القصيرة الأجل من إجمالي القروض الموزعة على الإقتصاد والتي وصلت سنة 2003، 55.9%.

تبين هذه السياسة المتبعة من طرف البنوك، فيما يتعلق بتوزيع القروض، ضعف التزام النظام البنكي في تمويل الإستثمارات، وإذا ما أضفنا إلى هذه الوضعية عدم وجود سوق مالي وبنوك متخصصة في تمويل الإستثمارات بالجزائر، فإن هذا يعتبر من أهم العقبات التي تعيق تطور المؤسسات الإقتصادية، خاصة منها الصناعية و الإنتاجية التي هي بحاجة إلى تمويل طويل الأجل.

وكذلك من بين المظاهر التي تبين ضعف التزام النظام البنكي الجزائري في تمويل التنمية الإقتصادية، هو اعتماده بالدرجة الأولى وبنسبة كبيرة في تمويل القطاع العام على حساب القطاع الخاص.

الجدول (4-15): نسبة كل من القطاعين العام الخاص من القروض المقدمة للإقتصاد.

2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات القروض
%57.4	%56.5	%68.7	%70.6	%80.8	%81.0	نسبة القروض المقدمة للقطاع العام
%42.6	%43.5	%31.3	%29.4	%19.2	%19.0	نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص
%100	%100	%100	%100	%100	%100	مجموع القروض المقدمة للإقتصاد

Source: évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, rapport 2003, Rapport 2004.

وكما يتضح من الجدول فإن نسبة القروض الموزعة للقطاع العام بلغت 81% سنة 1998 مقابل 19% للقطاع الخاص، كما يلاحظ أيضا تصاعد حصة القطاع الخاص من القروض البنكية الموزعة لتصل في سنة 2003 إلى 42.6% إلا أنها لا تزال منخفضة إذا ما قورنت بما يستفيد به القطاع العام من تمويل بنكي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2004:

مع نهاية فترة الثمانينات اتبعت الجزائر منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح وتفعيل نظامها المصرفي باعتباره أحد أهم عوامل تحقيق النمو الإقتصادي، وقد تجلّى هذا الإصلاح من خلال القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

وقد تبنت الجزائر هذه السياسة انطلاقا من نظرية شاو وماكينون (1973) في التحرير المالي والتي تركز على الفرضية التي تقول أن التطور المالي "التمق المالي" هو الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي، أي أن التحرير المالي يمكن أن ينشط النمو الإقتصادي من خلال تطوير النظام المالي والمصرفي وجعله أكثر فاعلية في تجميع الموارد المالية وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة.

وإنطلاقا مما سبق، فإن دراستنا لأثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر، سوف تكون عن طريق تحديد طبيعة العلاقة بين التطور المالي (مؤشرات قياس التطور المالي) والنمو الإقتصادي، وهذا من خلال دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن cointegration لإختبار العلاقة بين تطور النظام المصرفي معبرا عنه بالمؤشرات العامة لتطور النظام البنكي، والنمو الإقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام PIB في الفترة الممتدة من 1990 إلى 2004.

المطلب الأول: تحليل لمؤشرات قياس التطور المالي:1- مؤشرات قياس التطور المالي وعلاقتها بالنمو الإقتصادي:

لتحديد مدى الإنفتاح والتطور في القطاع المالي لأي دولة تستخدم عدة مؤشرات مالية تساعد في معرفة مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل النشاط الإقتصادي ومدى إعتتماد الإقتصاد على النظام المصرفي في مختلف معاملاته المالية الرسمية¹.

وقد اختلف الإقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها لقياس درجة تطور النظام المصرفي، فمثلا إستخدم كل من Goldsmith(1989)، Mckinnon (1973)² مؤشرا واحدا يتمثل في:

¹ محمد صفوت قابل "اتفاقية تحرير الخدمات المالية"، المال والصناعة، البنك الصناعي، الكويت، عدد 20، 2002، ص 240
² د.عبد بن عبد الله الجهني الكشي "تطور النظم المصرفية وآثارها على النمو الإقتصادي"، أفاق إقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، عدد 86، 2001، ص 69

حجم الوساطة المالية "M2/PIB" ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية (الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة) إلى الناتج الداخلي الخام (PIB)، ويرى ماكينون أن نسبة منخفضة من هذا المؤشر يمكن أن تترجم بمثابة مؤشر للكبح المالي، وارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية.

كما استخدم إقتصاديون آخرون ومن بينهم (1993) Levine و demirgue-Kant.King levine (1996) مؤشرات مالية أخرى لقياس درج تطور النظام المصرفي، ومن ضمنها المؤشر السابق (M2/PIB)، ويمكن أن نذكر من هذه المؤشرات ما يلي:¹

- معدل إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام: يجمع هذا المؤشر الودائع تحت الطلب والودائع الطويلة والمتوسطة الأجل، وهو يقيس قدرة النظام المصرفي على تعبئة الإدخار بصرف النظر عن أجله، كما أنه يختلف عن المؤشر الأول (M2/PIB) بأنه يشمل كل أنواع الودائع لدى البنوك، بإستثناء النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، وارتفاع نسبة هذا المؤشر تدل على دور كبير للبنوك في تعبئة الإدخار وتمويل الإستثمارات بما يكون له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي.

- معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الإستثمارية الطويلة الأجل، وهو يعكس مدى إلتزام البنوك بتمويل التنمية الإقتصادية، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي.

- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام، فإن هذا يدل على تطور النظام المصرفي خصوصا بدوره في جمع المعلومات، مراقبة المديرين، تنويع المخاطر، بالإضافة إلى تعبئة الإدخار، وتسهيل عمليات التبادل بطريقة أكثر فاعلية، تزيد من مساهمته في عملية النمو الإقتصادي.

1 د.عيد بن عبد الله الجهني الكشي، نفس المرجع، ص 69-71

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، فإن هناك مؤشرات أخرى تقيس درجة تطور النظام المصرفي استعملت من طرف إقتصاديين آخرين¹.

وللتأكيد على مدى التأثير الإيجابي لتطور النظام المصرفي على النمو الإقتصادي فقد قام (Levine 1993) وKing² إنطلاقاً من معطيات إحصائية لصندوق النقد الدولي بقياس مستوى تطور القطاع المالي باستعمال خمسة مؤشرات مالية في 84 دولة (دول متطورة وسائرة في طريق النمو) في الفترة الممتدة ما بين 1960 و1989 وهذا بتقسيمهم إلى أربعة مجموعات:

- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع جداً.
- دول ذات معدل نمو إقتصادي سريع
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء
- دول ذات معدل نمو إقتصادي بطيء جداً.

وتظهر النتائج التي توصل إليها Levine وKing في الجدول التالي:

¹ Audry Chouchane-Verdier " une analyse empirique de l'impacte de la libéralisation financière en Afrique sub-saharienne sur la période 1983-1996 ", Revue tiers monde N°179 juillet septembre 2004, Paris, p 627-629
(يمكن الإطلاع على مؤشرات أخرى لقياس التطور المالي)

² Sophie Brana, op-cité, p 24

الجدول (4-16): مستوى التطور المالي والنمو الإقتصادي.

النمو الإقتصادي (g)				مؤشرات قياس التطور المالي
$g < 0.5\%$	$0.5\% < g < 2\%$	$2\% < g < 3\%$	$g < 3\%$	
22	29	38	60	M2/PIB -
7	15	20	37	(M2-M1)/PIB -
6	71	73	81	-أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول القطاع البنكي
51	61	56	70	-القروض الموجهة للقطاع الخاص (البنوك والبنك المركزي) إلى مجموع القروض.
13	20	27	35	-قروض إلى القطاع الخاص بنسبة مئوية من PIB.
0.5-	1.4	2.6	4.5	-النمو المتوسط.

Source : Sophie Brana "la politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est "

L'armattan, 2001, p 25

المؤشر الأول M2/PIB، ترتفع نسبته في الدول ذات معدل النمو الإقتصادي السريع وتنخفض كلما إنخفض معدل النمو الإقتصادي لتصل إلى 22% من PIB في الدول ذات النمو الإقتصادي السالب. أما المؤشر الثاني M2-M1/PIB، والذي يعبر على مدى قدرة المصارف على جذب الموارد المالية الطويلة والمتوسطة الأجل، يرتبط هو الآخر بعلاقة إيجابية مع النمو الإقتصادي حيث تنخفض نسبته إلى 7% فقط في الدول ذات معدل النمو السالب. والمؤشر الثالث يبين حصة البنوك التجارية إلى حصة البنك المركزي في منح القروض، وارتفاع هذه النسبة يعني زيادة حصة القروض التي تمنحها البنوك التجارية مقارنة بتلك التي يمنحها البنك المركزي، حيث تصل هذه النسبة إلى 81% في الدول ذات معدل النمو السريع جدا، وهذا يدل على وجود نظام مصرفي يطلع بدور كبير في تمويل الإقتصاد.

أما فيما يخص المؤشرين الرابع والخامس فيقيسان مدى مساهمة هذه المصارف في التنمية الاقتصادية عن طريق منح قروض للقطاع الخاص، ويتضح من الجدول أنه كلما زادت نسبة القروض التي يمنحها النظام البنكي للمؤسسات الخاصة، زادت مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. ومن خلال هذا الجدول، يتضح أن هناك ارتباط بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، فالدول التي تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة، وهي الدول التي تقوم فيها البنوك التجارية بمنح الجزء الأكبر من القروض نحو القطاع الخاص.

2- مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي الجزائري:

فيما يتعلق بدراستنا القياسية فإننا سوف نستعمل ثلاثة مؤشرات مالية لقياس درجة تطور النظام المصرفي الجزائري وأثره على النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. المؤشر $M2/PIB$ ، والذي يقيس حجم الوساطة المالية.
2. المؤشر QM/PIB ، نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.
3. المؤشر CP/PIB ، نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام.

وقد اخترنا هذه المؤشرات الثلاثة لأنها تعتبر من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم غالبا من طرف الباحثين لقياس درجة تطور النظم المصرفية، كما أنها تعتبر من بين أهم المؤشرات التي يمكن بواسطتها تقييم إصلاحات التحرير المالي التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1990، كما أنها تعكس مدى مساهمة القطاع البنكي الجزائري في تعبئة الإدخار وتمويل الاقتصاد.

أ- تطور $M2/PIB$:

الجدول (4-17): تطور $M2/PIB$.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
M2/PIB	%62	%48.1	%48.6	%53.0	%48.6	%39.8	%35.7	%39

السنوات	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
M2/PIB	%56.2	%55.6	%49.5	%58.6	%65.1	%65.4	%61.8

المصدر: من إعداد الباحث و بالاستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي (IFS)

إذا أخذنا نسبة هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من 90 إلى 98 نجدتها تساوي في المتوسط حوالي 46%، وإذا ما قورنت مع الدول التقدمية التي تصل فيها نسبة هذا المؤشر ما بين 60 و 67% فهي تعتبر منخفضة، وبالمقابل نجد هذه النسبة قد سجلت نوعا من الإرتفاع خلال الفترة الممتدة من 1998 إلى 2003 لتصل في المتوسط إلى 53%، كما سجلت أعلى نسبة في سنتي 2002 و 2003 حوالي 65%. ولتوضيح هذا أكثر نأخذ مثلا نسبة هذا المؤشر في الفترة من 69-1981 نجدتها تساوي حوالي 60% ووصلت إلى 77% في الفترة من 82-1989، وإذا أخذنا بفكرة ماكينون يمكن أن نفسر هذا بمثابة مؤشر لتطور الوساطة المالية وإنخفاض الكبح المالي¹، إلا أن هذا التحليل يتناقض مع وضعية النظام المصرفي في تلك الفترة التي كانت تتميز بمستوى مرتفع من كبح القطاع المالي تعكسه معدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة، وإحتكار الدولة كليا للقطاع المالي، وفي الواقع يمكن أن نفسر هذه النسبة المرتفعة من M2/PIB خلال مرحلة التخطيط المركزي بالتمويل التضخمي للإقتصاد بالإعتماد على الإصدار النقدي بدون مقابل.

أما في الفترة من 1990 إلى 1998 فقد بدأت هذه النسبة بالإخفاض نتيجة لتطبيق سياسة نقدية صارمة مفروضة من طرف صندوق النقد الدولي خلال برنامج التصحيح الهيكلي، تقلص بموجبه نمو الكتلة النقدية، إلا أنه إبتداء من 1999 ومع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ومعه عائدات الدولة، تضاعف الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى نمو كبير للكتلة النقدية.

فارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة، وتطور سوق موازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية جد مهمة قدرتها بعض الدراسات في سنة 2002 بحوالي 14 مليار دولار².

¹ Mohamed Laksaci "monnaie et intermédiation financière en Algérie ", CREAD , N°17, 1989, p 39

² www.chihab.net , page consulté le 21/05/2005

ب- تطور المؤشر QM/PIB:

الجدول (4-18): تطور QM/PIB.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
QM/PIB	%13.1	%10.4	%13.5	%15.7	%16.6	%14	%12.6	%14.7

السنوات	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
QM/PIB	%27	%27.5	%23.8	%29.2	%33.3	%33.6	%24.8

المصدر: من إعداد الباحث و بالإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي (IFS).

في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2004 وصلت نسبة هذا المؤشر في المتوسط حوالي 20% وهي منخفضة نوعا ما إذا ما قورنت مع الدول الذي لديها نظام مصرفي متطور، حيث تصل فيها إلى 40% ومع هذا يلاحظ أن هناك نوع من التحسن في دور النظام المصرفي في تعبئة الإيداع، إلا أنه غير كافي إذا ما قورن مع الكتلة النقدية المتداولة في القنوات غير المصرفية.

ج- تطور المؤشر CP/PIB:

الجدول (4 - 19) : تطور CP/PIB.

السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97
CP/PIB	%4.44	%3.7	%7	%6.4	%6.5	%5.16	%5.36	%4

السنوات	98	99	2000	2001	2002	2003	2004
CP/PIB	%4.56	%5.38	%6	%6.8	%12.5	%11.48	%11.2

المصدر: من إعداد الباحث و بالإستعانة بمعطيات صندوق النقد الدولي (IFS).

يتضح من خلال هذا الجدول أن القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام، فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 7% بينما تتجاوز في الدول المتقدمة نسبة 53% من الناتج الداخلي الخام، وتدل هذه النسبة المنخفضة عن ضعف إلتزام البنوك في تمويل القطاع الخاص

من جهة، وعلى عدم تقدم عملية حوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة التسعينات، وتخلف القطاع الخاص نفسه من جهة أخرى.

يوضح الجدول (4-20) مقارنة بين تطور هذا المؤشر في الجزائر مع بعض الدول العربية، حيث يلاحظ ارتفاع حصة القرض الموجهة للقطاع الخاص في كل من الأردن وتونس وهذا يدل على تقدم عملية الحوصصة في هذه الدول وعلى التطور النسبي للقطاع المصرفي فيها.

الجدول (4-20): مقارنة لتطور المؤشر CP/PIB في بعض الدول العربية.

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس	الأردن	مصر
المؤشر CP/PIB	%7	%23.3	%53.1	%64.7	%23.4

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على: Garip turunc, op-cité, p102

المطلب الثاني: تحليل للطريقة المستعملة في الدراسة القياسية (التكامل المتزامن):

غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات حتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإنها توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل، إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا إنحدارا زائفا (Régression fallacieuse) وهذا ما بينته دراسة كل من Granger و Newbold (1947)¹.

والمقصود بالإنحدار الزائف هو أن لا تكون العلاقة المقدرة بين المتغيرين معبرة عن علاقة حقيقية، وإنما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين فقط، ويحدث هذا حتى وإن كان معامل التحديد مرتفعا ومعلمات النموذج تختلف معنويا عن الصفر، ويرجع هذا إلى أن البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها عامل الاتجاه، الذي يعكس ظروفًا معينة تؤثر على جميع المتغيرات إما في نفس الاتجاه أو في اتجاه معاكس.²

¹ Sandrine Lardic et Valérie MIGNON " économétrie des séries temporelles macroéconomiques et financières ", economica, paris 2002, p 211

² د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية " الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق "، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص 621

إذن فهل يمكن توضيح العلاقة الحقيقية في المدى الطويل بين متغيرين أو أكثر في الحالة التي تكون فيها هذه المتغيرات غير مستقرة ومتكاملة من الدرجة N ؟

وفي هذه الحالة يستعمل التكامل المتزامن Cointégration الذي أدخل من طرف Granger (1983-1981)¹، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الإنحدار الزائف الذي يمكن أن تظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة، كما أثبت كل من Engle و granger (1987)² أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM.

■ منهجية التكامل المتزامن المستعمل في الدراسة القياسية:

يتم إختيار التكامل المتزامن بمرحلتين أساسيتين، في المرحلة الأولى يتم إختيار درجة تكامل المتغيرات، وفي المرحلة الثانية يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل.

المرحلة الأولى: إختيار إستقرار السلاسل الزمنية:

في هذه المرحلة يستعمل إختبار ADF (Dickey Fuller Augmente) للحدود الوحيدة لإختبار ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية غير المستقرة:

- سلاسل زمنية غير مستقر من النوع TS (trend stationary) في هذا النوع من السلاسل الزمنية فإن أثر أي صدمة في اللحظة t يكون عابرا Transitoir .

- سلاسل زمنية غير مستقرة من نوع DS (difference stationary) ، يعتبر هذا النوع الأكثر إنتشارا مقارنة بالنوع الأول TS، وتستعمل عادة طريقة الفروق filtre au différence من أجل إرجاعها مستقرة، كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية، بأن أثر أي صدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر ومتناقض على السلسلة الزمنية.

¹ Sandrine Lardic et Valérie mignon, op-cité, p 212

² Régis Bourbonnais " Econométrie", Dunod, 4^{em} édition, paris 2002, p 283

المرحلة الثانية: إختبار Johansen

تقوم هذه المرحلة على إختبار Johansen لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وهذا بالإعتماد على الأشعة المرتبطة بالقيم الخاصة الأكبر للمصفوفة π .
 ويسمح إختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن.
 ويقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي²:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon$$

حيث:

$$\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1} : \text{تكتب على الشكل التالي}$$

P : عدد التأخرات في النموذج.

$$R_g(\pi_p) = r \text{ رتبة المصفوفة } \pi, \text{ والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.}$$

- إذا كانت كل عناصر المصفوفة π معدومة، فإن رتبته تساوي الصفر ($r=0$)، أي أنه لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

- إذا كانت رتبة المصفوفة ($r=K$)، معناه أن كل المتغيرات مستقرة، ولا وجود لعلاقة التكامل المتزامن.

- إذا كانت رتبة المصفوفة ($1 \leq r \leq K-1$)، فإنه يوجد r علاقة تكامل متزامن، ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء.

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^K l_n (1 - \lambda_i) : \text{Johansen إحصائية يتم حساب إحصائية}$$

حيث:

K : عدد المتغيرات

r : رتبة المصفوفة

n : عدد المشاهدات

¹ Sandrine lardic et Valérie mignon, op- cité, p 137,138

² Régis bourbonnais op -cité, p 291

λ_1 : القيم الخاصة بالمصفوفة π يتم تقديرها بطريقة الإمكان الأكبر.

ويتم إختبار Johansen حسب المراحل التالية:

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر $H_0: r=0$ مقابل $H_1: r>0$ ، إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية نرفض الفرضية العدمية H_0 ونمر للإختبار الذي يليه، وفي حالة قبول $H_0: r=0$ (أصغر من القيم الحرجة الجدولية) لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن، ونتوقف عن الإختبار.

- رتبة المصفوف π تساوي الواحد، $H_0: r=1$ مقابل $H_1: r>1$ ، وفي حالة رفض H_0 نمر للإختبار الذي يليه، أما في حالة قبول H_0 أي $r=1$ معناه يوجد علاقة واحدة للتكامل المتزامن.

- رتبة المصفوفة تساوي اثنان، مقابل $H_0: r=2$ مقابل $H_1: r>2$ ، في حالة رفض H_0 نمر للإختبار الذي يليه، وقبول H_0 يعني وجود علاقتين للتكامل المتزامن.

- وفي حالة رفض كل الفرضيات H_0 ، نقوم بإختبار الفرضية: $H_0: r=K-1$ مقابل $H_1: r=K$ وفي هذه الحالة سوف يتم رفض الفرضية H_0 ، إذن فرتبة المصفوفة هي $r=K$ وبالتالي لا يوجد أي علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة في المدى الطويل بين مؤشرات التطور المالي والناتج الداخلي الخام:

لقد قمنا باختيار الفترة الممتدة من 1990 إلى سنة 2004 لإجراء هذه الدراسة القياسية باعتبار أن سنة 1990 تمثل نقطة التحول في تنظيم الجهاز المصرفي المالي الجزائري وهذا بصدور القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي جسد لسياسة التحرير المالي في الجزائر، وقد إستعملنا لأجل هذه الدراسة بيانات فصلية مصدرها صندوق النقد الدولي (IFS)¹.

وكما أشرنا سابقا، فقد إستعملنا إختبار التكامل المتزامن لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين كل من الناتج الداخلي الخام ومؤشرات قياس التطور المالي وهذا على مرحلتين، حيث تم في المرحل الأولى

¹ IFS : international financial statistics

إختبار إستقرار السلاسل الزمنية المدروسة، وفي المرحلة الثانية تم إستعمال إختبار johansen لتحديد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات إن وجدت.

● المرحلة الأولى: إختبار إستقرار السلاسل الزمنية:

من أجل إختبار ADF تستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية:

- بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

$$\Delta PIB = pPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta PIB_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta PIB = pPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta PIB_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta PIB = pPIB_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta PIB_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

- بالنسبة لـ M2/PIB:

$$\Delta (M2 / PIB) = p(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (M2 / PIB)_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta (M2 / PIB) = p(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (M2 / PIB)_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta (M2 / PIB) = p(M2 / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (M2 / PIB)_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

- بالنسبة لـ QM/PIB:

$$\Delta (QM / PIB) = p(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (QM / PIB)_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta (QM / PIB) = p(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (QM / PIB)_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta (QM / PIB) = p(QM / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (QM / PIB)_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

- بالنسبة لـ CP/PIB:

$$\Delta (CP / PIB) = p(CP / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (CP / PIB)_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots [1]$$

$$\Delta (CP / PIB) = p(CP / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (CP / PIB)_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots [2]$$

$$\Delta (CP / PIB) = p(CP / PIB)_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta (CP / PIB)_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots [3]$$

وقد تم حساب عدد التأخرات على أساس أصغر قيمة يأخذها المعامل Akaike فكان عدد التأخرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام هو $P=2$ وبالنسبة لـ $M2/PIB$ هو $P=4$ وبالنسبة لكل من QM/PIB و CP/PIB هو $P=1$.

وباستعمال برنامج EVIEWS تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي.

الجدول (4 - 21): اختبار ADF.

المتغيرات	$ADF_t \hat{\Phi}_j$	القيم الحرجة 1%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 10%
PIB	3.0486	-2.6047	-1.9464	-1.6132
M2/PIB	0.4416	-2.6076	-1.9468	-1.6129
QM/PIB	0.2969	-2.6047	-1.9464	-1.6132
CP/PIB	-2.2101	-2.6047	-1.9464	-1.6132

من خلال الجدول يتضح أن قيمة $t \hat{\Phi}_j$ لكل من PIB ، $M2/PIB$ و QM/PIB أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى 1%، 5%، و 10% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي وجود جذور وحيدة وبالتالي عدم استقرار هذه السلاسل الزمنية.

وبالمقابل يلاحظ من الجدول أن قيمة $t \hat{\Phi}_j$ لـ CP/PIB أكبر من القيمة الحرجة الجدولية عند 1% فقط، وأصغر من القيم الحرجة الجدولية عند 5% و 10%، وبما أننا نقوم بالاختبار في حدود 5% على الأقل، فيمكن اعتبار أن السلسلة الزمنية CP/PIB سلسلة مستقرة، وبالتالي لا يمكن استخدامها في اختبار التكامل المتزامن.

إذن سوف نقوم باختبار ADF على التفاضلات الأولى للمتغيرات غير المستقرة.

الجدول (4-22): اختبار ADF للتفاضلات الأولى للمتغيرات.

المتغيرات	$ADF_t \hat{\Phi}_j$	القيم الحرجة 1%	القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 10%
D(PIB)	-9.3151	-3.5482	-2.9162	-2.5940
D(M2/PIB)	-3.1880	-2.6076	-1.9468	-1.6129
D(QM/PIB)	-2.2597	-2.6084	-1.9469	-1.6129

تبين هذه النتائج أن القيمة r للفاضلات الأولى للمتغيرات أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5% و 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، ونعتبر أن كل من QM/PIB و $M2/PIB$ و PIB متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، وبما أن هذه المتغيرات الثلاثة متكاملة من نفس الدرجة، يمكن إجراء المرحلة الثانية من إختبار التكامل المتزامن.

المرحلة الثانية: إختبار Johansen.

يسمح إختبار Johansen بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن بين كل من PIB و $M2/PIB$ ، QM/PIB في المدى الطويل.

ويقوم هذا الإختبار على حساب λ_{trace} ، فإذا كانت هذه الأخيرة أكبر من القيم الحرجة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية.

الجدول (4-23) إختبار Johansen .

القيم الحرجة 5%	القيم الحرجة 1%	λ_{trace}	الفرضيات
35.65	29.68	27.976	$r = 0 : H_0$

الفرضية 1

$$r = 0 : H_0$$

$$r > 0 : H_0$$

من الجدول يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند 1% و 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي أن رتبة المصفوفة تساوي الصفر، ولا يوجد علاقات تكامل متزامن بين الناتج الداخلي الخام ومؤشرات قياس التطور المالي في الجزائر، ونتوقف عن الإختبار، ولا نمر للفرضية الثانية.

يمكن إعتبار أن هذه النتائج تعكس وضعية النظام المالي والمصرفي الجزائري والذي لم يصل بعد إلى مستوى من التطور الذي يسمح له بلعب دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما أن تحسن مؤشرات قياس تطور النظام المصرفي الجزائري، وخاصة المؤشرين QM/PIB و $M2/PIB$ تعتبر هشة ومظلمة -خاصة بعد 1998- لأنها كانت مرتبطة أساسا بتحسين أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وتحسن مداخيل

الدولة مما أدى إلى زيادة نفقاتها بالإضافة إلى إرتفاع إحتياطي الصرف الأجنبي، أضف إلى هذا عملية تطهير محافظ البنوك العمومية التي كلفت خزينة الدولة أكثر من 1274 مليار دينار وإعادة رسملة البنوك العمومية.

وإذا لاحظنا هيكل النظام المصرفي الجزائري نجد أن القطاع العام البنكي يوزع أكثر من 93% من القروض للقطاعات الإقتصادية، ويجمع أكثر من 90% من الموارد المالية، وهذا يدل على أن الجزائر تعتبر من بين الدول القلائل في العالم التي لا تزال تحتكر فيه الدولة النظام المصرفي، وهذا رغم تطبيقها لسياسة التحرير المالي وفتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية.

كذلك من بين أهم العوامل التي أثرت سلبا على دور النظام المصرفي الجزائري في دعم النمو الإقتصادي، هو أن البنوك الجزائرية أصبحت حاليا تعطي أهمية للمعاملات المالية الخاصة بالتجارة الخارجية على حساب المعاملات المرتبطة بالإستثمار والإدخار والإنتاج، وهو المحيط الخاص بالمؤسسات، كما أن عدم تطور النظام المصرفي في الجزائر أصبح يعتبر من أهم العناصر التي تكبح و تعرقل تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

كذلك فإن عدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري، تظهر من خلال الفائض في المعروض النقدي لدى البنوك- حيث تقدر سيولة القطاع المصرفي بأكثر من 14 مليار دولار- وفي الطرف الآخر ركود وإنكماش إقتصادي، هذا يدل على أن الإقتصاد الجزائري و تبعاً لذلك النظام المصرفي و الذي لا يزال ذا نمط بيروقراطي قائم على مركزية التسيير، غير مهياً لإستقطاب و إمتصاص السيولة و التي لم يتمكن من إستخدامها جيدا في مشاريع إستثمارية منتجة تؤثر إيجابا في نمو القطاع الحقيقي .

إذن فالنظام البنكي الجزائري لم يصل بعد إلى مستوى الوساطة المالية المتطورة من حيث تعبئة الإدخار وتوزيعه بين العناصر الإقتصادية توزيعا بعيدا من التدخلات البيروقراطية، و هذا رغم انتهاء الجزائر لسياسات إصلاحية تهدف إلى تحرير القطاع المالي (وفقا لمنهج شاو و ماكينون). إلا أن العائق ليس في التشريعات أو القوانين الإصلاحية بقدر ما هو مرتبط بالتطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات على أرض الواقع و التي عرفت تأخرا كبيرا في تجسيدها، مما قيد تقدم الإقتصاد الجزائري.

الخلاصة :

من خلال تحليلنا لأهم الإصلاحات التي عرفها النظام البنكي الجزائري، فقد إتضح أنه حتى سنة 1990

كان هذا النظام خاضعا لسيطرة الحكومة و هذا من خلال تقييده بمجموعة من الإجراءات تمثلت في:

- معدلات فائدة محددة إداريا عند مستويات منخفضة.

- تدخل الحكومة في توجيه القروض، و هذا بإلزام البنوك بتمويل المؤسسات العمومية.

- غلق المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

و قد أدت هذه العوامل إلى تهميش لدور القطاع البنكي في الوساطة المالية، وحالت دون تطوره، و لم

تسمح له بتشكيل تقاليد و تكوين ثقافة خاصة به تساعده على إمتلاك المهارة و الفن البنكي، كما أنها

جعلت التفكير ملحا في الإصلاحات الإقتصادية، عن طريق إعادة النظر في تنظيم كل من البنوك

والمؤسسات الإقتصادية العمومية.

وإبتداء من 1990 عرف النظام الإقتصادي الجزائري تحولات جذرية، نحو تحرير الإقتصاد و التحرير

المالي، فصدر القانون رقم 90-10 و المتعلق بالنقد و القرض و الذي أسس لمنهج جديد لسير النظام

المصرفي الجزائري، و بموجب هذا القانون إستعادت البنوك و المؤسسات المالية لمكانتها داخل نظام

التمويل من خلال تعبئة الإدخار و توزيع القروض، و إستعاد البنك المركزي دوره كأعلى سلطة نقدية

في البلاد تتمتع بالإستقلالية، كما سمح هذا القانون بإنشاء مجموعة من الهيآت تسهر على مراقبة و تنظيم

القطاع البنكي .

و قد سمحت سياسة التحرير المالي في الجزائر، وفقا لمنهج شاو و ماكينون بالتحرير التدريجي لمعدلات

الفائدة البنكية، و إنشاء عدد من البنوك و المؤسسات المالية الخاصة الوطنية و الأجنبية، بالإضافة إلى

إنشاء بورصة للقيم المنقولة، إلا أن هذه التجربة لم تنجح لأن الظروف لم تكن هياة لإنشاء سوق مالي

بالجزائر .

وبعد مرور ما يقارب العقدين عن بداية أولى إصلاحات النظام المصرفي و التحول نحو إقتصاد السوق، لا

يزال القطاع المالي الجزائري يعاني من الإدارة المركزية للإقتصاد و البيروقراطية و الفساد و غياب

الشفافية، الأمر الذي قلل من دوره كأداة هامة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية و النمو، و هذا ما تأكد في الدراسة القياسية ، و التي بينت أن هذه الإصلاحات لم تؤدي إلى تطور القطاع المالي الجزائري، كما أن فشل الإصلاح في هذا القطاع أصبح يمثل عبء كبيرا على الإقتصاد يتمثل في تكلفة التطهير المالي للبنوك العمومية و إعادة رسميتها، بالإضافة إلى تبذير الموارد المالية (فضيحة بنك الخليفة)، و يبقى حل مشاكل النظام المصرفي الجزائري يعتمد على ضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات مع تقوية الرقابة و الإشراف على البنوك.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

لقد اتبعت غالبية الدول النامية بعد حصولها على إستقلالها المنهج التدخلية كسياسة لتحقيق تنمية إقتصادية شاملة وسريعة، فانتشرت بذلك النزعة الحمائية على مستوى التجارة الخارجية والرقابة على الأسعار، وفرض ضوابط على تدفقات رؤوس الأموال، وتوفير القروض بدون فوائد أو بأسعار فائدة منخفضة وبشكل آلي للمؤسسات العمومية، وهذا ما أدى إلى قيام نظام مالي مقيدا خاضعا لسيطرة الحكومات.

إلا أن هذه السياسات أدت في معظم الدول النامية إلى إختلالات هيكلية في إقتصادياتها نتيجة التخصيص غير فعال للموارد المالية وضعف إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم وإرتفاع المديونية الداخلية والخارجية، وقد كان لضعف القطاع المالي جانبا كبيرا في هذه الأزمة، نتيجة لسياسات الكبح المالي التي تم انتهاجها في هذه الدول، والتي أثرت سلبا على دور القطاعات المالية المحلية على تعبئة الإيداع وتوفير مصادر التمويل للتنمية الإقتصادية.

وفي خضم هذه الأوضاع التي طبعها أزمة إقتصادية، إجتماعية و مالية بسبب ضعف مستوى التنمية الإقتصادية، لجأ عدد كبير من الدول النامية إلى كل من البنك وصندوق النقد الدوليين، رغبة في الحصول على مساعدات مالية وتقنية، مقابل الإلتزام بإجراء إصلاحات إقتصادية ومالية مبنية على تحرير الإقتصاد والتحرير المالي.

وفي هذا الإطار يندرج موضوع بحثنا الذي عالج إشكالية التحرير المالي وأثره على النمو الإقتصادي في الدول النامية، في دراسة شملت أربع فصول، حيث تناولنا في الفصل الأول التعريف بمجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنظام المالي والمصرفي والسياسات النقدية ودور البنك المركزي، بالإضافة إلى العلاقة بين النظام المالي والنمو الإقتصادي عند كل من Gury-Shaw و J-Shumpeter، كما قمنا بتحليل وضعية النظم المالية في الدول النامية التي كانت تتميز بوضعية من الكبح المالي أثرت سلبا على دورها في التنمية الإقتصادية، وخلصنا إلى ضرورة الإصلاح وتحرير القطاع المالي في هذه الدول من أجل دعم النمو.

أدت هذه السياسة إلى تهميش البنوك الجزائرية وفقدانها للمصداقية المالية، فأثر هذا سلبا على الإقتصاد، حيث انخفضت كفاءة الإستثمارات نتيجة لإنخفاض تكلفة رأس المال، وإرتفعت مستويات التضخم والإكتناز وتراجعت مستويات النمو، وقد زاد إنخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 الوضع الإقتصادي والمالي تازما، الأمر الذي إستلزم تطبيق سياسة إصلاح إقتصادية ومالية، بغية التحول من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق القائم على أسس لبيرالية تركز على التحرير الإقتصادي والمالي للأنشطة.

وبناء على توصيات صندوق النقد الدولي شرعت الجزائر في أولى خطوات تحرير قطاعها المالي، فصدر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض سنة 1990، والذي اعتبر بمثابة نقطة تحول في سير وتنظيم القطاع المالي الجزائري، وبموجب هذا القانون إستعاد البنك المركزي -بنك الجزائر- إستقلاله ودوره كأعلى سلطة نقدية في البلاد وإستعادت البنوك والمؤسسات المالية وظيفتها كوسيط مالي، كما تم التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة ورفعها طبقا لنظرية Shaw وMckinnon، وقد سمح هذا الإجراء بتحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة ولأول مرة سنة 1997، حيث تراوحت معدلات الفائدة الإسمية على الودائع حينها ما بين 6% و7% بينما لم يتجاوز معدل التضخم 5,7%، كذلك فقد كان من بين نتائج سياسة التحرير المالي في الجزائر هو فتح المجال المصرفي أمام البنوك الخاصة الوطنية والأجنبية.

إلا أنه رغم هذه الإصلاحات فإن القطاع المالي الجزائري لا يزال يلعب دورا يقل بكثير عن الدور الذي تلعبه القطاعات المالية في دول مجاورة تتمتع بنفس المستوى من الدخل، كالمغرب وتونس مثلا، ويظهر هذا بوضوح إذا ما قمنا بمقارنة نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام في هذه الدول فنجد أقل نسبة هي 7% في الجزائر، بينما تتجاوز هذه النسبة 53% في تونس و23% في المغرب، كما أن السلطات الجزائرية لا تزال تحتفظ بدور المسيطر على القطاع المالي من خلال إمتلاكها للبنوك العمومية التي توزع أكثر من 90% من القروض وتجمع أكثر من 93% من الإيداع، نتيجة الدور الضعيف للبنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد، الأمر الذي أثر سلبا على المنافسة ما بين البنوك، فأصبحت أنشطة الوساطة المالية في الجزائر تفتقر للكفاءة وبالتباطؤ بإدخال أدوات مالية مبتكرة وإستحداث خدمات جديدة.

أما فيما يتعلق بدور البنوك في تمويل القطاع الحقيقي، فإن القروض القصيرة الأجل المرتبطة بتمويل التجارة الخارجة لا تزال تمثل النشاط الأساسي للبنوك الجزائرية، حيث توجه هذه البنوك جزءا صغيرا من القروض لتمويل الإستثمارات الطويلة الأجل، فإذا أخذنا مثلا الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 نجد أن نسبة القروض القصيرة الأجل وصلت إلى 49,5% بينما لم تتجاوز نسبة القروض الطويلة الأجل الموجهة لتمويل الإستثمارات نسبة 3,16%، ويدل هذا على محدودية دور البنوك الجزائرية في تمويل التنمية الإقتصادية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية، وهو ما توصلنا إليه من خلال دراسة العلاقة بين مؤشرات قياس تطور القطاع المالي الجزائري والنمو الإقتصادي، حيث تبين أنه لا توجد علاقة إرتباط قوية بين هذه المؤشرات ونمو الناتج الداخلي الخام، وهذا معناه أن القطاع المالي الجزائري مازال لم يصل بعد إلى مستوى من التطور الذي يجعله أهم مصدر لدعم النمو الإقتصادي بالجزائر، وأن تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلي ومستويات النمو في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يجد مصدره الرئيسي في إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وتحسن عائدات الدولة من العملة الصعبة.

إذن فالنظام المصرفي الجزائري لا يزال بحاجة لمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله وتطويره، حتى يكون له دور أساسي في إستغلال الموارد الإذخارية لخدمة التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وتشجيع الإنتاج من خلال التعامل بأكثر مرونة مع المستثمرين وطالبي التمويل وزيادة مساهمته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي.

التوصيات:

حتى يتمكن النظام المالي والمصرفي الجزائري من لعب دور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية ودعم النمو الإقتصادي ينبغي على الهيآت المسؤولة على هذا القطاع مراعاة الجوانب التالية:

1. ينبغي على السلطات الجزائرية تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، وتبني مزيد من إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بخصوصية البنوك العمومية وفتح أسماها أمام الخواص، وتسهيل إعتقاد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات البنكية.

2. لا بد من تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الإستثمارات الطويلة الأجل، تعوض ضعف إلتزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي وتطوير مؤسسات الإدخار التعاقدية حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للإستثمار.

3. يجب إعاد تأهيل البنوك وتوسيع وظائفها وخدماتها، لأن هذه الوظائف محدودة حالياً، حيث تكتفي البنوك الجزائرية بتقديم خدمات كلاسيكية، لهذا ينبغي إعتقاد خدمات مصرفية متنوعة تساعد على تعبئة الإدخار وتفعيل القروض الإستهلاكية لإمتصاص الكتلة النقدية المتداولة خارج الوساطة المصرفية.

4. ينبغي عصرنة وتحديث النظام المصرفي الجزائري حتى يتماشى مع متطلبات التحول نحو اقتصاد السوق التي يعرفها الإقتصاد الجزائري.

5. ضرورة تطوير وإصلاح أنظمة تمويل السكن وزيادة مساهمة النظام المصرفي هذا المجال باعتماد صيغ تمويل جديدة بالنظر لأهمية هذا القطاع في الجزائر وحاجاته لإستثمارات ضخمة.

إقتراحات بخصوص البحوث المستقبلية:

لقد تناولنا خلال هذا لبحث المتواضع أهمية تحرير النظام المالي والمصرفي في تحقيق التنمية الإقتصادية ويعتبر هذا الموضوع واسعاً ومتشعباً باعتبار أن التحرير المالي مفهوم واسع ويحتاج لمزيد من البحوث الأخرى للإلمام بمختلف جوانبه، ويمكن الذكر على سبيل المثال لا الحصر المواضيع التالية:

◆ دراسة تحرير معدلات الفائدة في الدول النامية وأثرها على الإدخار و الإستثمار.

◆ دراسة موضوع تحرير حساب رأس المال.

◆ العولة المالية وأثرها على النظم المالية و المصرفية في الدول النامية

المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد هني "العملة والنقود"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 2- أسامة محمد الفولي، مجدى محمود شهاب، "مبادئ النقود والبنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1999.
- 3- أنور إسماعيل الهوارى، "اقتصاديات البنوك والنقود"، دار الطباعة، 1993.
- 4- بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان الطباعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 5- البنك العالمي، "تقرير عن التنمية في العالم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مصر، 1989.
- 6- بجزاز يعدل فريدة، "تقنيات وسياسات التسيير المصرفي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 2، 2000.
- 7- جهينة سلطان العيسى، خضر زكريا، كلثم علي الغانم، "علم إجتماع التنمية"، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999.
- 8- جمعية الجمع العربي للمحاسبين القانونيين "الإقتصاد"، مطابع الشمس، عمان، 2001.
- 9- حسن عمر، "التطور الإقتصادي"، دار الفكر العربي، 1988.
- 10- رونالد ماكينون، "النهج الأمثل لتحرير الإقتصاد"، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، الطبعة العربية الأولى، 1996.
- 11- رمزي زكي، "العملة لمالية"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1999.
- 12- زينب حسين عوض الله، "اقتصاديات النقود والمال"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 13- زياد رمضان، محفوظ جودة، "الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك"، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 14- شاعر القزويني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 15- سميرة ابراهيم أيوب، "صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الإقتصادي والمالي"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000.
- 16- صلاح الدين حسن السيبي، "قضايا اقتصادية معاصرة"، دار غريب، 2002.
- 17- ضياء مجيد الموسوي، "الإقتصاد النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993.